

## دراسة مقارنة للتعليم الثانوي بكل من الصين والسويد وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية

### إعداد

د. دعاء محمود جوهر

د. ولاء السيد صقر

مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة  
التعليمية

مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة  
التعليمية

كلية التربية - جامعة عين شمس

كلية التربية - جامعة عين شمس

### ملخص البحث:

نال التعليم الثانوي العام اهتمامًا ملحوظًا؛ إذ أنه البوابة التي على الطالب المرور من خلالها للدخول إلى الجامعة، أو الالتحاق بالحياة العملية، التي من شأنها تحقيق إنتاجية عالية للفرد، والمجتمع في آن واحد، إذ يسعى التعليم الثانوي إلى إعداد الطلاب وتهيئتهم للالتحاق بالمرحلة التعليمية الأعلى، أو إعداد الطلاب للالتحاق بعالم العمل إذا اكتفى الطلاب بتلك المرحلة، بالإضافة إلى إعداد الفرد للمواطنة العالمية، وتقبل التغيير الذي يواجهه العالم المحيط.

ولعل سعي العدد من الدول لتحديث هذه المرحلة التعليمية لم يأت من فراغ، فقد اتفقت جميع الدول على الأهمية القصوى لهذه المرحلة التعليمية، إذ أنها تهيئ الطالب للانخراط في المجتمع، والمشاركة في تنميته، ومن بين تلك الدول الصين والسويد.

وقد تبنى البحث الفرض المبدئي التالي " إن الأخذ بنظام التعليم الثانوي المطور في الصين والسويد ساعد في التغلب على المشكلات التي يعاني منها التعليم الثانوي التقليدي فيها".

واستخدم البحث مدخل الحلول الكبرى لجورج بريداي، وتوصل في نهايته إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة التي من شأنها تطوير التعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية بالاستعانة بالإطار النظري، وخبرات كل من الصين والسويد.

## **A Comparative Study of Secondary Education in China and Sweden and the Possibility of Benefiting from it in A.R.E.**

**Prepared by**

**Dr. Walaa Elsayed Sakr**  
Lecturer of Comparative  
Education & Educational  
Administration  
Faculty of Education- Ain  
Shames University

**Dr. Doaa Mahmoud Gohar**  
Lecturer of Comparative  
Education & Educational  
Administration  
Faculty of Education- Ain  
Shames University

### **The Research abstract:**

Secondary education had obviously a great interest, as it is the gate which students should access through to go to university, or acquire a good job, that it is able to achieve a high productivity to individuals, and society at the same time. Secondary education aims at preparing students to access higher educational opportunities, or preparing them to practical life, if they want that, in addition to preparing them for global identity, and preparing individuals to accept change that faces the surrounding world.

Many countries seek to modernize this educational stage, as the majority of these countries believed in the supreme importance of this educational stage, as it prepares students to be empowered into the society, participating in improving it, among these countries are China, and Sweden.

The research adopted the following primitive assumption “The developed secondary education in both China and Sweden helped in overcoming the problems that are found in the traditional secondary education”

The research used Beredy approach, and reached at its end to some suggested procedures to develop general secondary education in A.R.E. by benefiting from the theoretical Framework, and the experiences of China and Sweden.

## دراسة مقارنة للتعليم الثانوي بكل من الصين والسويد وإمكانية الاستفادة منها في جمهورية مصر العربية

### إعداد

د. دعاء محمود جوهر	د. ولاء السيد صقر
مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية	مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية - جامعة عين شمس	كلية التربية - جامعة عين شمس

### القسم الأول: الإطار العام للبحث

#### مقدمة:

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات غير المسبوقة، تلك التي فرضت على قطاعات المجتمع كافة، وقطاع التعليم على وجه الخصوص ضرورة الاستجابة لها بشكل فعال، بما يحقق موائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وفي إطار ذلك سعت العديد من الدول إلى تحسين الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب، والدمج بين كل من الجانب النظري والعملي للدراسة، وكذلك الاهتمام بتقديم مناهج دراسية تتلاءم ومتطلبات سوق العمل العالمي، للوصول إلى خريج قادر على المنافسة العالمية، وتحقيق إنتاجية عالية.

ولقد نال التعليم الثانوي العام اهتمامًا ملحوظًا؛ بإعتباره البوابة التي على الطالب المرور من خلالها للدخول إلى الجامعة، أو الالتحاق بالحياة العملية، وذلك بما يسهم في تحقيق إنتاجية عالية للفرد، والمجتمع في آن واحد؛ حيث يسعى التعليم الثانوي إلى إعداد الطلاب وتهيئتهم للالتحاق بالمراحل التعليمية الأعلى، أو إعداد الطلاب للالتحاق بعالم العمل إذا اكتفى الطلاب بتلك المرحلة، بالإضافة إلى إعداد الفرد للمواطنة العالمية، وتقبل التغيير الذي يواجهه العالم المحيط.<sup>(1)</sup>

ولعل سعي العديد من الدول لتطوير التعليم الثانوي لم يأت من فراغ، فقد اتفقت جميع الدول على الأهمية القصوى لهذا التعليم، حيث أنه يهيئ الطالب للانخراط في المجتمع، والمشاركة في تنميته، ومن هنا يعتبر التعليم الثانوي

العام بالصين متميزاً، والذي يحدد الطالب فيه مساره الوظيفي، فيقدم له فيه إرشاداً مهنيًا مكثفًا يساعده على اختيار المناهج الدراسية التي تتلاءم وقدراته واحتياجاته، ومن ثم يساعده فيما بعد على اختيار الجامعة التي تساعده على تحقيق رغباته الوظيفية، ويمكنه من تحقيق الإنجاز في المجال الوظيفي الذي يتخيره، بل وتحقيق أعلى معدلات الرضا عن ذاته.<sup>(2)</sup>

أما السويد، فتؤكد فلسفة التعليم الثانوي بها على ضرورة تحقيق قيم الديمقراطية والعدالة، والمتمثلة في الاعتراف بحق كل فرد في الحصول على فرص التعليم مهما كانت الظروف التي نشأ بها، بما يتضمنه ذلك المهاجرين؛ بالإضافة إلى ضرورة احترام قيم الآخرين، واحترام البيئة المحيطة، فضلاً عن احترام مبدأ المساواة بين الرجال والنساء، وتمتية قيم المسؤولية تجاه المجتمع والتسامح مع كافة أعضائه، كما أشارت تلك الفلسفة أيضًا إلى الدور الذي يقوم به التعليم الثانوي من خلال المدرسة وأعضاؤها كافة في ترسيخ تلك القيم في عقول طلاب هذا النوع من التعليم؛ لما بلغوه من درجات النضج، والتفهم للغاية العظمى التي تكمن وراء ممارسة تلك القيم.<sup>(3)</sup>

ولم تكن مصر بعيدة عن تلك التغيرات، بل نال التعليم الثانوي العام بها حظاً وثيراً من الاهتمام، ومحاولات التحسين والتطوير لمواكبة كل جديد في المجتمع المحيط، وذلك من خلال صدور بعض القرارات الوزارية مثل القرار رقم 88 لعام 2013، بشأن نظام الثانوية العامة المقترح، الذي حاولت الوزارة فيه الاستعانة بأراء المعنيين، والمتخصصين، بل والطلاب، وأولياء أمورهم أيضًا بوصفهم أهم الفئات المستفيدة من النظام المطور.<sup>(4)</sup> وما طرأ عليه من تعديلات في بعض المواد، وما استتبعه من قرارات بشأن نظام الدراسة والامتحانات لطلاب الصف الثالث الثانوي العام.

## مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر، إلا أن الواقع يشير إلى وجود العديد من المشكلات التي تعوق هذه الجهود، والتي من بينها ما يلي:

1. قصور التعليم الثانوي العام -على حالته الراهنة- عن القيام بمسؤولياته المتنامية في تكوين الكتل الحرجة من رأس المال المعرفي النوعي الذي تحتاجه مصر للولوج بثبات إلى مجتمع المعرفة.<sup>(5)</sup>
2. إن أهداف التعليم الثانوي العام لا تزال قاصرة عن تحقيق مطالب المجتمع المتغير، ولا ترتبط بالبيئة المحيطة للطالب.<sup>(6)</sup>
3. غياب إستراتيجية تعليمية واضحة وثابتة يتفق عليها الجميع ولا تتغير بتغير القيادات.<sup>(7)</sup>
4. سيادة ثقافة المركزية وغياب المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية؛ الأمر الذي أدى إلى غياب التشاركية على مستوى التخطيط ورسم السياسات وصياغة الاستراتيجيات القومية والمحلية.<sup>(8)</sup>
5. تدني مستوى الخدمات التربوية بالمدرسة الثانوية العامة؛ مما أدى لضعف جودة مخرجاتها، وزيادة معدلات التسرب بها. بالإضافة إلى تركيزها على تقديم خدمة واحدة لطلابها كافة دون مراعاة احتياجاتهم ورغباتهم المتنوعة.<sup>(9)</sup>
6. ضعف قدرة المدرسة الثانوية العامة على إدارة ميزانيتها بشكل فعال، وذلك نتيجة لقلّة المخصصات المالية الحكومية للمدارس الثانوية العامة، وضعف مصادر التمويل غير الحكومية (المشاركة المجتمعية) لها.<sup>(10)</sup>

7. قصور نظام التشعيب الحالي في التعليم الثانوي العام في مواجهة التحديات المتنوعة في السوق التعليمي الجديد القائم على التميز والمنافسة، وذلك للأسباب التالية:<sup>(11)</sup>
- افتقاره إلى أي معيار موضوعي يمكن الاعتماد عليه في الحكم على مدى صلاحية طلابه لمواصلة الدراسة في هذه الشعبة أو تلك.
  - تضييقه للجدع الثقافي المشترك، وقيامه على الفصل التعسفي بين العلوم والمعارف بل والطبقية بينها؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة في أعداد الطلاب المتوجهين للكليات النظرية على حساب الكليات العملية؛ ومن ثم إحداث نوع من التوازن في مدخلات التعليم العالي.
8. الامتحانات بصورتها الحالية مازالت هي الوسيلة الوحيدة المستخدمة للتقويم، والمعيار الوحيد لتحديد مدى جودة منتج المدرسة الثانوية العامة المتمثل في طلابها؛ حيث إنها:<sup>(12)</sup>
- تستخدم لقياس المستويات المعرفية الأدنى، ولا تقيس المهارات المرتبطة بطبيعة المقرر الدراسي، أو القدرات العقلية ومهارات التفكير.
  - لا تقيس مدى قدرة الطلاب على تطبيق ما تعلموه في مواقف حياتية.
  - غياب المقاييس والاختبارات التي تستخدم لقياس الجوانب الأخرى من نمو الطالب، وإن وجدت فهي شكلية وسطحية من حيث التصميم والتطبيق بمفهومها العلمي.
9. غياب الحوار الاستراتيجي المتواصل بين التعليم الثانوي العام وما سبقه وما تبعه من مراحل؛ فتخطيط كل مرحلة أصبح يتم بعيداً عن متطلبات الدراسة في المرحلة التي تليها؛ الأمر الذي أضعف العلاقة بين هذه المراحل وأثر بالسلب على اكتمال وتكامل الإعداد الثقافي، والعلمي، والمهاري والتكنولوجي للطلاب.<sup>(13)</sup>
10. غياب الشفافية المرتبطة بالإعتراف بأن هناك خللاً في نظام الثانوية العامة دعت إلى إدخال تغييرات عليه بصفة مستمرة ولعدة سنوات متتالية.<sup>(14)</sup>
11. ضعف قدرة الإدارة المدرسية على إشباع رغبات المعلمين بإعتبارهم مستفيدين داخليين من خدماتها<sup>(15)</sup>، الأمر الذي يتضح في " نمطية برامج

التدريب المقدمة للمعلمين وقصر مدتها، فضلاً عن الاعتماد على امتحان في نهاية التدريب وليس تقويماً شاملاً للمتدرب؛ الأمر الذي تسبب في تدني مستوى أدائهم داخل الفصول؛ ومن ثم تدني جودة العملية التعليمية".<sup>(16)</sup>

12. غياب البرامج التدريبية التي تساعد المعلمين على "التوجيه المهني والإرشاد النفسي الحقيقي الذي يساعد الطالب على معرفة ميوله وقدراته واستعداداته الدراسية، بالشكل الذي يجعل من هذا النظام ممارسة غير مخططة وعشوائية".<sup>(17)</sup>

ومن ثم تتحدد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1. ما الأسس النظرية للتعليم الثانوي المطور في العالم المعاصر؟
2. ما الواقع الراهن للتعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية؟ وما محاولات تطويره؟ وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه؟
3. ما واقع التعليم الثانوي المطور في كل من الصين والسويد، وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه؟
4. ما الإجراءات المقترحة لتطوير التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية بالاستعانة بكل من الإطار النظري، وخبرات الدول محل الدراسة؟

**كما يتبنى البحث الفرض المبدئي التالي:**

إن الأخذ بنظام التعليم الثانوي المطور في الصين والسويد ساعد في التغلب على المشكلات التي يعاني منها التعليم الثانوي التقليدي فيها.

**أهداف البحث:**

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1. الوقوف على الأسس النظرية للتعليم الثانوي المطور، من حيث فلسفته، وأهدافه، وموقعه في السلم التعليمي، وبنيته الأساسية.
2. التعرف على واقع التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية، وما ينتابه من مشكلات، وكذلك محاولات تطويره.
3. التعرف على التعليم الثانوي المطور في الدول محل الدراسة، من خلال التركيز على المحاور المحددة.



4. التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة التي من شأنها تطوير التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية بالاستعانة بكل من الإطار النظري، وخبرات الدول محل الدراسة.

#### أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تناوله موضوعًا مطروحًا على الساحة في الآونة الأخيرة، بإعتباره محور اهتمام الدول كافة، ومنها جمهورية مصر العربية؛ وهو تطوير التعليم الثانوي، وذلك لما يلعبه هذا التعليم من دور أساسي في تهيئة الطلاب كي يصبحوا مواطنين ناشطين، وفي الوقت ذاته يسهم في التنمية الاقتصادية وتشكيل رأس المال الاجتماعي، علاوة على دوره الانتقالي بين التعليم الأساسي والتعليم الجامعي، مما يجعله حلقة الوصل بين مختلف مستويات التعليم الرسمي هذه من ناحية، وبين التعليم وسوق العمل ومتطلباته في بيئة تنافسية شديدة التغير من ناحية أخرى.

#### حدود البحث:

في ضوء أهداف البحث وأهميته تتمثل حدود البحث فيما يلي:

1- الحدود المجالية/ الموضوعية: سيتم تناول نظام التعليم الثانوي المطور من

خلال المحاور التالية:

- فلسفة التعليم الثانوي وأهدافه.
- إدارة التعليم الثانوي العام وتمويله.
- نظام الدراسة.
- تقويم طلاب التعليم الثانوي العام، وسياسات القبول بالتعليم العالي.
- تدريب معلمي التعليم الثانوي العام.

2- الحدود المكانية: يقتصر البحث الحالي في تناوله للخبرات الأجنبية

المعاصرة في مجال التعليم الثانوي على ما يلي:

- أ- الصين؛ لما حققته من تقدم اقتصادي ملحوظ، اعتمادا على مواردها البشرية في المقام الأول؛ حيث استطاعت منتجاتها غزو معظم دول العالم -المتقدم منها والنامي- وعلى اعتبار أنها من أكثر الدول

اهتماما بالقطاع الاقتصادي، وتأهيل الطلاب الصينيين للتمكن من مهارات قيادة هذا القطاع.

ب- **السويد**؛ حيث قدمت نموذجًا فريدًا وناجحًا للتعليم الثانوي يمثل المدرسة الشاملة، تغلبت به على تعدد نماذج التعليم لديها، والتميز الطبقي بين فئات الملتحقين بها.

### منهج البحث:

نظرًا لطبيعة المشكلة البحثية تم استخدام مدخل الحلول الكبرى لجورج بريداي، الذي يسير وفقًا للخطوات التالية:<sup>(18)</sup>

#### 1. الوصف Description:

وتتضمن هذه الخطوة جمع البيانات والمعلومات والمعطيات التربوية عن التعليم الثانوي العام ببلاد الدراسة، من خلال الاطلاع على المراجع والنشرات والتشريعات واللوائح المنظمة للتعليم الثانوي العام في الدول محل الدراسة.

#### 2. التحليل والتفسير Interpretation:

وتتضمن هذه الخطوة تحليل واقع التعليم الثانوي العام في الدول محل الدراسة في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها.

#### 3. المناظرة أو المقابلة Juxtaposition:

وتهدف هذه الخطوة إلى التوصل لنقاط التشابه والاختلاف بين كل من الصين والسويد حول التعليم الثانوي العام، وذلك عن طريق تصنيف المادة العلمية وجدولتها والموازنة بينها من أجل التوصل للفرض الحقيقي للبحث.

#### 4. المقارنة Comparison:

في هذه الخطوة يتم التأكد من صحة الفرض الحقيقي للبحث وتفسير أوجه التشابه والاختلاف.

## خطوات البحث:

يشتمل البحث الحالي على الخطوات الرئيسية التالية:

1. **الخطوة الأولى:** تحديد الإطار العام للبحث، ويشمل: المقدمة، والمشكلة، والأهداف، والحدود، والأهمية، ومنهج البحث، وخطواته.
2. **الخطوة الثانية:** التعليم الثانوي المطور في العالم المعاصر ( إطار نظري ).
3. **الخطوة الثالثة:** وصف وتحليل ثقافي للواقع الراهن للتعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية ومحاولات تطويره.
4. **الخطوة الرابعة:** وصف وتحليل ثقافي للتعليم الثانوي المطور في الصين.
5. **الخطوة الخامسة:** وصف وتحليل ثقافي للتعليم الثانوي المطور في السويد.
6. **الخطوة السادسة:** دراسة مقارنة مبدئية بين تطبيقات التعليم الثانوي المطور في كل من الصين والسويد بهدف التوصل إلى الفرض الحقيقي للبحث.
7. **الخطوة السابعة:** الدراسة المقارنة التفسيرية بين الصين والسويد، بناء على الفرض الحقيقي للبحث.
8. **الخطوة الثامنة:** التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير التعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية في ضوء الإطار النظري وخبرات كل من الصين والسويد.

## القسم الثاني: التعليم الثانوي المطور في العالم المعاصر ( إطار نظري )

تمهيد

فرض القرن الحادي والعشرين العديد من التحديات\_ العلمية والمعرفية والتكنولوجية والمعلوماتية والإقتصادية والسياسية\_ على النظم التعليمية المعاصرة، والتي جعلتها مطالبة بضرورة الإهتمام بالتعليم الذي تقدمه من حيث جودته ومدى توافق مخرجاته مع احتياجات بيئته.

وفي ذات الإطار-الإهتمام بتطوير التعليم- جاء اهتمام العديد من الدول بتطوير التعليم الثانوي، بما يواكب هذه التحديات من ناحية، ويلبي احتياجات سوق العمل في بيئة تنافسية دائمة التغير من ناحية أخرى. ويتضح ذلك من خلال " اتاحته لأكبر قدر من المعارف المختلفة والمتنوعة التي تتناسب مع طبيعة التحديات المختلفة التي تواجه المجتمع وتغيرات سوق العمل، ومراعاته للرغبات والميول المتنوعة والمتغيرة للطلاب، وكذلك اعتماده على ثقافة الإبداع والتميز للجميع من خلال اطلاق طاقات كل طالب وتعظيم امكاناتها إلى أقصى مدى، اضعف إلى ذلك إعماده على انتاج المعرفة وليس فقط استخدامها، فضلاً عن اعتماده على الأنشطة وطرق البحث والتجربة العملية التي تجعل الطالب يتقن المهارات الأساسية المرتبطة بالفهم والتحليل والتجريب".<sup>(19)</sup> الأمر الذي يعكس ضرورة الإهتمام بالتعليم الثانوي وتطويره بما يتلائم مع متطلبات عصر المعرفة والتميز .

سيتم تناول حدود البحث في هذا القسم بالتفصيل، وذلك كما يلي:

### أولاً: فلسفة التعليم الثانوي العام وأهدافه:

للتعليم الثانوي العام مكانة خاصة بسلم التعليم، ومن ثم تنطلق فلسفته من كونه السبيل لتشكيل مستقبل الطلاب، وتوجيه ذلك المستقبل إلى اتجاه معين من اتجاهات سوق العمل المتوفرة بالمجتمع، ومن ثم فهو بمثابة بوابة العبور التي تسمح للطلاب بالمرور إلى المستقبل المهني أو التعليمي الذي سيساعده على تولي مسؤولياته بالمجتمع،<sup>(20)</sup> وكذلك من كونه التعليم الذي يسهم بفاعلية في إعداد رأس المال البشري، ومقابلة احتياجات القرن الحادي والعشرين،<sup>(21)</sup> بالإضافة إلى مساعدة الشباب على تحقيق كامل قدراتهم البشرية والتمتع بمكانة

في مجتمعاتهم باعتبارهم مواطنين يعيشون حياة منتجة، ويتحملون مسؤولياتهم ويناصرون الديمقراطية.<sup>(22)</sup>

ومن هنا، يتضح أن المكانة التي احتلها التعليم الثانوي العام ضمن المراحل الدراسية الأخرى، انبثقت من كونه مرحلة فاصلة تهيئ للطلاب الانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى، أو تتيح له الفرصة للالتحاق بما يلائمه من فرص العمل التي تمكنه من المساهمة في تنمية مجتمعه وخاصة في ضوء ما يواجهه من تحديات في مجتمع المعرفة.

بناء على ما سبق، تتعدد الأهداف التي يسعى التعليم الثانوي العام لتحقيقها، ويمكن إيجازها فيما يلي:<sup>(23)</sup>

- تنمية شخصية الطالب، ومواهبه، وقدراته العقلية والجسمية، إلى أقصى ما تمكنه قدراته وإمكاناته.
- تنمية قدرة الطلاب على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- تنمية قدرة الطلاب على احترام هويتهم الثقافية، وشخصياتهم القومية، واحترام لغتهم القومية، والقيم الخاصة بمجتمعهم الذي يعيشون فيه.
- تهيئة الطلاب وإعدادهم لتولي مسؤولية تنمية المجتمع المحيط المحلي والعالمية.

• إعداد الطلاب لاحترام البيئة المحيطة والحفاظ عليها.

باستقراء الأهداف السالفة، يتضح أن طالب المرحلة الثانوية يخضع في تلك المرحلة لإعداد مكثف يشمل جوانب شخصيته كافة؛ الأمر الذي يسهم في خروجه للمجتمع بشكل متكامل، ويساعده في اختيار المسار الوظيفي أو التعليمي الملائم، ذلك المسار الذي يتلاءم مع قدراته، واحتياجاته، ومتطلبات المجتمع المحلي والعالمية في آن واحد.

كما يسعى التعليم الثانوي العام إلى تحقيق ما يلي:<sup>(24)</sup>

- إعداد الطلاب للتعلم والحياة.
- تدعيم القيم الإيجابية التي تتلاءم وحاجات المجتمع لدى الطلاب.
- تمكين الطلاب من المهارات الأساسية التي تمكنهم من المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

- مساعدة الطلاب على اختيار الوظيفة الملائمة بعد إنهاء الدراسة الثانوية.
- تمكين الطلاب من المهارات الأساسية اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- المساهمة في إعداد جيل مؤهل من الخريجين القادرين على تحقيق التنمية للمجتمع.

ولعل التركيز على إعداد الطلاب لتولي مسؤولية تنمية المجتمع، يعتبر هدفًا أساسيًا من أهداف المرحلة الثانوية، سواء كانت تلك المسؤولية من خلال إكمال الدراسة بمرحلة التعليم العالي، أو من خلال الالتحاق مباشرة بسوق العمل، ومن ثم فالتركيز في تلك المرحلة يكون في المقام الأول على تمكين الطلاب من المهارات الأساسية التي يتطلبها الالتحاق بسوق العمل، تلبيةً لحاجات المجتمع المحلي والعالمي، ومن ثم فإن الطالب في تلك المرحلة عليه أن يتلق إعدادًا مكثفًا مؤده تخريج جيل من المسؤولين عن تنمية المجتمع المحيط.

#### ثانيًا: إدارة التعليم الثانوي العام وتمويله:

يحتاج التعليم الثانوي العام إلى إدارة من نوع خاص؛ إدارة تساعده على تحقيق فلسفته وأهدافه، ومن ثم يحقق أعلى إنتاجية ممكنة من ورائه، ومن هنا، وضع البنك الدولي -بوصفه أحد المؤسسات العالمية، التي تنظر إلى قطاعات المجتمع كافة على أنها مشروعات استثمارية- مجموعة من الاستراتيجيات التي من شأنها النهوض بالإدارة التقليدية للتعليم الثانوي، ومساعدته على تحقيق فلسفته وأهدافه، وتحقيق الاستثمار الأمثل لموارده البشرية، من خلال تمويل مستدام، ومتعدد المصادر، الأمر الذي يمكن المدرسة من تحقيق أكبر قدر ممكن من حاجات العاملين، وتحقيق أقصى درجات الرضا عن العمل، وتتلخص تلك الاستراتيجيات فيما يلي: (25)

- إعطاء المدرسة الثانوية قدرًا من الحرية في توزيع ميزانيتها، ومواردها المالية بالشكل الذي يشبع حاجات العاملين بها، وتمكين إدارة المدرسة

من تخصيص مكافآت للمعلمين الملتزمين بمواعيد المدرسة، وتحقيق أعلى قدر ممكن من أعبائهم التدريسية.

- الاهتمام بتمكين المعلم من مهارات إدارة الفصل الدراسي، الأمر الذي يساعده على اكتساب المهارات الإدارية، وتهيئته للمشاركة في صنع القرار المدرسي.

- تشجيع مشاركات قطاعات المجتمع كافة في تمويل المدرسة، وتوفير مصادر متنوعة للتمويل، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في صنع القرارات المدرسية، مما يتيح فرصة لتفعيل المشاركة المجتمعية بشكل عملي.

مما سبق، يتضح أن تلك الاستراتيجيات، تركز بشكل أساسي على ضرورة اتباع قدر من اللامركزية في إدارة المدرسة الثانوية، الأمر الذي يتيح لها قدرًا من التطوير، وتحقيق أهدافها، من خلال المشاركة المجتمعية، وتمكين المعلم من المشاركة في صنع القرارات، بناء على خبرته وتعامله المباشر مع الطلاب، وزملاء العمل، وإدارة المدرسة، كما يؤهل المدرسة لإدارة نفسها ذاتيًا، وتوزيع مصادرها المالية بما يتراءى لها، ووفقًا لاحتياجات العاملين بها، من أجل تحقيق أكبر قدر من الرضا الوظيفي، والإنتاجية.

ومن أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاجية، وضمان جودة المخرجات التعليمية، وهم الطلاب؛ وضعت مجموعة أخرى من الاستراتيجيات لتحقيق مزيد من اللامركزية، ومساعدة المدرسة على إدارة نفسها ذاتيًا، ومن تلك الاستراتيجيات ما يلي: (26)

- إعادة توزيع موارد التعليم، وتعني تلك الاستراتيجية، إعطاء مزيد من الاهتمام لبرامج تدريب المعلمين، والعمل على رفع قدراتهم الإدارية والأكاديمية، وتطوير البنية التحتية للمدرسة، وغيرها من الأمور، بدلاً من وضع الاهتمام الأكبر للرواتب.

- الاهتمام بتحقيق أكبر قدر ممكن مصادر التمويل الذاتية، مثل: تأجير مسرح المدرسة، والملعب، ومعامل الكمبيوتر، وغيرها، وذلك في غير الأوقات الرسمية، بالإضافة إلى محاولة إنتاج بعض المنتجات

البسيطة من حديقة المدرسة، وما يماثلها، الأمر الذي يحقق قدرًا من التواصل بين المدرسة والمجتمع الخارجي.

- العمل على تحسين قدرات المعلمين، واستقطاب مزيد منهم للعمل بالمدارس الثانوية من أجل تقليل نسبة المعلمين للطلاب، وذلك للتغلب على قلة أعداد المعلمين المتخصصين، وزيادة قدرة المعلمين على الإشراف على الطلاب، واكتشاف قدراتهم، والتغلب على مشكلاتهم.
  - تحسين إدارة المدرسة وتطويرها، وإتاحة الفرصة لتحقيق مزيد من اللامركزية والإدارة الذاتية، الأمر الذي يتيح للمدرسة الفرصة الملائمة لتحقيق الكفاءة اللازمة لإدارة مواردها البشرية والمادية، بالشكل الذي يحقق لها النجاح المنشود، ويمكنها من منافسة المدارس الثانوية الأخرى، عن طريق استقطاب أكبر قدر ممكن من الطلاب، والتغلب على التسرب، والانقطاع المفاجئ عن الدراسة.
  - تفعيل أساليب المحاسبية الذاتية للمدرسة، من خلال إجراء استقصاءات مستمرة للمدرسة عن جودة الخدمة المقدمة بها، ومدى رضا العملاء عن إنتاجية المدرسة، وتمكنها من تحقيق الأهداف المحددة سلفًا، وذلك بواسطة المعلمين، والطلاب، والعاملين بالمدرسة كافة، وكذا أعضاء المجتمع الخارجي.
  - إصلاح مناهج المدرسة الثانوية العامة، الأمر الذي يساعد الطلاب على التمكن من مهارات التفاعل، والتواصل، والمشاركة في صنع القرارات التعليمية، الأمر الذي يتطلب وضع مناهج تلئم احتياجات الدارسين، وتستجيب للتغيرات التي يفرضها المجتمع العالمي.
- كما أن إتاحة المعلومات اللازمة لصنع القرار الرشيد للمعنيين واتخاذ، واتباع مبدأ الشفافية مع هؤلاء المعنيين من شأنه تفعيل اللامركزية، والإدارة الذاتية للمدرسة، وتفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحيط، وذلك من خلال الاجتماعات المدرسية، والإعلان عن تلك المعلومات من خلال الموقع الإلكتروني للمدرسة، وغيرها من أساليب الاتصال المباشرة، أو الاتصال عن بُعد. (27)



ويمكن إبراز أهم مصادر تمويل المدارس الثانوية العامة في ظل الإدارة اللامركزية للمدرسة، فيما يلي: (28)

- التمويل الذاتي للمدرسة الثانوية، وذلك من خلال اعتبار المدرسة وحدة منتجة بإمكانها الإنتاج وإيجاد موارد ذاتية لنفسها، مثل: تأجير المسرح، والملاعب، والمعامل التكنولوجية، أو العلمية، وإنتاج مواد غذائية، وعقد برامج رياضية تدريبية، وأخرى تكنولوجية، .....إلخ.
- تشجيع منظمات رجال الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص على المشاركة في تمويل المدرسة الثانوية، وذلك إما بالتمويل المباشر، أو تدعيم المدرسة بالأجهزة، أو بالمباني، أو تحسين الخدمات المقدمة للطلاب، أو توفير برامج تدريبية أو بعثات للمعلمين لرفع كفاءتهم.
- تخصيص مزيد من مخصصات الضرائب للمشروعات التعليمية، وتجهيز المدارس، وبناء مزيد من المدارس لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب.
- السعي للحصول على مزيد من الدعم من المنظمات العالمية المهمة بقضايا التعليم كاليونسكو، وذلك من خلال الهبات والمشروعات الدولية المشتركة.
- تشجيع أولياء الأمور على المشاركة في تمويل المدرسة من خلال المشاركة بالمجهود في بناء المدرسة، كل حسب تخصصه، أو تقديم المحاضرات التوجيهية والإرشادية للطلاب والمعلمين، أو إمداد المدرسة بالكتب، والأجهزة، والزي المدرسي، .....إلخ.

من خلال ما سبق، يتضح أن اتباع النمط اللامركزي في الإدارة من ناحية، والبحث عن مصادر تمويل جديدة للمدرسة الثانوية العامة من ناحية أخرى، من شأنه مساعدة المدرسة الثانوية على تحقيق أهدافها، ولعل تفعيل المشاركة المجتمعية، ومشاركة العاملين، والطلاب، والمعلمين، وأعضاء المجتمع المحلي في صنع القرارات التعليمية، وتحقيق المحاسبية الذاتية لكل مدرسة على حدة يُمكن كل مدرسة من تولي مسؤولياتها عن القرارات التعليمية من ناحية، ومن

ناحية أخرى يشجعها على منافسة غيرها من المدارس الأخرى، ويسوقها نحو تحقيق الأفضل دائماً، لإرضاء المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المدرسة من أولياء الأمور والطلاب، الأمر الذي يؤكد أن إدارة المدرسة الثانوية العامة وتمويلها، تحتاج إلى استراتيجيات غير تقليدية تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة للتعليم الثانوي العام، وتضمن جودة مخرجاته في مجتمع المعرفة والتميز، من خلال التحرر من قيود المركزية، واعتماد المدرسة على ذاتها في إدارة أمورها، وتنويع مصادر التمويل المتاحة، للوفاء بالغالبية العظمى من احتياجات هذا النوع من التعليم.

### ثالثاً: نظام الدراسة.

يحتل التعليم الثانوي العام موقعاً متوسطاً في السلم التعليمي؛ فتسبقه المرحلة الثانوية الدنيا، أو التعليم الإعدادي، وتليه مرحلة التعليم الجامعي، ويطلق عليه أيضاً المرحلة الثانوية العليا، أو المدرسة الثانوية العليا، وتعتبر الدراسة بالتعليم الثانوي العام شرطاً أساسياً في التحاق الطلاب بمرحلة التعليم الجامعي، ويمكن للطلاب المتخرجين من تلك المرحلة الاكتفاء بالدراسة بها، والالتحاق بعالم العمل، إذ يمكن أن تكون تلك المرحلة، مرحلة تعليمية منتهية تمكن الطالب من الالتحاق بسوق العمل.

وتشير الأدبيات المعاصرة إلى أن الدراسة بالمدرسة الثانوية العامة قد تسير وفقاً لنظام الساعات المعتمدة، في بعض النظم التعليمية المعاصرة، وعلى طالب المدرسة الثانوية أن يحصل على ثلاثين ساعة معتمدة خلال دراسته، موزعة كالتالي: (29)

- 18 ساعة إجبارية مقسمة بين المقررات الدراسية الإجبارية التي على الطالب الحصول عليها، وهي: اللغة القومية، والرياضيات، والعلوم، والتاريخ، والجغرافيا، والفنون، والتربية الرياضية، واللغة الأجنبية الثانية، والدراسات الوظيفية التي تساعد الطالب على التأهل للالتحاق بسوق العمل، والتربية القومية.
- 12 ساعة اختيارية، يقوم الطالب باختيار مجالين لدراستهم من جملة ثلاثة مجالات هي مجال التكنولوجيا، والفنون المتقدمة، ومجال تمهين

الشباب Youth Apprenticeship، الذي يدمج الشباب بعالم العمل من خلال تعيينهم رسمياً بمواقع العمل في المصانع والشركات، كل حسب اتجاهاته وقدراته، لتدريبهم على المهارات المهنية التي يتطلبها سوق العمل.

ويتضح مما سبق، أن هناك تكامل بين التخصصات، فلا يوجد فصل للتخصصات تحت مسمى الشعب العلمية والأدبية، وإنما هناك دمج بين المجال العلمي والأدبي، ليكون الطالب على علم ومعرفة متعمقة للمقررات الدراسية التي تنتمي إلى التخصصين، إذ أن المعرفة متكاملة ولا يمكن الفصل بين فروعها، كما يتضح الاهتمام بمتطلبات سوق العمل، وإشعار الطالب بأهمية امتلاك المهارات الأساسية التي يحتاج إليها، وذلك بشكل رسمي، ليشعر الطلاب بأهمية ما يقومون به من أعمال، وليشعروا بمسئوليتهم تجاه المؤسسة التي يعملون بها أثناء دراستهم، والتي ينتمون إليها بناء على المهارات التي يكتسبونها من خلال دراستهم لمقرر الدراسات الوظيفية كمقرر إجباري، يساعدهم على تحديد اهتماماتهم، ومساراتهم الوظيفية فيما بعد.

وعلى الرغم من اختلاف تسميات المقررات الدراسية من دولة لأخرى، إلا أن طبيعة المقررات بالدول كافة تدور حول ذات الأفكار الرئيسة؛ وهي الدمج بين المعارف والتخصصات من ناحية، والاهتمام بتألف الطلاب مع مواقع العمل، واكتساب المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل من ناحية أخرى. ويُراعى الوزن النسبي للمقررات الدراسية كافة، بحيث لا يتم الاهتمام بأحد المقررات الدراسية على حساب مقررات دراسية أخرى، فلكل المقررات الدراسية ذات الأهمية، إذ يخاطب كل منهم جانباً من جوانب الشخصية الإنسانية، للوصول في النهاية إلى تحقيق التكامل بينها.

كما أكدت إحدى الدراسات، على ضرورة الاهتمام في المرحلة الثانوية العليا -على وجه التحديد- بالمنهج الوظيفي Functional Curriculum، وهو عبارة عن منهج يهتم بإكساب الطلاب المهارات الحياتية اللازمة لسوق العمل، والتفاعل داخل الحياة، بالإضافة إلى تمكين الطلاب في ذات الوقت من الاستماع بالحياة، وقد أكدت تلك الدراسة على أن المنهج الوظيفي، ليس منهجاً

مستقلًا يحمل ذات الاسم، إنما هو منهج تقليدي له عدة مكونات هي: التطبيقات العملية للمقررات الأساسية التي يدرسها الطلاب، والتعليم المهني متمثلًا في التدريب العملي للطلاب داخل مواقع العمل الحقيقية، وإكساب الطلاب مهارات اتخاذ القرار، والتواصل مع الآخرين، ومهارات التصرف في الحياة اليومية، والاعتماد على النفس، والتعاون مع الآخرين، لتحقيق الأهداف المنشودة.<sup>(30)</sup>

ولعل الملاحظ لما سبق، يتأكد من أن الاهتمام بالجانب التطبيقي، والتركيز على المهارات الحياتية واكساب الطلاب القدرة على تطبيق المعرفة بفاعلية، يعد المفتاح الأساس في مساعدة الطلاب على الانتقال بسلاسة من المدرسة إلى عالم العمل، فلا يصبح الأخير عالم مختلف، يصاب الطلاب بالصدمة عند الالتحاق به، نظرًا لاختلافه عن المدرسة، بل هو في حقيقة الأمر مسارًا مكملًا لمسار آخر بدأه داخل المدرسة؛ حيث تعد المدرسة الثانوية بوابة العبور لهذا المسار، ومن ثم فلا مجال للانفصال بينهما.

وتركز الأدبيات الحديثة عند إتاحة عدد من التخصصات للطلاب على اتجاه يُدعى المسارات المتعددة *Multiple Pathways*، الذي يتسم بما يلي:<sup>(31)</sup>

- دمج المعرفة النظرية بالمعرفة العملية، مما يساعد الطالب على الدمج بين ما يدرس نظريًا، وما تحتاجه الحياة خارج أسوار المدرسة، فيشعر بقيمة ما يدرسه، وعلاقته بعالم العمل.
- الاهتمام بتطبيق كل ما يتم دراسته فور الحصول على النظرية، مما يساعد على سرعة استيعاب الطالب للمعلومة، ومعرفة جدوى تطبيقها، وأهميتها للمجتمع.
- تقديم خيارات متعددة للطلاب تساعد على الوفاء باحتياجاتهم، ورغباتهم، وتوسيع لتحقيق متطلباتهم وطموحاتهم، وتلبي احتياجات المجتمع المحيط في نفس الوقت، وتزيد من تخصصات الملتحقين حديثًا بعالم العمل، مما يثري الخبرات التي تعمل على تنمية المجتمع.

- تمكين الطلاب من المهارات الأساسية التي يتطلبها عالم العمل، وذلك بشكل عملي تطبيقي، بالشكل الذي يساعد الطالب على التألف مع متطلبات عالم العمل.

من هنا، لم يعد هناك وجود للتخصصات المحددة تحديداً صارخاً كالتخصص العلمي، والآخر الأدبي، بل اتسعت دائرة الاختيار الحر، نظراً للاحتياجات المتسارعة للمجتمع العالمي من ناحية، وللوفاء بمتطلبات سوق العمل ومجتمع المعرفة من ناحية أخرى، بل ولتحقيق الحد الأقصى من رغبات الطلاب، وطموحات أولياء الأمور من ناحية ثالثة، ولعل المتخصص لاتجاه المسارات المتعددة، يجد أنه اتجاه صريح يدعو للدمج بين التخصصات، وتوسيع مدارك الطلاب، عن طريق إتاحة الفرصة لهم للتعرف على معارف مختلفة في طبيعتها تجمع بين المعارف النظرية والتطبيقية، والعلوم، والآداب، إذ أنه لا مجال لفصل عدد من المعارف، تتسم في الأساس بالاندماج والتكامل. ويتطلب تنفيذ اتجاه المسارات المتعددة عدداً من المتطلبات التي على مدرسة التعليم الثانوي العام الوفاء بها، ومنها توثيق علاقة المدرسة بالأسرة، إذ يستطيع أولياء الأمور الاطلاع على طموحات أبنائهم، والموازنة بينها وبين قدرات الأبناء، الأمر الذي يمكن أن يدعمون المدرسة بمعرفته، ويساعدون المعلمين على التعمق في معرفة مزيد من مهارات الطلاب وقدراتهم، وتتميتها، وتدعيمها من خلال الدراسة، وممارسة الأنشطة، ومن ثم إرشادهم بشكل صحيح إلى المسار الوظيفي الذي يلائمهم، أو التخصص الدراسي الذي يمكنهم من الالتحاق به في المستقبل، مما يوجه انتباهنا إلى أن المتطلب الثاني المراد توفيره بالمدرسة الثانوية العامة هو خدمات الإرشاد المهني، الذي يوجه الطالب إلى المسار الوظيفي الصحيح بناء على دراسة متعمقة لقدراته.<sup>(32)</sup>

مما سبق، يدعم هذا الاتجاه علاقة المدرسة بأولياء الأمور، إذ أن التكامل بينهما يؤدي إلى تحقيق الصالح العام للطلاب، فالأسرة لديها صورة كاملة ومتعمقة عن طبيعة الأبناء، وقدراتهم واحتياجاتهم، والمدرسة من شأنها تدعيم الاتجاهات الإيجابية للطلاب، والكشف عن قدراتهم الكامنة، ومن ثم تحقيق

التكامل في التعرف على شخصية الطالب، واتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء شخصية الطالب، ومساعدته على النمو.

وفي النهاية، يتضح أن الاهتمام في نظام الدراسة بالمدرسة الثانوية العامة في الآونة الأخيرة، انصب على ما يلي:

- الاهتمام بتطبيق نظام الساعات المعتمدة بالمدرسة الثانوية العامة، اتساقاً مع الاتجاهات العالمية.
- إعطاء الطالب فرصة للاختيار من بين عدة مقررات، وبالتالي اكتساب مهارات اختيار الأفضل، وصنع القرارات التي تتلاءم وقدراته، واحتياجاته واتخاذها.
- ضرورة وجود مقررات إجبارية يدرسها جميع الطلاب، على ألا يكون بها انفصال تام بين المعرفة النظرية، والتطبيقية، بل ضرورة الدمج بينهما.
- الاهتمام بتعدد المسارات الدراسية المتاحة للطلاب وتنويعها، لإعطائهم فرصة أكبر للاختيار، وفرصة أخرى لتعدد التخصصات، والدمج بينها، والارتباط بشكل أكبر بمتطلبات سوق العمل.
- ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، والمهارات الحياتية، التي تمكن الطالب من أن يكون مواطناً فاعلاً بالمجتمع.
- تحقيق التكامل بين المدرسة من ناحية، والأسرة من ناحية أخرى، لتحقيق معرفة أكبر بشخصية الطالب، والتعاون من أجل تنميتها.

**رابعاً: تقويم طلاب التعليم الثانوي العام، وسياسات القبول بالتعليم العالي:**

تتعدد أساليب تقويم طلاب التعليم الثانوي العام في الأدبيات التربوية بشكل كبير، وذلك نظراً لتعدد واختلاف مكونات الشخصية التي تحاول المنظومة التعليمية غرسها في نفوس الطلاب، والتأكد من نجاح عملية الغرس بشكل فعلي داخلهم، ومن ثم هناك فوائد عدة يجنيها الطلاب من وراء عملية التقويم، ومن تلك الفوائد ما يلي: (33)

- تحقيق المساواة والعدالة بين الطلاب، وما يحرزونه من نتائج نهائية؛ حيث تعتمد عملية التقويم على معايير ثابتة، يتم على أساسها الحكم على أداء الطلاب كافة.
  - مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات تعلم كيفية الحصول على التعلم المستمر؛ الأمر الذي يحث الطلاب على استمرارية تعلمهم، والحصول على مزيد من المهارات، ليحصلوا على تقديرات متقدمة عند تقويمهم.
  - تنمية قدرة الطلاب على تقويم أنفسهم ذاتيًا Self Evaluation، والبحث عن نقاط القوة والضعف في شخصياتهم، ومحاولة علاجها، بالإضافة إلى تنمية مهارات الطلاب على تقويم بعضهم البعض بما يسمى بتقويم الأقران Peer Evaluation، بالشكل الذي يكسبهم مهارات الحكم الموضوعي على ذاتهم، وعلى الآخرين.
  - مساعدة المعلمين على الوقوف على المستوى الحقيقي للطلاب من خلال قياس المفاهيم التي استطاعوا تحصيلها، وفهم مدلولها.
  - قياس قدرة الطلاب على فهم الموضوعات الدراسية التي تم تحصيلها.
  - قياس مقدار التطور الحادث في شخصية الطلاب، للوقوف على مدى التكامل الحادث في شخصياتهم، على اعتبار أنهم المخرجات الأساسية للعملية التعليمية.
  - إشراك أولياء أمور الطلاب في العملية التعليمية لأبنائهم، من خلال تقديم صورة متكاملة لهم عن مكاسب أبنائهم التعليمية.
  - التأكد من تحقيق الأهداف التعليمية المحددة سلفًا كافة، والمساهمة في نجاح العملية التعليمية.
- بالنظر إلى ما سبق، يتضح أن للتقويم فوائد جمة، يتركز معظمها على بناء شخصية الطالب المتكاملة، ويتضح كذلك أن التقويم ليس هدفًا في حد ذاته، إنما هو وسيلة تهتم بالوصول إلى هدف أسمى، وهو إكساب الطلاب مجموعة من المهارات الحياتية التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في المجتمع من خلال التمكن من الحكم على الذات، والحكم على الآخرين بقدر من الموضوعية، وغيرها من المهارات الأخرى التي تساعد الطالب، وهو عضو الغد

الفاعل في المجتمع، على المشاركة الفعالة في بناء مجتمع الغد القائم على المعرفة ونتاجها.

وهناك عدد من المعايير التي يجب أن تتوفر في أساليب التقويم المتبعة للحكم على أداء الطلاب، ومنها ما يلي: (34)

- أن ترتبط أساليب التقويم المستخدمة مع الأهداف التدريسية الموضوعية، مما يزيد من فاعليتها، ويشعر الطلاب بأهميتها.
- ضرورة الاعتماد على أكثر من أسلوب لتقويم الطلاب، وذلك لمراعاة التكامل، والتنوع، وقياس جوانب شخصية الطالب كافة.
- مراعاة أن تتلاءم أساليب التقويم المستخدمة مع الخلفية المعرفية والخبرات السابقة للطالب، كأن تعتمد أساليب التقويم على قياس مفاهيم تنتمي إلى ثقافة الطالب القومية، وتتناسب مع العادات والتقاليد التي تنميها وتدعو إليها ثقافته، وليست ثقافات أخرى، لا يعلم عنها الطالب أي شيء، وبالتالي تشعره الأساليب المستخدمة لتقويمه بالتعجز، والفشل.
- ضرورة تجنب اللغة والأسلوب الذي يدعو للتحيز نحو جماعة أو جنس أو ديانة بعينها عند تقويم الطلاب.
- ضرورة مراعاة مواءمة أساليب التقويم المستعارة من نظم تعليمية أجنبية مع الشخصية القومية للبلد المستعير، حتى لا تفقد جدواها وأهميتها، والأهداف التي وضعت من أجلها.
- أن تُعلن أهداف التقويم وجدواها، والأساليب المستخدمة فيه للطلاب، وأولياء أمورهم.
- أن تتناسب المفردات المقدمة للطلاب في أي من أساليب التقويم مع أعمار الطلاب، وأجناسهم، وتلبي الاحتياجات التعليمية لهم.
- أن يُعَلِّم الطالب بالدرجات التي يحصل عليها عند إجابته على كل مفردة من مفردات التقويم المقدمة إليه قبل إجابته عنها.
- أن يُحدد للطلاب الزمن المتاح له للإجابة عن المفردات التي يتضمنها أسلوب التقويم.



- مراعاة الاستمرارية في تقييم الطلاب، بحيث لا يقتصر التقييم على نهاية العام الدراسي فحسب، إنما يجب أن يكون طوال العام الدراسي، لمراقبة أداء الطالب في مختلف مراحل العام الدراسي.
- إتاحة الفرصة للطلاب لإبداء آرائهم حول أسلوب التقييم المستخدم لتقويمهم، وإبراز نقاط القوة والضعف فيه.

وتركز المعايير السالفة في مجملها على ضرورة تحقيق أقصى درجات الموضوعية عند تقييم الطلاب، على اعتبار أن عملية التقييم عملية تركز على إصدار حكم على أداء الطالب، وهي بذلك تتطلب قدرًا من العدالة وتحقيق المساواة بين الطلاب، كما أنها تحدد لهم الطريق الدراسي والمهني الذي سيسلكونه فيما بعد، فهي بذلك بمثابة البوابة التي تفتح للطلاب الطريق نحو تولي دورهم المستقبلي.

ولعله لم يعد من المنطقي الاعتماد على طريقة واحدة فقط في تقييم الطلاب، والتركيز على جانب واحد من جوانب شخصية الطالب، خاصةً، بعدما نصت المعايير السالفة على ضرورة التنوع والتعدد في الاعتماد على أكثر من أسلوب من أساليب تقييم الطلاب، إذ أصبحت هناك ضرورة لتكامل شخصية الطالب، واكتشاف نقاط القوة والضعف في شخصيته، ومحاولة تدعيم الجوانب الإيجابية، والتغلب على نقاط الضعف، ومعالجتها، ومن أهم الأساليب المتبعة في تقييم طلاب التعليم الثانوي العام، ما يلي:

### 1. ملف الإنجاز Portfolio

يهدف ملف الإنجاز إلى احتساب إنجازات الطلاب كافة خلال العام الدراسي، الأمر الذي يضمن التكامل على نظام التقييم، ويضمن النظرة الشمولية إلى شخصية الطلاب، ويلغي النظرة التقليدية إلى التقييم على أن وظيفته الأساسية قياس قدرة الطالب على الحفظ والاستذكار فقط، وتتلخص خطوات نموذج ملف الإنجاز في المراحل التالية:<sup>(35)</sup>

- وضع الهدف الأساسي لملف الإنجاز، وإعلانه للطلاب كافة.
- تحديد الأهداف التدريسية التي يمكن تحقيقها من خلال الاعتماد على ملف الإنجاز في التقييم.

- العمل على موازنة المهام والتكليفات التي يكلف بها الطلاب مع الأهداف التدريسية.
- مراجعة محتويات ملف الإنجاز مع الطلاب لاستكمال ما به من نقاط ضعف.
- مراقبة إنجازات الطلاب، والإشراف على أعمالهم.
- تقويم ملفات إنجاز الطلاب، للتوصل إلى مستوى التقدم في شخصية الطلاب.

من هنا، لا يعد الاعتماد على أسلوب ملف الإنجاز في تقويم الطلاب، أمراً عشوائياً، إنما هو أمر منظم، يسير وفقاً لخطوات ومراحل منظمة، تعتمد كل منها على الأخرى، كما تقوم على مبدئي الإعلان والشفافية، إذ تعد معرفة الطلاب بأهمية ما يقومون به، والهدف الذي يكمن من وراءه، قاعدة أساسية تشعرهم بالافتتاح التام بما يتم إنجازه، ومن ثم، فملف الإنجاز يعبر عن شكل من أشكال المشاركة الفعالة بين الطلاب والمعلمين، الأمر الذي يؤكد أن عملية التقويم لا يمكن أن تتم في اتجاه واحد، ولا أن يسيطر عليها المعلم فحسب، فالطالب عنصر أساسي فيها لا يمكن إغفال دوره، كما أنه شكل من أشكال التقويم المستمر طوال العام الدراسي، ويضع في الاعتبار إنجازات الطلاب كافة على مدار العام.

## 2. الاختبارات التحريرية Written Examinations:

الاختبارات التحريرية هي الشكل التقليدي للتقويم، الذي يحاول قياس قدرة الطلاب على التذكر، والتحليل، والترتيب المنطقي للأفكار، والقدرة على النقد والابتكار، وغيرها من المهارات الأخرى، وتكمن أهمية تلك الاختبارات في قدرتها على قياس تمكن الطالب من مهارات متعددة، وذلك بشرط مراعاة الموضوعية والتكامل عند وضعها، كما أن هناك ضرورة لتنوع أسئلتها، وقياسها لقدرات ومهارات متنوعة، وليس تركيزها على مهارات القدرة على التذكر فحسب، حتى لا تكون أحادية الاتجاه، وينظر إليها في حالة تكاملها وموضوعيتها على أنها أداة منظمة تحدد مدى تأثير التدريس على سلوك المتعلمين، وبالتالي فهي إحدى الأدوات الفعالة التي تمثل شكلاً من أشكال المحاسبية لأداء كل من

الطلاب والمعلمين في ذات الوقت، كما أنها وسيلة هامة تقيس مدى قدرة الطلاب على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.<sup>(36)</sup>

وعلى الرغم من الشكل التقليدي للامتحانات التحريرية، على اعتبار أنها من أكثر وسائل التقويم شيوعًا وانتشارًا، إلا أنها أسلوب لا يمكن إغفاله، أو تجاهله، إذ يعد أحد الوسائل والأساليب الهامة التي يمكن من خلالها قياس القدرات والمهارات التي اكتسبها الطلاب خلال عملية التعلم، كما أنها وسيلة هامة لإثبات قدرة الطلاب على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ولكن شريطة أن تتسم بالتنوع والتكامل لقياس مدى التقدم المحرز في شخصية الطلاب.

### 3. الامتحانات القبليّة Pre Tests

الامتحانات القبليّة عبارة عن امتحانات شفهيّة أو تحريريّة تعطى للطلاب، لقياس ما لديهم من معارف ومهارات قبل حصولهم على مهارات جديدة، وتهدف إلى الوقوف على الخلفية المعرفيّة التي يمتلكها الطلاب، تمهيدًا للبناء عليها، وذلك وفقًا لحاجات الطلاب، وقدراتهم العقلية، وإمكاناتهم، وبالتالي إمدادهم بالمهارات التي يحتاجون إليها.<sup>(37)</sup>

مما سبق، تتضح الأهمية القصوى لمثل هذا النوع من الامتحانات، ذلك أنها تعطي واضعي المناهج الفرصة لوضع الموضوعات الدراسية بناء على احتياجات الطلاب من ناحية، وبناء على قدراتهم من ناحية أخرى، الأمر الذي يجعل عملية التعلم ذات جدوى للطلاب، مع إشعارهم بارتباط العملية التعليمية، بما فيها من معارف نظرية، بالمهارات الحياتية، والواقع المعاش.

### 4. الاختبارات الشفهيّة Oral Tests

تهتم الاختبارات الشفهيّة بالتأكد من مهارات الطلاب على استخدام اللغة، وقدرتهم على التعبير عن ذواتهم، وترتيب الأفكار بشكل منطقي، والقدرة على تغطية الجوانب كافة للموضوع محل النقاش، كما أنها تعطي للطلاب فرصة لخوض تجارب حضور المقابلات الشخصية عند الالتحاق بوظيفة جديدة، فتساعد الطالب على التمكن من محاور الحديث، والتركيز على الموضوع محل النقاش، والثقة بالنفس، والقدرة على التواصل مع الآخرين.<sup>(38)</sup>

وتعتبر الاختبارات الشفهية من أنسب الاختبارات لطلاب التعليم الثانوي العام على وجه الخصوص، وترجع تلك الأهمية إلى أنها تمكن الطلاب من اكتساب المهارات اللازمة لخوض المقابلات الخاصة بالالتحاق بالوظائف، وهي المهارات الأنسب لطلاب المرحلة الثانوية، وهو على أعتاب عالم العمل، والتي عليه أن يتمكن منها، الأمر الذي يشعر الطالب بجدوى ما يتعلمه، لارتباطه بالحياة العملية، وتمكينه من المهارات الأساسية التي يتطلبها الالتحاق بسوق العمل.

### 5. التقييم الذاتي وتقييم الأقران Self Evaluation & Peer Evaluation

تقع مسئولية التقييم في التقييم الذاتي وتقييم الأقران على الطلاب أنفسهم، إذ يطلب منهم الحكم على أدائهم، والحكم على أداء زملائهم من خلال الاطلاع على أعمال بعضهم البعض، ويتطلب الاعتماد على هذا النوع من التقييم أن يمتلك الطالب مهارات الحكم على أعماله، وأعمال الآخرين بقدر من الموضوعية وعدم التحيز، وذلك بناء على معايير محددة، تترك للطلاب الحرية في وضعها، وعليه أن يضع حكماً مبرراً سواء على أعماله، أو أعمال زملائه، وعليه أن يضع تشخيصاً مفصلاً للأسباب التي أدت إلى وجود قدر من القصور في أدائه أو أداء زملاءه، ثم عليه أن يضع مقترحات علاجية للتغلب على جوانب القصور التي توصل إليها، الأمر الذي يشعر الطالب بأن له دور في العملية التعليمية، ويعلمه الثقة بالنفس، والثقة بالآخرين، ويكسبه مهارات النقد البناء. (39)

وتتدرج كافة أشكال التقييم سائلة الذكر تحت فرع التقييم الرسمي أو النظامي Formative Evaluation، الذي يشتمل على عمليات التغذية المرتدة كافة للطلاب على مدار العام الدراسي، مما يساعد الطالب على استكشاف درجة تقدمه ونموه العلمي أثناء وجوده بالمدرسة، ويختلف عن التقييم التقليدي Traditional Evaluation، في تركيز الأخير على الاختبارات التحريرية التي تتم في نهاية العام الدراسي فحسب، ويركز على قياس قدرة الطالب على الحفظ واسترجاع المعلومات، أما التقييم النهائي Summative Evaluation، فهو عبارة عن الاختبارات التي تقدم للطلاب في نهاية الفصل

الدراسي، أو في نهاية العام الدراسي، وهي بذلك تفتقد لسمة الاستمرارية التي يتميز بها التقويم الرسمي أو النظامي.<sup>(40)</sup>

ولضمان تحقيق التكامل في بناء شخصية الطلاب، خاصةً وهم على أعتاب عالم العمل، يتم الدمج بين أشكال التقويم سالفة الذكر كافة، وذلك لمساعدة الطالب وولي الأمر على اكتشاف مدى التقدم المحرز، فالتنوع في تقويم الطلاب يحقق التكامل المنشود، ويساعد المعنيين على اكتشاف جوانب القوة والضعف في شخصيات الطلاب، ومن ثم إيجاد سبل علاج سريع ومجدي لها، كما أن مشاركة الطالب ذاته في إصدار تلك الأحكام، وإيجاد مقترحات علاجية لنقاط الضعف من شأنه مساعدتهم على الاقتناع بالعلاج، والإسراع في تنفيذه.

وتتنوع التقديرات التي يحصل عليها الطالب وفقاً للنظام السائد بكل دولة، وفيما يلي أكثر أشكال التقديرات شيوعاً، وذلك وفقاً للدرجات التي يحصل عليها الطالب بناء على الاختبار النهائي، وأساليب التقويم الرسمي أو النظامي سالفة الذكر:<sup>(41)</sup>

التقدير	الدرجة
A1	100-91
A2	90-81
B1	80-71
B2	70-61
C	60-51
D	50-31

يتضح من الجدول السابق، تنوع التقديرات الممنوحة للطلاب ما بين تقدير "ممتاز"، والذي يمثله الرمز A1، وحتى تقدير "مقبول" الذي يمثله الرمز C، و"الضعيف" الذي يمثله الرمز D، الأمر الذي يوضح معيار الدقة والموضوعية في الحكم على أداء الطلاب، والذي يستمر على مدار العام الدراسي، بالإضافة إلى الاختبارات التي تقدم للطلاب في نهاية العام الدراسي.

وتعتبر تلك التقديرات بمثابة المتطلب الأول، الذي يتيح للطلاب العبور إلى مؤسسات التعليم العالي، أو الالتحاق بالوظائف المتاحة، وذلك إذا اكتفوا بالتعليم الثانوي فقط، إذ تضع كل جامعة أو كلية شروطاً تحدد فيها الحد الأدنى الذي يؤهل المرشح للالتحاق بها، كما تحدد شروطاً أخرى، مثل تحديد ضرورة حصول الطالب على تقدير بعينه في اللغة الأجنبية، أو التمكن من استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.<sup>(42)</sup>

يضاف إلى ذلك، جهود بعض الجامعات في أن تقدم لطلاب التعليم الثانوي بعض المقررات الدراسية، التي تعتبر مقررات تمهيدية، تدعمهم لدراسة تلك المقررات بشكل متعمق عند الالتحاق بإحدى كليات الجامعة بعد التخرج، وتحقيق المتطلب الأول من متطلبات القبول، ألا وهو الحصول على الحد الأدنى من التقدير المطلوب للالتحاق بالجامعة.<sup>(43)</sup>

ويوضح ما سبق، التكامل بين مؤسسات التعليم قبل الجامعي، وتمثلها مدارس التعليم الثانوي العام، ومؤسسات التعليم الجامعي، ويتضح أن الجامعة التي تتبع الإجراء سالف الذكر تحقق أعلى درجات الترابط بين المعرفة النظرية المتمثلة في المقررات لدراسة التي يدرسها الطلاب، والمهارات العملية والحياتية المرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتأهيل الطلاب للتعامل معها ودراستها قبل التعمق فيها عن طريق الدراسة الجامعية.

ولعل تحقيق الترابط بين مدارس التعليم الثانوي العام، ومؤسسات التعليم الجامعي بسياسات القبول، يحقق عددًا من الفوائد للطلاب، يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>(44)</sup>

- تحقيق التوافق بين المقررات الدراسية المقدمة بالمدارس الثانوية العامة، ومعايير التخرج التي على الطلاب الوفاء بها، وأساليب التقويم المتبعة بالمدارس، وتوقعات مؤسسات التعليم العالي من المتخرجين، ومتطلبات أصحاب العمل.
- تحميل المدرسة الثانوية العامة مسؤولية رفع نسبة الطلاب المتخرجين الذين يمتلكون المهارات التي يتطلبها سوق العمل، من خلال دراستهم للمقررات الدراسية التي تدعم تلك المهارات.

- تقويم أداء المدرسة الثانوية العامة عن طريق تقويم أداء مخرجاتها، ومعرفة مدى قدرتهم على الالتحاق بمؤسسات الأعمال، أو مؤسسات التعليم العالي.
- تشجيع الطلاب على إكمال دراستهم بالتعليم الثانوي العام، نظراً لقدرته على إمدادهم بالمهارات التي يتطلبها مجتمع معرفة، وكذلك سوق العمل.

وبالنظر إلى ما سبق، يتضح ضرورة التكامل بين مدارس التعليم العام، والجامعات، إذ يعطي هذا التكامل للطلاب الفرصة لتحديد قدرته على الالتحاق بكلية معينة، وذلك قبل الالتحاق بها؛ حيث يُسمح للطلاب بتجربة الدراسة في كلية بعينها قبل الالتحاق الرسمي بها، مما يقلل من نسب التسرب، والرسوب التي قد تنتج عن صعوبة الدراسة بتلك الكلية، أو عدم القدرة على التكيف مع طبيعتها، مما يوفر وقت، وجهد، وتكلفة عالية على الطالب، وعلى المجتمع في ذات الوقت.

كما تقوم بعض الكليات بعدد من الإجراءات لتحديد سياسات القبول بها، ومنها خدمات الدعم الأكاديمي Academic Support Services، التي تشمل اختبارات القبول التي تقدم للطلاب عند تقديمهم للالتحاق بكلية معينة، وذلك لاكتشاف قدراتهم ومهاراتهم والتأكد من ملاءمتها للمهارات التي يتطلبها الالتحاق بالكلية، كما تشمل خدمات الإرشاد المهني، التي ترشد الطالب إلى أنسب التخصصات بالجامعة، التي تلاءم قدرته بناء على نتيجة الاختبار الذي خاضه، كما تقدم بعض الجامعات بعض الخدمات الأخرى لاستكمال متطلبات القبول بها، ومنها التطوير المهني Career Development، وفيها تلزم الجامعة الطالب بزيارتها، والتعرف على أجزائها، والتخصصات التي تضمها، بغرض التألف معها.<sup>(45)</sup>

وعلى الرغم من كون إجراءات زيارة الطالب للحرم الجامعي، وهو مازال طالب بالمرحلة الثانوية، إجراءات سابقة لأوانها، إذ أنه ليس من المؤكد حصول الطالب على الحد الأدنى من الدرجات التي يتطلبها الالتحاق بالكلية، إلا أن شعور الطالب بالألفة مع المكان، ورؤية قاعات الدراسة، وطبيعة الدراسة على

الواقع، قد تكون بمثابة المحفز والمشجع للطالب على تحقيق المتطلبات المبدئية التي تشترطها الجامعة، الأمر الذي يوضح أن قدرات الطالب ومهاراته التي تمكنه من الالتحاق بإحدى كليات الجامعة هي المحك، والأساس من وجهة نظر المسؤولين، إذ أن تلك المهارات والقدرات هي التي تمكنه من النجاح والتميز في دراسته، وحياته العملية فيما بعد.

وتقدم بعض الكليات للطلاب المرشحين للالتحاق بها مقررات تجهيزية Preparatory Courses، تستمر الدراسة بها لمدة شهر، يُعقد بعدها امتحان لهم لقياس مدى ما حققوه من تقدم في الموضوعات التي قدمها المقرر لهم، وعادةً تدور موضوعاته حول أسس استخدام اللغة الأم، واللغة الأجنبية، ومبادئ التخصص الذي ينون الانضمام إليه، وتحدد النتيجة النهائية لهذا الامتحان حالة قبول ترشيح الطالب بالكلية، أو رفض ترشيحه بها، على أن يتم إعلام طلاب المدرسة الثانوية العليا بتلك التفاصيل حتى يسارع الطالب بتحديد رغباته، وإعداد ذاته لتلبية متطلبات الكلية التي يريد الالتحاق بها.<sup>(46)</sup>

ويلاحظ على ما سبق، أن هناك ترابطاً شديداً بين التعليم الثانوي، والتعليم الجامعي، إذ تحرص الجامعات على إمداد المدارس الثانوية بدليل يوضح سياسة القبول بها، الأمر الذي يوضح اهتمام الجامعات بإعلام طلاب المرحلة الثانوية بالشروط اللازمة للالتحاق بالجامعة التي تلائم قدراتهم واحتياجاتهم، مما يوفر عليهم الحيرة، والفرص الضائعة، بل وتجارب الفشل التي قد يمرون بها من جراء التحاقهم بجامعة لا تلائمهم، كما أن الارتباط بين أساليب التقويم، وسياسات القبول يوضح لنا ضرورة تحقيق علاقة الارتباط بين مرحلة التعليم الثانوي، والتعليم الجامعي، إذ تعتبر مخرجات الأول هي مدخلات الأخير، الأمر الذي يفرض التنسيق والتكامل بينهما للوصول إلى النتائج المرغوبة.

#### خامساً: تدريب معلمي التعليم الثانوي العام:

للمعلم دور هام في إعداد الطلاب، وتشكيل شخصياتهم، ولاسيما معلمي التعليم الثانوي، إذ يعتبر المعلم في تلك المرحلة الحرجة من حياة الطلاب من أكثر الشخصيات المؤثرة في تكوين شخصيتهم، كما أن المعلمين من شأنهم مساعدة الطلاب على اختيار المسار الوظيفي الملائم، واختيار السبيل الذي



يلحقهم بذلك المسار، فمعلم التعليم الثانوي عليه أن يتولى المسؤولية التقليدية التي يقوم بها المعلمون بشكل عام، بالإضافة إلى دوره المتميز في التعامل مع الطلاب في مرحلة عمرية تحتاج إلى قدر من التوجيه والإرشاد، من أجل تحقيق أعلى قدر ممكن من الاستثمار في الموارد البشرية.

ومن أهم الأدوار المنوط بها معلم التعليم الثانوي العام ما يلي: (47)

- تقديم المعرفة اللازمة التي يحتاج إليها الطلاب، بالإضافة إلى المهارات والقدرات التي يتطلبها المجتمع العالمي في الآونة الأخيرة.
- مساعدة الطلاب على اكتشاف مواهبهم وقدراتهم، وإعدادهم لتولي مسؤولية تطوير المجتمع الذي ينتمون إليه، من خلال اختيار التخصص الذي يلائم تلك المواهب والقدرات، ومن ثم ضمان إنتاج مواطنين منتجين نافعين للمجتمع المحيط، مع احترام القيم العالمية والمحلية، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، والتمكن من استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، والتمكن من مهارات استخدام اللغات الأجنبية، على اعتبار أنها وسيلة التواصل مع الأجانب.
- تعزيز النمو العقلي والجسمي والأخلاقي لشخصية الطلاب، وإعدادهم للعيش بالمجتمع، بما يمكنهم من اكتساب أساسيات المعرفة العلمية، وتنمية مهاراتهم العقلية والجسمية، وإكسابهم القدرة على التواصل مع الآخرين.
- تهيئة الظروف اللازمة لتشكيل الطلاب كمواطنين مستقلين، مسلحين بالقيم العالمية والمحلية، والمعرفة الضرورية التي تمكنهم من ضمان الحياة الكريمة، وزيادة وعيهم بالقيم التي يدين بها مجتمعهم، وتمكينهم من احترام القيم التي تدين بها مجتمعات أخرى، وثقافات مختلفة.
- إمداد الطلاب بالثقافة الشاملة، والتدريب النظري اللازم لإكمال دراستهم بمرحلة التعليم العالي.
- إمداد الطلاب بمعرفة متعمقة توجههم نحو التخصص المهني، وتمكينهم من تكوين معرفة متكاملة عن البيئة المحيطة، والمجتمع،

والمواطنة، والهوية القومية، وإشعارهم بالألفة نحو إمكانية اكتساب المعرفة التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.

ومن الملاحظ على الأدوار المذكورة، أنها تفرض على المعلم عددًا كبيرًا من المسؤوليات، لا يمكن أن يتقنها بالاعتماد على سبل إعداده التي تتم بالجامعات فقط، إنما يتطلب الأمر الاستمرار في تدريبه للاضطلاع بتلك المهام بكفاءة وفاعلية، إذ على المعلم الوقوف على كل ما هو جديد في مجال تخصصه، وأفضل السبل التي تمكنه من القيام بالمهام المنوطة به، خاصةً أنه المسئول الأول عن تشكيل المسار الوظيفي لطلاب على أعتاب الحياة المهنية، كما أنه مسئول عن تحقيق التنمية المطلوبة للمجتمع المحلي والعالمي المحيط، الأمر الذي يوضح أهمية التدريب الذي على معلم المرحلة الثانوية العامة أن يتلقاه، ويستمر في الحصول عليه ليتمكن من القيام بالمهام المطلوبة منه.

وتهدف برامج تدريب معلمي الثانوية العامة إلى تحقيق عدد من الأهداف التي من أهمها ما يلي: (48)

- تهيئة المعلم للتمكن من مهارات الإشراف الدقيق على سلوك الطلاب، وقيادتهم نحو المسار الإيجابي الذي يلائم قدراتهم واحتياجاتهم.
- تقديم فرص حقيقية للمعلمين لتطبيق ما تمت دراسته بتلك البرامج نظريًا بشكل عملي مع طلابهم.
- تمكين المعلمين من المهارات الأساسية لتدريس المقررات الدراسية، واستخدام استراتيجيات التدريس المختلفة التي تساعدهم على توصيل المعرفة، وإكساب الطلاب المعارف الأساسية اللازمة.
- إعداد المعلمين ليكونوا قادرين على تقويم أنفسهم ذاتيًا، وتقويم أنفسهم من خلال مقارنة أدائهم بأداء الأقران للوقوف على مستواهم الأكاديمي، وقدراتهم على حل مشكلات الطلاب، وتوجيههم توجيهًا هادفًا.

بالنظر إلى ما سبق، يتضح أن أهداف برامج تدريب معلم المرحلة الثانوية تركز في المقام الأول على تمكين المعلم من مساعدة الطالب على تحديد المسار الوظيفي الملائم لقدراته واحتياجاته، من خلال تطبيق ماتم دراسته من معرفة بشكل عملي مع طلابه، بما يلبي احتياجات سوق العمل من ناحية،

ويحقق التنمية للفرد والمجتمع من ناحية أخرى، إذ يتم استثمار قدرات الفرد في كل ما هو مفيد، وبالتالي تجنب الغالبية العظمى من الأسباب المؤدية إلى البطالة، وقلة الإنتاجية، والتي تعتبر أكبر المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة.

ولكي تؤدي برامج تدريب معلمي المرحلة الثانوية العامة بثماره، يجب أن تتوفر بها عدة شروط، بحيث تضمن نجاحها في تهيئة المعلمين للاضطلاع بالمهام الموكلة إليهم، ومن هذه الشروط ما يلي: (49)

- أن تتم كلها بالجامعات، وأن تتصف بالأكاديمية.
- أن تتسم بالتنوع، بحيث تضم عددًا من الموضوعات المختلفة التي تتيح للمعلم الفرصة لاتساع معارفه، وتنمية مهاراته وقدراته.
- أن تتيح للمعلمين الفرصة للحصول على المهارات والخلفية المعرفية اللازمة للتمكن من المادة العلمية والتعامل مع الطلاب في مرحلة عمرية ذات طبيعة خاصة.
- أن تتسم بقدر من المرونة التي تهيئ للمعلم الإضافة على ما يتعلمه داخل تلك البرامج بشكل ذاتي، وفقًا لاحتياجاته، ووفقًا لطبيعة طلابه، واحتياجاتهم.
- أن تهيئ للمعلم الفرصة لتكوين اتجاه إيجابي نحو مهنة التدريس، الأمر الذي يشعره بأهميتها، ودوره في تحقيق نمو المجتمع وتقدمه بواسطتها.
- أن تتضمن عددًا من الموضوعات الاجتماعية، والنفسية، التي تساعد المعلم على اكتشاف المجتمع من حوله من ناحية، واكتشاف الفروق الفردية بين الطلاب، واحتياجات المرحلة العمرية التي يمرون بها، ومن ثم تمكينه من قيادتهم نحو الاتجاه السليم الذي يساعدهم على تحقيق ذواتهم، وتحقيق التنمية للمجتمع الذي ينتمون إليه.

ولعل تعدد شروط نجاح البرامج التدريبية المقدمة لمعلم المرحلة الثانوية العامة، توضح أهمية تلك البرامج، وجدواها، وذلك إذا ما تم التعامل معها بجدية، ومراعاة الحد الأقصى من الشروط اللازمة لإنجاحها، فالمرونة، ومراعاة

تنوعها، والاهتمام بتناول جوانب نفسية واجتماعية، شروط تؤكد أهمية المرحلة، وأهمية المعلم الذي عليه التمكن من موضوعات مختلفة، لا تقتصر فقط على مادة التخصص، وإنما عليه أن يعرف شيئاً عن كل شيء، حتى يكون بمثابة موسوعة يمكن للطالب الاستفادة منها، والاعتماد على المعلومات التي يمتلكها. وللتغاضي عن صعوبات إيجاد الوقت المناسب الذي يلائم تجمع المعلمين، وتحقيق الاستفادة القصوى من البرامج التدريبية المقدمة إليهم، صُممت العديد من البرامج التدريبية الافتراضية، التي يمكن لمعلمي المرحلة الثانوية الاستفادة منها من خلال الدخول على شبكة الإنترنت، ومن أمثلة تلك البرامج، برنامج المدرسة الافتراضية Virtual School Program، وهو عبارة عن برنامج يجمع عددًا كبيرًا من معلمي التخصصات المختلفة، والطلاب، ويقدم مواقف مختلفة يوميًا، يمكن أن يتعرض لها المعلم والطالب فعليًا، وذلك بغرض تدريب المعلم على التصرف بروية وحكمة في تلك المواقف، داخل الفصل وفي طرقات المدرسة، ولكل معلم للتعليم الثانوي الحق في التسجيل لذلك البرنامج، والاستفادة من المعلومات التي يقدمها، وفي نهاية البرنامج، يحصل المعلم على شهادة معتمدة من الجامعة التي تقدم البرنامج، وتشرف عليه، إذ يعتبر البرنامج التدريبي برنامجًا دوليًا، تتولى الإشراف عليه جامعة في كل دولة، وتتولى مسئولية إعطاء المعلمين المشتركين في البرنامج الشهادة التي تثبت اجتيازهم له. (50)

وبالنظر إلى البرنامج سالف الذكر من حيث كونه برنامجًا دوليًا، يتضح عالمية المعايير التي على أساسها يتم تدريب المعلمين، وخاصةً معلمي المرحلة الثانوية، إذ تعد المهام المطلوبة منهم مهامًا محددة، بغض النظر عن جنسية كل منهم، كما أن إتاحة برنامج تدريبي بتلك المواصفات عن بُعد، يتيح للمعلم الفرصة للتخيل، والإبداع، في كثير من المواقف التي يمكن أن تحدث بينه وبين الطلاب، وبالتالي يتم التغاضي عن عنصر المفاجأة التي قد تؤثر على المعلم، وتؤثر في جودة رد فعله مع الطلاب، كما أن إتاحة البرنامج عن بُعد يتيح للمعلمين اختيار الوقت المناسب الذي يلائم أعبائهم التدريسية، وظروفهم الاجتماعية، ويستطيع المعلم خلال التحاقه بهذا البرنامج تبادل الخبرة مع غيره

من الزملاء من جنسيات مختلفة، وبالتالي اتساع القاعدة المعرفية التي يمتلكها المعلم.

وتتنوع الأساليب التي تقدم بها البرامج التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية العامة؛ فبالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الإنترنت لتوفير برامج التدريب عن بُعد، تتوفر أنواع أخرى من الأساليب التي يمكن للبرامج الاستعانة بها، ومنها ما يلي: (51)

- **المحاضرات Lectures:** وهي عبارة عن مجموعة من الدروس التي يلتقي فيها المعلمون مع المدربين بشكل مباشر، وتدور المحاضرات حول موضوعات تتعلق بعلاقة المعلم بالطلاب، وقدرته على التعرف على احتياجاتهم، وغيرها من الموضوعات.

- **المهام Tasks:** تكون ملحقه بالمحاضرات سألقة الذكر، ويقوم فيها المدربون بإعطاء المعلمين المتدربين عددًا من المهام، كواجبات وتكليفات عليهم القيام بها أثناء البرنامج التدريبي، وتدور حول التصرف في مواقف معينة تجمع بين المعلم والطلاب، وتتضمن تمثيل الأدوار، بحيث يتقمص بعض المعلمين شخصية الطلاب، والبعض الآخر يظل معلمًا كما هو، ويتم تمثيل الموقف لمعرفة قدرة المعلم على التصرف في مواقف مختلفة قد يتعرض لها داخل الفصل مع طلابه.

- **المشروعات Projects:** تقوم تلك المشروعات على مهارات العمل الجماعي، وفيه يتولى عدد من المعلمين المتدربين مشروعًا يقرره المدرب بالتعاون معهم، ويدور حول مجموعة من الموضوعات، مثل: التعامل مع طلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو اكتشاف المهارات والمواهب التي يتمتع بها بعض الطلاب، أو تعاون عدد من المعلمين من تخصصات مختلفة في تقديم موضوع دراسي متداخل التخصصات للطلاب، أو تقديم نشاط للطلاب وتشجيعهم للاشتراك فيه، .....إلخ.

من خلال ما سبق، يتضح أن هذا التنوع يتيح للمعلم إبداء الرأي والتعاون، والمناقشة بينه وبين المدرب من ناحية، وبينه وبين باقي المتدربين من ناحية أخرى، فيكسبه مجموعة من المهارات الأخرى، كإدارة الحوار، والاستماع إلى

الرأي الآخر، والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات التي تجعله أكثر قدرة على امتلاك أطراف الموقف التدريسي.

### القسم الثالث: التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية ومحاولات تطويره: دراسة وصفية تحليلية.

يتناول هذا الجزء من البحث واقع التعليم الثانوي بجمهورية مصر العربية، الذي يطلق عليه المدرسة الثانوية العامة General or Public Secondary School، ويلتحق بها الطلاب من سن 17-19 عام، ويتم تزويدهم بالمعارف والخبرات التي تمكنهم إما من الالتحاق بسوق العمل، أو استكمال دراستهم في مرحلة التعليم الجامعي والعالي، كما يتناول أيضاً محاولات تطويره، بالإضافة إلى القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه.

#### أولاً: فلسفة التعليم الثانوي العام بمصر وأهدافه:

يحتل التعليم الثانوي العام مكانة هامة في السلم التعليمي المصري، وتتبع أهميته من تركيز فلسفته على "تمية شخصية الطالب في مختلف جوانبها ومقوماتها، وكذلك حيوية الدور الذي يلعبه في مساعدة الطلاب على التبصر الواعي بملكاتهم وقدراتهم، وإكسابهم القدرة على بلورة أفكار أولية أو تصور مبدئي لما يمكن أن يكون عليه مستقبل حياتهم، سواء من حيث الدراسة أو العمل أو كليهما." (52)

ومن ثم، فهو يعد الأساس في تحقيق نمو متكامل في شخصيتهم، وإعدادهم بالشكل الذي يشبع رغباتهم واحتياجاتهم من ناحية، ويلبي احتياجات مجتمعهم ومتطلباته في ظل ما ترضه البيئة الخارجية على المستويات كافة -المحلية، والإقليمية، والعالمية- من تحديات تتطلب تحقيق الجودة والتميز فيما يقدمه هذا التعليم من خدمات.

وفي إطار فلسفة التعليم الثانوي العام جاءت أهدافه؛ حيث نص عليه القانون رقم (139) لسنة 1981، المعدل بالقانون رقم (233) لسنة 1988، أن أهداف التعليم الثانوي العام قد تتمثل في "إعداد الطلاب للحياة جنباً إلى جنب، مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي، أو المشاركة في الحياة العامة، والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية." (53)

- وفي ذات السياق أشار أحد التقارير الرسمية إلى أن أهداف التعليم الثانوي، تتمثل فيما يلي: (54)
- تمكين خريجي التعليم الثانوي من الاستمرار في التعلم مدى الحياة، تعلمًا ذاتيًا نشطًا.
  - تنمية قدرة الخريج على العمل المنتج في سوق العمل من خلال تسليحه بالمعلومات والمهارات العلمية والعملية ومهارات الاتصال والتفاوض في الحياة العملية.
  - تنمية المواطنة لتعميق الهوية وتنمية ولاء الطالب لوطنه، وتمكنه من لغته القومية، ومعرفته لتاريخه وواقعه وحقوقه ومسئوليته.
- باستقراء الأهداف السابقة للتعليم الثانوي العام، يتضح أنها تركز -في مجملها- على ضرورة إحداث التنمية المتكاملة لشخصية الطالب في النواحي العلمية والمعرفية والسلوكية والنفسية والتطبيقية كافة، وإكسابهم المهارات المتنوعة المرتبطة بهذه النواحي بما يمكنهم من إعدادهم بشكل يتلاءم مع متطلبات سوق العمل القائم على التميز والمنافسة من ناحية، ويدعم تعلمهم مدى الحياة، ويرسخ للهوية القومية في ظل الانفتاح العالمي الجديد الذي أفرزته العولمة من ناحية أخرى.
- في إطار الجهود المبذولة لتطوير التعليم المصري بكافة مراحلها -ومن بينها المرحلة الثانوية العامة- أكد الدستور المصري 2014م في مادته رقم (19) على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأسيس المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية. كما نص الدستور في هذه المادة أيضًا على تمديد مرحلة التعليم الإلزامي إلى 12 عامًا؛ حيث نصت على أن التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحلها المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقًا للقانون. (55)

وقد نالت مرحلة التعليم الثانوي العام اهتماما كبيرا في إطار الجهود المبذولة لتطوير التعليم المصري بمراحله كافة، وقد اتضح ذلك من خلال ما تم طرحه في إطار الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر 2014-2030م التي جاءت تحت عنوان "التعليم المشروع القومي لمصر: معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل"؛ حيث تضمنت برنامجًا لتطوير التعليم الثانوي العام، الذي تمثل هدفه العام في التطوير بما يتماشى مع المعايير العالمية، وبما يضمن جاهزية الخريجين لمرحلة التعليم العالي. وقد تضمن هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التالية:<sup>(56)</sup>

- زيادة استيعاب التعليم الثانوي لطلاب ليفي بمتطلبات التعليم الإلزامي.
- تدعيم قدرات المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني في تطبيق منظومة تحديث التعليم الثانوي.
- تطوير نظام الإدارة والمتابعة والتقييم، على مستوى التعليم الثانوي بما يضمن انضباط العملية التعليمية.
- تحسين جودة الحياة المدرسية لطلاب مرحلة التعليم الثانوي.
- تقديم نماذج إبداعية تكون بمثابة أساس لاستمرار تطوير نظام التعليم الثانوي العام.

في ضوء ما سبق، يتضح أن هناك جهودًا مبذولة على المستويات كافة لتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام بكل عناصرها ومكوناتها، وذلك بما يضمن تحقيق جودة الحياة المدرسية لطلاب هذه المرحلة من ناحية، وكذلك إعدادهم لمرحلة التعليم العالي من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من الجهود السابقة لتطوير التعليم الثانوي العام، وكذلك ما عكسته الأهداف السابقة لفلسفة التعليم الثانوي العام في مصر، وما أوضحته من اهتمام المستويات الإدارية العليا بوضع برنامج لتطوير هذه المرحلة، وكذلك صياغة أهداف تتماشى مع احتياجات الطلاب ورغباتهم، ومتطلبات المجتمع من ناحية، والتحديات التي يفرضها القرن الـ 21، وكذلك تلك التي يفرضها السوق التعليمي الجديد القائم على التميز والمنافسة من ناحية أخرى، إلا أن



الواقع يشير إلى أن "أهدافه لا تزال قاصرة عن تحقيق مطالب المجتمع المتغير، ولا ترتبط بالبيئة المحيطة للطلاب"<sup>(57)</sup>

وتأكيدًا على قصور مرحلة التعليم الثانوي العام عن تحقيق أهدافها وخاصة المرتبطة بالجوانب العملية والتطبيقية، أكدت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030م على أنه "لم تبلغ نسبة الطلاب الملتحقين بالقسم العلمي سوى (28%) في العام الدراسي 2011-2012م بينما بلغت النسبة المئوية للطلاب الملتحقين بالقسم الأدبي (71.8%)<sup>(58)</sup>، الأمر الذي يعكس غلبة الجانب النظري على الجانب العملي في خريجي هذه المرحلة من ناحية، كما يتعارض مع أهمية التوجه العلمي الذي يجب التوسع فيه لتطوير هذه المرحلة وتحقيق أهدافها من ناحية أخرى.

ويتضح قصور تحقيق التعليم الثانوي العام لأهدافه سالفة الذكر أيضًا في "ضعف مستوى أداء الخريجين من المرحلة الثانوية العامة، والذي يظهر جليًا في ضعف قدرتهم على مسايرة ما يحدث من تطور وحادثة، وزيادة معدل البطالة بينهم، وعدم ملاءمتهم لمتطلبات سوق العمل، وتدني مستوى الإبداع الإنتاجي السائد في الاقتصاد المصري وتخلفه"<sup>(59)</sup>

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن "وظيفة المدرسة الثانوية العامة لا تزال تقتصر على الإعداد للتعليم العالي والجامعي، مع إهمال الوظائف الأخرى المنصوص عليها في التشريعات الرسمية التي تتعلق بوظيفة الإعداد المتكامل للطلاب، وإعدادهم للحياة والمواطنة السليمة؛ الأمر الذي ترتب عليه تطويع كل منظومة التعليم الثانوي العام لخدمة هذا الغرض الوحيد؛ مما أدى إلى ضعف مخرجاته وتدني مستوى جودته."<sup>(60)</sup>

وفي ذات السياق أكدت نتائج إحدى الدراسات على أن "هناك قصورًا في تحقيق أهداف التعليم الثانوي العام في أداء رسالتها نحو طلابها، من حيث إعدادهم للتعليم الجامعي أو الانخراط في الحياة العملية، أو إكسابهم المهارات اللازمة لإثبات ذواتهم ومواكبة المتغيرات العالمية المتسارعة في المجالات كافة."<sup>(61)</sup> ()

في ضوء ما سبق يتضح أن هذه المرحلة -بوضعها الحالي- لا تحقق أهدافها بفاعلية، كما أنها تفتقد إلى الرؤية المستقبلية التي تربطها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات المجتمع ومتطلباته من ناحية، كما أنها تقف عاجزة عن إنتاج خريجين ذوي كفاءات ومهارات يتطلبها سوق العمل القائم على المنافسة والتميز من ناحية أخرى.

### ثانياً: إدارة التعليم الثانوي العام وتمويله بمصر:

اتجهت مصر نحو تطبيق اللامركزية بوصفها صيغة وأسلوب للإصلاح والتطوير في المجالات كافة وخاصة التعليم؛ وذلك تمثيلاً مع التغييرات السياسية التي تدعم انتشار أفكار الحرية والممارسات الديمقراطية، من خلال إعادة توزيع الكفاءات والمصادر، والمحاسبية بين الدولة والمجتمع، وإعادة توزيع السلطة وتقسيم العمل بين مختلف القطاعات؛ بما يضمن إشراك المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المدارس في إنتاج هذه الخدمات وصولاً بها لمستوى الجودة المطلوب؛ الأمر الذي يتطلب معه ضرورة تطوير النظم التعليمية وسياساتها وهياكلها وطرق العمل بها وإجراءاته.

وفي إطار الجهود المبذولة لدعم التوجه نحو تطبيق اللامركزية في إدارة التعليم الثانوي العام، ركز قانون الثانوية العامة الجديد -الصادر بقرار وزاري رقم (88) سنة 2012م- على إضفاء النُبع اللامركزي على المدارس الثانوية، وإعطاء كل مدرسة مجموعة من الصلاحيات التي توفر لها قدرًا من الاستقلال، خاصةً في المادتين (10)، (11) بشأن تنظيم اليوم الدراسي، أو تعديل خطة التدريس الخاصة بالمعلم، وكذلك وضع المدرسة -طبقاً للمادة (13) من القانون- خطة تكفل تنوع فرص التعلم المتاحة لطلاب الصف الثالث الثانوي من خلال معامل العلوم الاستكشافية، ومعامل التطوير التكنولوجي والتدريس عن بعد، والمراجعة من خلال القنوات التعليمية والمناهج الإلكترونية المتاحة على موقع الوزارة، فضلاً عن وضع بعض الإجراءات بشأن التخفيف من غياب الطلاب، والامتحانات العملية.<sup>(62)</sup> الأمر الذي يسهم بإيجابية في حل مشكلات الغياب المتكرر التي أصبحت سمة مميزة لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر.

وفي ذات السياق أكدت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030م -في إطار ما تناولته من برامج لتطوير مراحل التعليم قبل الجامعي في مصر، ومن بينها مرحلة التعليم الثانوي العام- من خلال برنامجها لتطوير البنية المؤسسية لمنظومة قطاع التعليم قبل الجامعي في إطار مركزي/لا مركزي- على ما يلي: (63)

1- تدعيم بنية مؤسسية مركزية/ لامركزية، توازن بين صلاحيات الجهاز المركزي لقطاع التعليم قبل الجامعي في وضع المنهج القومي والسياسات والاستراتيجيات العامة، ومعايير ضمان الجودة وتقييم المنظومة التعليمية على المستوى الوطني، وبين تدعيم صلاحيات مالية وإدارية للمدارس والإدارات والمديريات التعليمية في تنفيذ السياسات والخطط القومية ومتابعتها على المستويات المحلية.

2- توفير بنية معلوماتية تربوية ومالية عالية الجودة لجميع الأطراف المعنية بالتخطيط والمتابعة والتقييم على المستويات كافة، بما يضمن كفاءة كل منها وفاعليته في القيام بما هو منوط به من مهام وواجبات في إطار من الشفافية المعلوماتية.

3- تأسيس منظومة بناءة ومتاحة للرأي العام للمساءلة والمحاسبية الرأسية والأفقية تضمن الكفاءة في استغلال الموارد والفعالية في تحقيق النتائج.

وتدعيماً لهذه السياسة، اشتمل البرنامج على وضع حزمة تحفيزية تضمن الاستمرار والتنمية المهنية لكوادر التعليم الثانوي بناءً على تقييم منتظم مبني على النتائج باعتبارها أهدافاً تنفيذية مطلوب تحقيقها بنهاية عام 2016-2017م. (64)

وعلى الرغم مما عكسته الجهود سالفة الذكر من توجهات الوزارة لدعم التوجه نحو تطبيق سياسة اللامركزية في إدارة التعليم الثانوي العام في مصر، ومنح المدارس الثانوية العامة صلاحيات إدارية ومالية تضمن لها مزيداً من الاستقلالية في إدارة شؤونها. إلا أن المدقق لهذه الجهود يلاحظ أنه يتم دعمها

على المستوى النظري من خلال طرح خطط وإصدار قوانين وقرارات وزارية أكثر من المستوى التطبيقي، كما أن ما تم تطبيقه بالفعل (قانون الثانوية العامة الحالي) قد أغفل بعض الأمور الهامة، منها:

- الدور الذي يمكن أن تقوم به المدرسة الثانوية في التخطيط لما تقدمه من برامج وخدمات في ضوء الاحتياجات المتنوعة لطلابها الحاليين والمستقبليين من ناحية، ووفق متطلبات بيئاتها المحلية من جهة أخرى.
- وضع آليات واضحة ومحددة تمكن المدارس الثانوية العامة -في إطار هذا النظام- من إدارة شؤونها المالية، وتوفير التمويل اللازم لتحقيق الجودة في خدماتها والتميز في مخرجاتها من ناحية، وتدعيم علاقاتها مع القطاعات المختلفة من ناحية أخرى بما يضمن تلبية مستمرة لاحتياجات سوق العمل على المستويين المحلي والعالمي.

وفي ذات السياق، أكدت دراسات عديدة على أن هناك ضعفاً في تطبيق سياسة اللامركزية وترجمتها لإجراءات ونتائج ملموسة على المستويات كافة، وخاصة على مستوى المدرسة الثانوية العامة، والذي تتضح مظاهره فيما يلي:

- "استمرار الوزارة في استثناها بأكبر قدر من السلطة فيما يتعلق بالمناهج وخطط الدراسة وسير الامتحانات العامة، وكذلك في مسؤوليتها عن الترقيات في الوظائف القيادية، بالإضافة إلى أنه ليس للمديريات الحرية الكافية التي تمكنها من تنفيذ السياسة المناسبة التي تراها ملائمة لحسن سير العمل بمدارسها، أو تنفيذ السياسة التعليمية التي تلائم حاجات البيئة المحلية، فضلاً عن أن تباين الإجراءات وتناقضها وبطنها، وكذلك ضعف القدرة على فهمها، وخاصة المتعلقة بإشراك إدارات المدارس بالتخطيط للعملية التعليمية".<sup>(65)</sup>

- "ضعف كفاية السلطات الممنوحة لأفراد الهيكل الإداري بالمدرسة للوصول إلى الأداء الفعال؛ حيث إن المسؤوليات والواجبات الإدارية والفنية والمجتمعية الملقاة على عاتق المديرين والمعلمين كثيرة جداً مقارنة بسلطاتهم، فضلاً عن أن معظم المهام الإدارية والفنية في المدارس تخضع

- لقرارات مركزية" (66)، الأمر الذي يصعب معه اتخاذ القرارات الحاسمة الخاصة بالتطوير والتجديد.
- غياب مبادئ الشفافية والوضوح في تداول المعلومات، وكذلك في تطبيق اللوائح والقوانين في إدارة المدرسة الثانوية العامة. (67)
- ضعف رغبة الكثير من إدارات المدارس الثانوية العامة عن الإعلان عن قواعد المساءلة والمحاسبية ونتائجها على الموقع الإلكتروني الخاص بها - إن وجد- لما يكشف عنه ذلك من عدم قدرتها على تحقيق رؤيتها ورسالتها، وتقصيرها في عملها أمام أولياء الأمور والطلاب وأعضاء المجتمع المدني (68)، وقد يرجع ذلك إلى غياب المحاسبية والشفافية في النظام التعليمي ككل. (69)

بتحليل ما سبق، يتضح أن إدارة التعليم الثانوي العام في مصر مازال يشوبها العديد من أوجه القصور؛ حيث لا تزال الحكومة تتخذ معظم القرارات على المستوى المركزي، مع محدودية مشاركة المستويات المحلية في عملية تشكيل السياسة التعليمية، بالإضافة إلى أن افتقاد المدارس الثانوية العامة لهذه الصلاحيات والسلطات التي تتيح لها الحرية في إدارة شئونها وتوفير مواردها يجعلها غير قادرة على معرفة وتحديد احتياجات المستفيدين من خدماتها ورغباتهم، ومحاولة تلبيتها باستمرار في إطار ما تقدمه من خدمات من ناحية، وتحقيق أهدافها في بيئة تنافسية دائمة التغير من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بالتمويل، بذلت الحكومة العديد من الجهود لتوفير التمويل اللازم لتطوير مراحل التعليم كافة في مصر، ومن بينها مرحلة التعليم الثانوي العام؛ حيث قامت الدولة -وفقاً لدستور 2014م- بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم بشكل عام لا تقل عن 4 % من الناتج القومي الإجمالي له، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. (70)

كما مثل التوسع في تطبيقات اللامركزية المالية، وإطار الإنفاق متوسط المدى والموازنة القائمة على برامج الأداء أحد أهم الأهداف التنفيذية المراد تحقيقها بانتهاء عام 2016-2017م، وذلك ضمن برنامج تنمية نظم الإدارة

المالية أحد البرامج التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030م. (71)

وعلى الرغم من الجهود السابقة لدعم التوجه نحو اللامركزية في تمويل التعليم بشكل عام، إلا أن الواقع ما زال يشوبه العديد من أوجه القصور؛ حيث أشارت إحدى الدراسات إلى "مركزية الإدارة المالية، والتضارب في تفسير القرارات الوزارية، وغياب المحاسبية على مستوى التعليم قبل الجامعي". (72)

وعلى مستوى التعليم الثانوي، أشارت إحدى الدراسات إلى "ضعف كفاية المخصصات التمويلية له، واختلال توزيع هذه المخصصات بين الإدارة المركزية للتعليم، والإدارات المحلية والتعليمية، والمدارس، واختلال توزيع جملة التمويل على أبواب الإنفاق من جانب آخر، فضلاً عن وجود اختلالات توزيعية على مستوى أبواب الإنفاق ذاتها المتمثلة في الأجور والمستلزمات التعليمية، والإنفاق الاستثماري في المباني والتجهيزات التعليمية المعمرة، وأخيراً التحولات الرأسمالية وأهمها عناصر خدمة الديون". (73)

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أنه "على الرغم من زيادة المخصصات المالية للتعليم الثانوي العام من عام لآخر؛ إلا أن نسبة الإنفاق على هذا التعليم إلى الناتج القومي في تناقص، وتكون هذه النسبة متدنية بشكل ملحوظ عند مقارنتها بمثيلاتها عالمياً". (74)

وفي ذات السياق أشارت الإحصاءات الرسمية إلى أن هناك ارتفاعاً في أعداد المقيدين بهذه المرحلة من 1390262 إلى 1455472 طبقاً للعام الدراسي 2013-2014م. (75) الأمر الذي يمثل تحدياً أمام مدارس التعليم الثانوي العام في توفير الخدمات والمرافق والتجهيزات، والموارد التي تدعم التوسع الكمي والنوعي المطلوبين، والبحث عن روافد تمويل بديلة غير حكومية في إطار من اللامركزية.

وعلى الرغم من أن المشاركة المجتمعية تمثل أحد الروافد الداعمة للتوجه نحو اللامركزية في تمويل التعليم الثانوي العام، إلا أن الواقع يشير إلى "ضعف المشاركة المجتمعية في المساهمة في تحقيق جودة هذه المرحلة؛ وذلك نتيجة

لقصور الوعي بثقافة الجودة، وضعف العمل التطوعي والاجتماعي بصفة عامة لدى أفراد المجتمع المصري، وكذلك ضعف قدرة المدرسة الثانوية العامة على إعداد خطة توعية بأهمية المشاركة المجتمعية؛ وذلك نتيجة لنقص الإمكانيات لعمل خطة التوعية وتنفيذها من ناحية، وعدم وجود المتخصص في الإعلام داخل المدرسة من ناحية أخرى. (76)، أضف إلى ذلك "غياب وحدات تنظيمية على المستوى المدرسي لخدمة المواطنين، والعمل على تلقي مقترحاتهم وتنظيم لقاءات بينهم وبين الإدارة المدرسية وغيرها، لحل المشكلات التربوية والتعليمية والبيئية التي تواجه هذه المدارس، وخاصة التي تتصل بكفاية تمويلها" (77)، الأمر الذي يوضح قصور الدور المجتمعي الذي يمكن أن تقوم به المدارس الثانوية العامة، ويعكس ضعف قدرتها على توفير مصادر تمويل إضافية غير حكومية تساعدها على تحقيق أهدافها.

في ضوء ما سبق، يتضح أن هناك استمرارية في القيود المفروضة على إدارة المدارس الثانوية العامة وتمويلها، وذلك في ضوء المركزية السائدة، وأن النجاح في تطبيق اللامركزية يتوقف -بشكل أساسي- على قدرة القيادات التعليمية على المستويات كافة من تحويل التعليم الثانوي العام من منظومة تقوم على توفير المدخلات إلى منظومة تقوم على النتائج، وتعظم من الكفاءة في استغلال الموارد بأشكالها كافة، وكذلك تحقق فاعلية في تحقيق العوائد، وذلك في إطار متوازن بين المركزية واللامركزية.

### ثالثاً: نظام الدراسة بالمدرسة الثانوية العامة بمصر:

حظي التعليم الثانوي العام في مصر بكثير من الاهتمام في السنوات القليلة الماضية؛ وذلك لما لهذه المرحلة من أهمية قصوى؛ حيث كانت هناك العديد من المحاولات لتطوير نظام الثانوية العامة بما يتناسب والمستجدات والمتغيرات التي يفرضها القرن 21.

وفي إطار الجهود المبذولة لتطوير هذه المرحلة ونظام الدراسة بها صدر القرار الوزاري رقم (88) لعام 2013، بشأن النظام المقترح للثانوية العامة، الذي

حاولت الوزارة من خلاله الاستعانة بأراء المعنيين والمتخصصين، والطلاب وأولياء أمورهم أيضاً، بوصفهم أهم الفئات المستفيدة من النظام المطور. (78) ، بناء على هذا القرار أصبحت شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة يجرى الامتحان فيها على مرحلة واحدة، في نهاية السنة الثالثة اعتباراً من العام الدراسي 2013-2014م. ثم تم تعديل هذا القرار بصدور قرار وزاري آخر رقم(234) لسنة 2013م<sup>(79)</sup>، الذي ألغى بدوره بصدور قرار وزاري رقم(323) لسنة 2013م بشأن نظام الدراسة والامتحانات لطلاب الصف الثالث الثانوي العام، الذي نصت مادته الثانية على استبدال المادة (17) من القرار الوزاري الأسبق بالنص التالي (الخاص بمواد الامتحان لطلاب الصف الثالث الثانوي):<sup>(80)</sup>

**أولاً: المواد العامة:** هي مواد يدرسها الطلاب في جميع الشعب العلمية والأدبية، وهي مواد نجاح ورسوب، وتنقسم بدورها إلى قسمين؛ قسم لا يضاف للمجموع ويتضمن (التربية الدينية، والتربية الوطنية، والاقتصاد والإحصاء)، ويتم دراستها وامتحانها داخل المدرسة بنهاية العام على مستوى المديرية التعليمية، وفقاً للمواصفات والمعايير العامة التي يضعها المركز القومي للامتحانات، على أن يتم امتحان نهاية العام فيها قبل امتحان باقي المواد بشهر على الأكثر. أما القسم الآخر فتمثله مواد تضاف للمجموع ويتضمن (اللغة العربية، واللغة الأجنبية الأولى، واللغة الأجنبية الثانية).

**ثانياً: المواد التخصصية:** وهي مواد نجاح ورسوب وتضاف للمجموع الكلي وتوزع بالشعب المختلفة على النحو التالي:

1- الشعبة العلمية (علوم): تتضمن (الأحياء، والكيمياء، والفيزياء، والجيولوجيا وعلوم البيئة).

2- الشعبة العلمية (رياضيات): تتضمن (الفيزياء، والكيمياء، والرياضيات البحتة، والرياضيات التطبيقية).

3- الشعبة الأدبية: تتضمن (التاريخ، والجغرافيا، والفلسفة والمنطق، وعلم النفس والاجتماع).



وفيما يتعلق بالأنشطة الدراسية؛ فعلى الطالب أن يمارس نشاطاً رياضياً ويعقد له امتحان عملي في نهاية كل فصل دراسي، وكذلك يجب أن يختار نشاطاً واحداً فقط من بين مجموعة من الأنشطة التربوية التالية (النشاط الفني، والموسيقي، والمسرح والتمثيل، والكشافة والمرشدات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والصحافة والإعلام، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، والنشاط العلمي والابتكاري، والمكتبات ومهارات البحث).

أما مواد التربية التكنولوجية؛ فهي مواد تدرس بنظام الفصلين الدراسيين، ويمتحن فيها الطالب عملياً، ويختار مادة واحدة فقط من المواد التالية (تكنولوجيا الصناعة، وتكنولوجيا الزراعة، وتكنولوجيا إدارة الأعمال والمشروعات).

في ضوء ما سبق يتضح أن هناك محاولات مستمرة لتطوير نظام الدراسة بالمرحلة الثانوية العامة، وذلك على المستويين التشريعي والتنفيذي. ولعل أبرز النقاط المضيئة بهذا النظام المطبق ما يلي:

- محاولة تخفيف الضغط النفسي من رهبة الثانوية العامة، والعبء المادي على الطلاب وأولياء أمورهم من خلال صرف نفقات باهظة على الدروس الخصوصية، وذلك بجعل شهادة الثانوية العامة على مرحلة واحدة في نهاية السنة الثالثة وليست على سنتين.

- الحد من عزوف طلاب هذه المرحلة عن المشاركة في الأنشطة المدرسية بضرورة ممارسة كل طالب لنشاط رياضي، ويعقد له امتحان عملي في نهاية كل فصل دراسي.

- اختيار الطالب لأحد الأنشطة التربوية المتنوعة، وإحدى مواد التربية التكنولوجية المحددة أيضاً كاستجابة للتحديات البيئية المتنوعة.

- اعتبار مادة الاقتصاد والإحصاء من المواد العامة التي يجب دراستها ولا تضاف للمجموع؛ والتي تفيد بشدة في ربط المهارات الحياتية بما يتم داخل المدرسة بالفعل.
- وعلى الرغم مما يمثله هذا النظام الجديد من انطلاقة واضحة لمحاولة تطوير نظام الدراسة بهذه المرحلة، إلا أنه قد أغفل ما يلي:
- التنوع في البيئات المختلفة لجمهورية مصر العربية، فهناك البيئة الساحلية والزراعية وغيرها، ومع ذلك وجود مجموعة مقررات دراسية موحدة لم تراعي الاختلاف في متطلبات كل بيئة.
- أغفل أية إشارة لدور المدرسة في توجيه الطالب مهنيًا للالتحاق بالوظيفة الملائمة، أو بالجامعة التي تلائم قدراته وميوله.
- دور قطاع الصناعة والأعمال في تحديد محتويات المقررات الدراسية التي تتفق والمتطلبات والكفاءات التي يتطلبها الالتحاق بتلك القطاعات، ومن ثم دورهم في التمويل والمشاركة في وضع المناهج، والآراء حول أفضل السبل لإعداد الخريج القادر على الالتحاق بالسوق والمنافسة، خاصة أن نص القرار يؤكد على أن المرحلة الثانوية يجب أن تكون مرحلة منتهية.
- دور قطاع الصناعة والأعمال في تدريب الطلاب عمليًا على التمكن من المهارات والكفاءات اللازمة للالتحاق بالوظائف.
- الدمج بين تخصصات الشعب العلمية والأدبية، وذلك من خلال إعطاء كل طالب خلفية معرفية عن تخصص الشعبة الأخرى، وبالتالي عدم الفصل التام والتعسفي بين الشعبتين، وتحقيق التكامل والشمول بين فروع المعرفة المختلفة.
- وجود مزيد من التخصصات التي يمكن للطلاب الالتحاق بها، يزيد من الاختيارات المتاحة، والمنحصرة بين التخصص العلمي والأدبي فقط، مما ينعكس على محدودية فرص الاختيار المتاحة للطلاب في تلك المرحلة.

- إتاحة كليات بعينها لطلاب الشعبة الأدبية والعلمية (علوم) تتطلب دراسة مقرر الرياضيات كشرط أساسي للقبول بها، مثل كلية التجارة.
- الأنشطة العملية المرتبطة بالمواد التخصصية وخاصة العلمية، التي من خلالها يتم إكساب الطالب المهارات المطلوبة للاتحاق بكلية معينة، مثل: كلية الطب أو الهندسة مثلاً.
- غياب أية مقررات دراسية تبدأ بالمرحلة الثانوية وتستكمل بالجامعة بغرض تأهيل الطالب لدراستها، وشعوره بالألفة معها من ناحية، وتحقق التكامل بين المدرسة والجامعة من ناحية أخرى.
- عدم تخصيص أية درجات لحضور الطلاب في المدارس الثانوية العامة كوسيلة للحد من ظاهرة تغييبهم المستمر عن المدرسة.

في ذات السياق، أشارت إحدى الدراسات إلى أنه ثمة خلل في نظام الثانوية العامة، الذي يرجع إلى "غياب الشفافية المرتبطة بهذا الخلل، والتي دعت إلى إدخال تغييرات أو تعديلات عليه بصفة مستمرة ولعدة سنوات متتالية".<sup>(81)</sup>، وذلك نتيجة لتغير القيادات التعليمية، الأمر الذي يؤثر سلباً على أية جهود مبذولة لتطويرها باعتبارها جهوداً مؤقتة سرعان ما تهتز وتتلاشى بتغير القيادات التعليمية.

كما أكدت إحدى الدراسات على أن "نظام التحاق الطلاب بهذه المرحلة" يكون طبقاً للسن والمجموع، وليس الميول والاستعدادات والقدرات والاتجاهات للطلاب من ناحية، واحتياجات المجتمع من ناحية أخرى".<sup>(82)</sup> الأمر الذي يعكس ضعف كفاءة هذا النظام على تحقيق العدالة بين الطلاب، وذلك لكونه يتم وفقاً لمجموع درجاتهم في الشهادة الإعدادية التي لا تقيس إلا جانب واحد فقط هو الحفظ والتذكر، ولا يراعي ميولهم ورغباتهم وقدراتهم.

أضف إلى ذلك ما أشارت إليه إحدى الدراسات إلى أنه لا يزال "هناك إغفال في مناهج المرحلة الثانوية العامة للكثير من متطلبات البيئات المحلية المختلفة واحتياجات التنمية السكانية لكل بيئة محلية على حدة في المناهج

الثانوية الحالية، وكذلك هناك قصور شديد في مدى مراعاة المناهج الثانوية الحالية لاحتياجات سوق العمل المحلي واحتياجات الطلاب الفعلية<sup>(83)</sup>؛ بمعنى توحيد المناهج بشكل لا يسمح بأية مرونة، ولا يتناسب مع التنوع في البيئات التي يعيشها الطلاب.<sup>(84)</sup> الأمر الذي يعكس ضعف هذه المناهج عن تلبية احتياجات سوق العمل، نتيجة غياب الربط بين المقررات التي يدرسها الطلاب، ومواقع العمل واكتساب المهارات التي يتطلبها سوق العمل.

وفي ذات السياق المرتبط بقصور المناهج والمقررات المتعلقة بهذه المرحلة، أكدت إحدى الدراسات على "عجز هذه المناهج -من حيث محتواها- عن الاستجابة للتطورات الحادثة في مفاهيم التعليم والتعلم ومهاراته<sup>(85)</sup>؛ حيث يشوبها حشو زائد وتسطيح للمعرفة مع التركيز الواضح على البعد النظري وغياب التطبيقات العملية التي من شأنها ربط الطالب ببيئته المحيطة، وغياب الربط بين البعدين النظري والتطبيقي من ناحية والمهارات الحياتية من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بالأنشطة التعليمية المصاحبة للمناهج الدراسية، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنها "تتسم بالضعف بسبب ضيق الوقت المخصص لها في المناهج التعليمية."<sup>(86)</sup>

أضف إلى ذلك غياب التوجيه المهني والإرشاد النفسي الحقيقي الذي يساعد الطالب بالثانوية العامة على معرفة ميوله وقدراته واستعداداته الدراسية، الأمر الذي يجعل من هذا النظام ممارسة غير مخططة وعشوائية<sup>(87)</sup>.

في ضوء ما سبق، يتضح أنه على الرغم مما صدر من قوانين وتشريعات لتطوير نظام الدراسة بالمرحلة الثانوية العامة، وما طرأ عليها من تعديلات متعلقة بالمقررات الدراسية وتنظيمها، وما يرتبط بها من أنشطة وغيرها، إلا أن الواقع ما زال يشوبه العديد من أوجه القصور؛ حيث ما زال هناك الكثير من الغموض والجدل يكتنفان النظام الحالي، وتطبيقه على نحو فعال يؤتي بثماره.

## رابعًا: تقويم طلاب التعليم الثانوي العام، وسياسات القبول بالتعليم العالي

بمصر:

لما كانت عملية التقويم تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها التأكد من تحقيق الأهداف التعليمية المحددة كافة، والمساهمة في نجاح العملية التعليمية؛ اتجهت الوزارة إلى الاهتمام بتطوير منظومة التقويم التربوي وخاصة بالمرحلة الثانوية العامة، وذلك من خلال ما وضعته من معايير وخطط استراتيجية متتالية وقرارات لتطوير التعليم قبل الجامعي في مصر، ومن بينه المرحلة الثانوية العامة.

وقد بدأ ذلك جليًا من خلال ما تم طرحه من معايير قومية مرتبطة بعناصر منظومة التعليم الثانوي كافة ومنها التقويم؛ حيث تضمن المعيار الثالث "أساليب التقويم" المندرج تحت المجال الفرعي السابع "المعلم"، الذي اندرج بدوره من المجال الرئيس الثاني "الفعالية التعليمية"، وفيه يتطلب من المعلم أن يطبق أساليب متنوعة لتقويم نواتج التعلم المعرفية والمهارية والوجدانية.<sup>(88)</sup>

كما ظهر اتجاه الوزارة لتطوير عملية التقويم بالتعليم الثانوي في إطار - الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي 2007/ 2012م- إلى تعميم التقويم الشامل تدريجيًا؛ وذلك من خلال تطوير أدوات تقويم مقننة وبنوك للأسئلة ومهام تقويم في ضوء المعايير المصرية، ووفقًا لمقررات دراسية، وحسب مستويات معرفية مختلفة، بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الثانوية وخصائص الطلاب المستفيدين وحاجاتهم، إضافة إلى مراعاة متطلبات التعليم الجامعي على المدى البعيد.<sup>(89)</sup>

وقد استمر اتجاه الوزارة نحو تطوير نظم التقويم والامتحانات بالمرحلة الثانوية العامة، من خلال ما تضمنته الخطة الاستراتيجية الجديدة للتعليم قبل الجامعي 2014-2030م، التي ركزت على تطوير نظم التقويم ونظام اختبار الثانوية العامة، مع الاستفادة بالتكنولوجيا الحديثة في هذا الشأن، والتي جاءت ضمن الأهداف التنفيذية المطلوبة بانتهاء 2016-2017م لسياسة الجودة المطلوبة في برنامج التعليم الثانوي العام.<sup>(90)</sup>

وفي إطار نظام الثانوية العامة الجديد، جاء اهتمام الوزارة بنظام التقييم وسياسات القبول بالجامعات؛ حيث أكد القرار الوزاري رقم (88) لسنة 2013م على الاهتمام بالجانب العملي في الامتحانات، وذلك للتأكد من تمكن الطالب من بعض المهارات الأساسية المطلوبة، وكذلك الاهتمام بعمل اختبارات تجريبية للطلاب يصممها مستشارو المواد، ويتم إعلام ولي الأمر بنتائجها، وذلك لتدريب الطلاب على الشكل النهائي للاختبارات، وإيجاد حلقات وصل مستمرة بين المدرسة وولي الأمر.<sup>(91)</sup> كما كان هناك تأكيد على أن دخول الجامعة سيكون شريطة اجتياز اختبار للقدرات، وهو عبارة عن اختبار في المهارات العامة المطلوبة للالتحاق بكلية بعينها، وأن تكون لديه خلفية ثقافية عن هذه الكلية، ويمتلك المعلومات الأولية عنها من خلال قراءاته المتعمقة عنها وعن باقي التخصصات. وهذا يعني أن اختبارات القدرات هي المحك الأساسي للقبول بالجامعات بغض النظر عن الحاصل على الدبلوم أو الثانوية العامة.

وعلى الرغم مما أولته الوزارة من اهتمام بتطوير منظومة التقييم وسياسات القبول بالمرحلة الثانوية العامة، وذلك من خلال ما وضعت من معايير قومية وخطط استراتيجية، وكذلك ما اتخذته من قرارات بشأن تطوير نظام الامتحانات والتقييم بالمرحلة الثانوية العامة، بما يضمن إكساب الطلاب المهارات الحياتية التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في المجتمع، ويحقق أهداف العملية التعليمية ويضمن جودتها، إلا أن الواقع يشير إلى أنه ما زلت الامتحانات -بصورتها الحالية- هي الوسيلة الوحيدة المستخدمة للتقييم، والمعيار الوحيد لتحديد مدى جودة منتج المدرسة الثانوية العامة المتمثل في طلابها؛ هو الامتحانات التقليدية، والتي تتسم بأنها:<sup>(92)</sup>

- تستخدم لقياس المستويات المعرفية الأدنى، ولا تقيس مهارات ترتبط بطبيعة المقرر الدراسي، أو قدرات عقلية ومهارات تفكير.
- لا تقيس مدى قدرة الطلاب على تطبيق ما تعلموه في مواقف حياتية، وهذه غاية هامة من غايات التعليم.

- غياب المقاييس والاختبارات التي تستخدم لقياس الجوانب الأخرى من نمو الطالب، وإن وجدت فهي شكلية وسطحية من حيث التصميم والتطبيق بمفهومهما العلمي.

الأمر الذي يعكس استمرار النظر لها على أنها غاية وليست وسيلة للتشخيص والعلاج بما يساعد على التخطيط والتطوير وتحقيق الجودة المنشودة بالمدرسة الثانوية العامة.

وعلى الرغم مما تم اقتراحه بشأن تطوير سياسات القبول بالجامعات -في إطار نظام الثانوية العامة المقترح- من خلال التأكيد على أن دخول الجامعة سيكون شريطة اجتياز اختبار للقدرات، عبارة عن اختبار في المهارات العامة المطلوبة للالتحاق بكلية بعينها، وأن يكون للطالب خلفية ثقافية عن هذه الكلية، وكذلك امتلاكه لمعلومات أولية عنها من خلال قراءته المتعمقة عنها وعن باقي التخصصات- إلا أنه ظل اقتراحًا لم يخرج إلى حيز التنفيذ؛ فما زال المعيار الوحيد للالتحاق بالجامعات هو الدرجات التي يحصل عليها الطالب في امتحانات الثانوية العامة.

#### خامسًا: تدريب معلمي التعليم الثانوي العام بمصر:

يمثل المعلم حجر الزاوية في أي نظام تعليمي، والركيزة الأساسية في تطويره، وذلك من خلال ما يقوم به من أدوار متعددة متعلقة بإعداد الطلاب، وتشكيل شخصياتهم، وتوجيههم، وإرشادهم، وغيرها من الأدوار التي يؤدي أداؤها بفعالية إلى تحقيق أهداف النظام التعليمي.

وانطلاقًا من أهمية الأدوار التي يقوم بها المعلم في أي نظام تعليمي بمراحله كافة، وخاصة التعليم الثانوي العام، ومن فعالية تأثيره في فعالية مستوى هذا التعليم وجودة مخرجاته، جاء الاهتمام بالمعلمين وتطوير أدائهم على مستوى التشريعات والقوانين؛ حيث "جاءت المادة رقم (22) من دستور 2014 تؤكد أن المعلمين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم يمثلون الركيزة الأساسية للتعليم، وتكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، وبما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه." (93)

كما "جاءت التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين - باعتبارها إحدى الاستراتيجيات الحاكمة والموجهة لأنشطة الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030م- بما يحقق التجديد المعرفي والمهني للمعلمين كل خمس سنوات، وصولاً إلى المعلم المتجدد والمرشد والميسر للتعلم، والتركيز على المعالجات الشاملة لقضايا المعلمين وإيجاد الحلول المتوازنة لحاجاتهم، بما يحقق تحسين الأداء التعليمي."<sup>(94)</sup> كما أن اقتراح كادر المعلمين وتطبيقه يشكل أحد المداخل المؤثرة بصورة إيجابية على التنمية المهنية لهم، وكذلك توفير طاقة توجيهية لهم على مستوى الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030م، مما يشجع معلمي المدرسة من خلال توفير حافز مادي لهم كدافع لتحسين مستوى الأداء في الفصل.<sup>(95)</sup>

وفي ذات السياق قامت الأكاديمية المهنية للمعلمين -من خلال الإدارة العامة لاعتماد جودة منظومة التدريب بها- بتدريب نحو (5291) من المعلمين الراغبين في الانتقال من قانون 47 إلى قانون 155 لسنة 2007م(قانون الكادر)، كما تم تدريب ما يقرب من 345 ألف معلم على برامج معتمدة بمدربين معتمدين لترقي المعلمين الذين أتموا 5 سنوات فأكثر على المستوى الوظيفي السابق أو على الدرجة المالية السابقة أو على كليهما معاً، كما تم تدريب أكثر من 25 ألف معلم من غير المؤهلين تربوياً في إطار بروتوكول التعاون المشترك بين الأكاديمية وكلية تربية جامعة عين شمس، الذي ينفذ ببعض كليات التربية وفروع الأكاديمية المهنية للمعلمين<sup>96</sup>. ( )

باستقراء ما سبق، يتضح أن هناك اهتماماً على المستوى التشريعي والتنفيذي بتنمية المعلمين وتدريبهم في مراحل التعليم قبل الجامعي كافة، ومنها التعليم الثانوي العام، وذلك من خلال رعاية حقوقهم الأدبية والمادية، وتنمية مهاراتهم المهنية بتقديم برامج تدريبية متعددة، للارتقاء بأدائهم وتطويره باستمرار من ناحية، ويضمن تحقيق الجودة في المنتج التعليمي للمدرسة الثانوية العامة، ومن ثم تحقيق أهدافها من ناحية أخرى.

وعلى الرغم مما مثله نظام الثانوية العامة الجديد من نقطة مضيئة في طريق تطوير هذا التعليم وتحقيق الجودة في مخرجاته، إلا أنه قد أغفل أي إشارة إلى



آليات تدريب معلم المرحلة الثانوية، وذلك بناء على الدور الهام الذي يقوم به للطلاب، باعتباره أحد المرشدين المهنيين لهم، بالإضافة إلى دوره التقليدي فيما يخص المادة العلمية المقدمة من ناحية، والمساهمة في بناء شخصية الطلاب من ناحية أخرى، الأمر الذي يجعلنا ننظر إلى هذا الشخص بوصفه لا يحتاج إلى مجرد تدريب يساعده على إنجاز تلك المهام، بل يحتاج إلى تنمية مهنية مستدامة بناء على احتياجاته، ووجهة نظرة عن ذاته وإمكاناته.

وعلى الرغم من الجهود السابقة لتطوير أداء المعلمين، وتتميتهم مهنيًا بمراحل التعليم قبل الجامعي كافة ومن بينها التعليم الثانوي العام، إلا أن الواقع يشير إلى أن هناك ضعفًا في برامج التنمية المهنية المقدمة لهم، وكذلك غياب التأهيل التربوي؛ حيث إن هناك ما يقرب من 25% تقريبًا من معلمي المدارس الحكومية الإعدادية والثانوي العام غير المؤهلين تربويًا، فضلًا عن عدم الاستغلال الأمثل للبنية التحتية للتدريب بالرغم من توافرها بشكل هائل.<sup>(97)</sup> الأمر الذي له الأثر السلبي المباشر على مدى جودة العملية التعليمية.

وفي ذات السياق أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك ضعفًا في برامج التدريب المقدمة لمعلمي هذه المرحلة، وربما يرجع ذلك إلى ما يلي:<sup>(98)</sup>

1- غياب فلسفة واضحة متكاملة للتدريب تقوم على فكر تدريبي معاصر؛ حيث تقتصر أهداف التدريب على ما تريده الوزارة من المعلم ولا يتعرض لاحتياجات المعلم المهنية الذي يحددها بذاته.

2- غياب الوضوح في العلاقة بين المعلم والمدرسة ومؤسسة التدريب؛ حيث إن كلاً منهم في واد مختلف عن الآخر، بالإضافة إلى قلة التنسيق بين الجهات المسؤولة عن تدريب المعلم.

3- قلة دافعية المعلمين لحضور برامج التدريب، وذلك نتيجة غياب الوعي بأهمية التدريب، وإحساسهم بأن التدريب لا يقابل احتياجاتهم الفعلية من ناحية، وغلبة الطابع التقليدي على هذه البرامج مع ضعف كفاية بعض المدربين سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ أو التقويم.

وفي ذات السياق، أشارت إحدى الدراسات إلى "قصور المعلم عن أداء دوره في تنمية التفكير الإبداعي للطلاب، فالطالب متلق سلبي للمعلومة، لا يبحث عنها ولا يسعى لاكتشاف حلول للمشكلات التي تواجهه."<sup>(99)</sup>

كما أسفرت نتائج إحدى الدراسات عن قصور قيام معلمي المدرسة الثانوية العامة بأدوارهم المتوقعة في إكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتي، وتكوين العقلية الناقدة لديهم، فضلاً عن ضعف دورهم في توظيف تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الجودة بالعملية التعليمية<sup>(100)</sup>، الذي يرجع في الأساس إلى قلة الوقت المتاح من قبل المعلم للتدريب، أو التعلم الذاتي، وكذلك قصور وعي المعلم بدور التعلم الذاتي في تلبية احتياجاته المهنية، وكذلك نقص مهارات التعلم الذاتي لديه.<sup>(101)</sup> الأمر الذي يتطلب معه تنمية مهارات التعلم الذاتي والتفكير الناقد لدى معلمي هذه المرحلة، من خلال عملية إعدادهم وتمييزهم في إطار ما يقدم من برامج تدريبية تساعدهم على التعلم الذاتي.

وعلى مستوى المدرسة الثانوية العامة، أشارت إحدى الدراسات إلى "ضعف فعالية برامج التدريب اللازمة للنمو المهني لمعلمي هذه المدرسة"<sup>(102)</sup>، والذي يرجع إلى "صعوبة تحديد إدارة المدرسة الثانوية العامة لمتطلبات التنمية المهنية للعاملين والمعلمين بها، سواء كان من خلال تدريب نظري أم عملي، ومجال أو موضوع التدريب، ذلك لما تتطلبه هذه العملية من التعرف على مستوى الأداء التدريسي للمعلمين والعاملين ومدى معرفتهم بمجالات أخرى كالثقافة الإدارية والمالية والقانونية، ومحاولة تحديد واختيار ما يناسبهم من دورات تدريبية لرفع كفاءاتهم ومستواهم في تلك المجالات، سواء كانت دورات نظرية أو عملية"<sup>(103)</sup> أضف إلى ذلك "ضعف انتقال أثر تدريب المعلمين إلى القاعات الدراسية، فما زالت طرائق التدريس تستند -في معظم الأحيان- على مفهوم تقليدي للتدريس، يظهر فيه المعلم كمصدر وحيد للمعرفة والسلطة العلمية، وهي أساليب تركز الحفظ والتلقين.<sup>(104)</sup> الأمر الذي يعكس غياب رؤية واضحة لتخطيط برامج التدريب والتنمية المهنية المقدمة داخل المدرسة الثانوية العامة وتنفيذها، فضلاً عن كونها لا تلبى الاحتياجات الفعلية للمعلمين.

في ضوء ما سبق، يتضح أن هناك العديد من أوجه القصور التي تشوب تدريب معلمي مرحلة التعليم الثانوي العام، سواء كان ذلك على المستوى المركزي أو على مستوى المدرسة، الأمر الذي يتطلب معه تطوير في هذه البرامج بما يتناسب مع الأدوار المتعددة للمعلم، ويمكنه من تطوير مهارات التعلم الذاتي والتقويم الذاتي، بما ينعكس إيجابياً على طلابه وتنمية مهاراتهم وتوجيههم بشكل صحيح نحو أفضل المسارات الملائمة لقدراتهم والمشبعة لرغباتهم.

كما ساهمت بعض القوى والعوامل في تشكيل التعليم الثانوي العام في ج.م.ع فجعلته يتخذ شكلاً مختلفاً عن غيره من النظم الأخرى، ومن تلك العوامل ما يلي:

#### • الثورات المتتالية وانعكاسها على ضعف استقرار أنظمة الحياة المختلفة بـ ج.م.ع

عانت مختلف مناحي الحياة بجمهورية مصر العربية من عدم الاستقرار لفترة من الزمن تجاوزت الأربع سنوات، وذلك جراء الثورات المتتالية التي بحث فيها الشعب المصري عن حقوقه المختلفة، ومن ثم انتابت البلاد حالة من عدم الاستقرار، وعدد من التغيرات السياسية الفارقة، المصحوبة بمجموعة من التحديات والأزمات التي تتطلب من القائمين على السلطة سرعة اتخاذ قرارات لازمة لإزالة العراقيل السياسية والاجتماعية كافة التي تقف حائلاً دون المضي قدماً في طريق التحول الديمقراطي، واستئناف مسيرة التنمية.

وفي هذا الإطار كان النهوض بالمنظومة التعليمية، وتحديد متطلبات سوق العمل، من الأولويات الهامة التي توجهت إليها قوى السلطة كسبيل للتقليل من حدة عدم الاستقرار المصاحب للثورات المتتالية، فكان إصلاح التعليم هو الأمل لقيادة الاستقرار والتقدم والتنمية، ومن ثم توالى الأفكار الجديدة التي لم تلبث حتى لحقتها حالة عدم الاستقرار التي لحقت مختلف مناحي الحياة، والتي نتجت أيضاً عن تغير السلطات التربوية في فترات زمنية قصيرة، وعلى الرغم من عدم استقرار القيادات، إلا أن تلك القيادات حاولت رصد نقاط الضعف التي تنتاب النظم التعليمية بشكل عام في جميع مراحلها، ونظام التعليم بالمدرسة الثانوية

العامة بوجه خاص، ولعل القدرة على رصد المشكلات والتهديدات كان دافعاً قوياً، بل ونقطة انطلاق أساسية لتحقيق الاستقرار المنشود، وقد ظهرت تلك الإرهاصات في عدد من الدراسات والتقارير الرسمية التي اهتمت برصد الواقع ومشكلاته، ومن تلك المشروعات والدراسات "واقع التعليم في مصر: حقائق وآراء"، و"مبادرة اتحاد الصناعات المصرية لإنشاء 1000 مدرسة جديدة: السيناريوهات المقترحة"، كما تم القيام بعدد من استطلاعات الرأي بشأن بعض المشكلات في النظام التعليمي كمشكلة الدروس الخصوصية، إضافة إلى القيام بعدد من الدراسات التي تبرز العلاقة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، وذلك في محاولة مستمرة لتحديد المهارات الأساسية اللازمة لخريجي التعليم قبل الجامعي، كما أكدت العديد من الدراسات على دور المشروعات الصغيرة في التشغيل والتخلص من البطالة.<sup>(105)</sup>

ولعل هذا الكم الهائل من الدراسات والتقارير، قد أثار التفكير في ضرورة التخلص من نقاط الضعف التي يعاني منها التعليم قبل الجامعي بشكل عام، والتعليم الثانوي العام بشكل خاص، كما أكدت على ضرورة الربط بين متطلبات سوق العمل، ومواصفات الخريج، وتمكن الطلاب من إدارة المشروعات الصغيرة، الأمر الذي يعكس أهمية تنامي التوجه الاستثماري في التعليم، وعلى الرغم من تلك التوجهات والمشروعات والدراسات، إلا أن الظروف المحيطة التي تشهدها المنطقة بأسرها جعلت من الصعب تبني تلك التوجهات والأفكار الجديدة حتى الوقت الراهن، الأمر الذي انعكس على عدم استقرار التوجهات الحديثة في مجال التعليم العام.

#### • تغير الحياة السياسية وإعادة تشكيل خارطة العلاقات مع المجتمع

##### العربي والدولي

أثرت كل من ثورتي يناير 2011، و30 يونيو 2013، على شكل الحياة السياسية بمصر، فقد اندلع قبيل الثورة اعتراضاً شعبياً على شكل الحياة السياسية في مصر، الأمر الذي أدى إلى تغيير تلك المظاهر غير المرغوب فيها كمطلب أساسي من متطلبات الثورة في تلك الآونة، وبما أن التغيير لا يحدث بين عشية وضحاها، فقد أسفر التوجه المفاجئ نحو التغيير عن بعض

التشتت والتذبذب في الممارسات، الذي انعكس بدوره على العلاقات بين مصر وبعض الدول العربية والأجنبية، فالعلاقات التي كانت تتسم بالاستقرار والصداقة بالأمس، انقلبت إلى علاقات عداوة وكرهية بسبب النظام السياسي المتبع بمصر مؤخرًا، الأمر الذي انعكس على تأثر الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمصر سلباً، خاصة في ظل وجود عمالة مصرية تعمل بتلك الدول، وجاليات في بلاد أخرى، والتي أُضيرت من جراء سوء العلاقة بين مصر وغيرها من الدول عربية كانت أم أجنبية.<sup>(106)</sup>

كما أن الانقسام الذي حدث بين صفوف الشعب المصري وفئاته، نتيجة اختلاف التوجه السياسي، كان له أبلغ الأثر في تهديد الاستقرار والأمن للمواطنين، ولا سيما التهديدات والتفجيرات التي طالت ممتلكات الدولة وأثرت على مواردها، الأمر الذي خلق نوعاً من الفجوة بين صفوف المصريين، وأثقل كاهل الحكومة في محاولة منها إصلاح المُتلفات، وتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي والخارجي<sup>(107)</sup>، الأمر الذي وجه معظم موارد الدولة لهذا الغرض، في حين تم تجاهل قطاعات أخرى كالتعليم بما يحتاجه من إمكانات ضخمة وموارد متجددة ومستقرة ومستمرة.

#### • تذبذب الحالة الاقتصادية للبلاد وانعكاسها على محدودية الخدمات

##### التعليمية بمختلف المراحل

دائماً ما تتعرض الدول في أعقاب الثورات الشعبية، والتغير في المسار السياسي لخلل في مسار الأداء الكلي لقطاعات الدولة الإنتاجية، مما يؤثر على الأداء الاقتصادي للدولة ككل، ومن نتائج حالة التذبذب في أداء الدولة الاقتصادي ما يلي:<sup>(108)</sup>

- تراجع الحالة الأمنية منذ الأشهر الأولى لثورة يناير، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ العجلة الإنتاجية، وزيادة أعداد البطالة، وتراجع الدخل القومي.
- وقوع أحداث أظهرت البلاد في حالة عدم استقرار، مما أدى إلى هروب عدد من المستثمرين العرب والأجانب خوفاً من إمكانية تأثر أعمالهم بتلك الأحداث.

وغيرها من الظروف الاقتصادية المتردية التي أدت إلى ارتفاع مبالغ الديون المفروضة على مصر، وعدم قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية للمواطنين، الأمر الذي طال أيضًا القطاع التعليمي؛ فحتى مع وجود توجهات نحو التحديث والتجديد، والإصلاح والتعديل، إلا أن عجز الموازنة، وارتفاع نسبة الدين، والتردي في الأنشطة الاقتصادية، أدى إلى العجز في تحقيق تلك التوجهات التي من شأنها النهوض بالتعليم، مما أدى إلى تضاعف المشكلات، وإعاقة تحقيق النجاح والاستقرار المنشودين للنهوض بالتعليم، الذي هو الدافع لتحقيق النجاح في باقي القطاعات.

بالنظر إلى ما سبق، يتضح أن المجتمع المصري ما زال يعاني من حالة من عدم الاستقرار، والتذبذب في محاولات النهوض، ولذلك ما زالت هناك العديد من نقاط الضعف في نظام التعليم بشكل عام، والتعليم الثانوي العام بشكل خاص، وعلى الرغم من وجود عدد من الإصلاحات والتوجهات التي استطاعت تحقيق بعض الاستقرار في الآونة الأخيرة، إلا أن الجهود المطلوبة لتحقيق الاستقرار الكامل في التعليم على وجه الخصوص ما زالت كثيرة، وتحتاج إلى مزيد من الجهد والاستقرار في كافة مناحي الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سيحقق مزيدًا من الاستقرار والتقدم في أحوال التعليم، لا سيما التعليم الثانوي العام، إذ أنه بوابة الدخول لعالم العمل.

#### القسم الرابع: التعليم الثانوي في الصين : دراسة وصفية تحليلية .

يتناول هذا القسم من البحث واقع التعليم الثانوي العام في الصين، والذي يطلق عليه المرحلة الثانوية العليا Senior Secondary Stage بوصفها نوعًا من أنواع التعليم الأكاديمي Academic Education، ويلتحق بها الطلاب من سن 16-18<sup>(109)</sup>، وتلي تلك المرحلة الثانوية الدنيا، وتعتبر حلقة وصل بين تلك المرحلة، وبين مرحلة التعليم الجامعي، وهو ما يشير إلى أن تلك المرحلة تكافئ مرحلة التعليم الثانوي داخل ج.م.ع، وتكافئ المرحلة العمرية للطلاب في ذات المرحلة. كما سيتم تناول بعض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على التعليم الثانوي بالصين.

## أولاً: فلسفة المدرسة الثانوية العليا وأهدافها بالصين:

تتبع فلسفة التعليم الثانوي الأكاديمي/المدرسة الثانوية العليا بالصين من قاعدة أساسية، مؤداها ضرورة بناء الاشتراكية الحديثة، وربط ذلك بالإنتاج، وإعداد العمالة الماهرة القادرة على الإنتاج المتميز، لتحقيق النجاح، وتطوير المجتمع، وذلك من خلال تدعيم القيم، والمبادئ، والهوية القومية للمجتمع الصيني، والعادات، والتقاليد، ونظام الدولة، وشرعيتها.<sup>(110)</sup>

ويلاحظ على ما سبق، أن الإنتاج هو كلمة مفتاحية تنطلق منها فلسفة التعليم الثانوي الأكاديمي؛ الأمر الذي يؤكد الارتباط الوثيق بين ما يتم دراسته داخل المدرسة، وبين احتياجات سوق العمل، مما يساعد على الوصول إلى مستوى الإنتاج المتميز الذي تصبو إليه الصين، كما أن تقدير قيمة الاشتراكية، يعطي قيمة ملحوظة للعمال، ويُعلي من شأن العمال بالمجتمع الصيني، ومن ثم يشعر الطلاب المقيدون بالتعليم الثانوي الأكاديمي بأهمية إعدادهم وتأهيلهم ليشاركوا في تميز ما سيشاركون في إنتاجه، مما يعكس قدرة هذا النوع من التعليم على تلبية متطلبات السوق التعليمي الجديد القائم على التميز، ومساعدته على تميز المجتمع الصيني، ومنافسته لمنتجات باقي دول العالم.

ويهدف التعليم الثانوي الأكاديمي بالصين إلى تحقيق عدد من الأهداف بيانها كما يلي:<sup>(111)</sup>

- الاستمرار في تنمية الاتجاهات الإيجابية في شخصيات الطلاب، والتي تم البدء في بنائها بمرحلة التعليم الابتدائي.
- تنمية شخصية الطلاب، والقيم الروحية التي يؤمن بها المجتمع الصيني، ومنها قيم الوطنية، وقيم المعيشة في المجتمع الدولي.
- تدعيم القيم الأخلاقية التي يؤمن بها أعضاء المجتمع الصيني.
- الاهتمام ببناء أفكار الاشتراكية الحديثة في عقول الطلاب، وذلك بالتأكيد على أهمية وضع وجهات نظر الطبقة العاملة في الاعتبار، والاهتمام بهم كطبقة لها أهميتها، ووزنها بالمجتمع.

- تمكين الطلاب من المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل، والتي منها التمكن من مهارات الرياضيات، واللغات الأجنبية، واللغة الصينية، وغيرها.
  - إكساب الطلاب مهارات حل المشكلات، والتفكير الإبداعي، والناقد، والتعلم الذاتي.
  - تشجيع الطلاب على اكتساب مهارات الإنتاج المتميز، وتسويق المنتجات الصينية.
  - تمكين الطلاب من تدعيم العادات الإيجابية في تعاملاتهم اليومية مع الآخرين في الحياة، وأيضًا في عالم العمل.
  - العمل على دمج القيم الأخلاقية، والجسمية، والعقلية، والروحية، والجمالية، والإنتاجية، لتخريج طالب ذو شخصية متكاملة.
- باستقراء ما سبق، يلاحظ أن أهداف التعليم الثانوي الأكاديمي، ركزت على التكامل، والتواصل بين المراحل التعليمية المختلفة بالصين، فما يتم بدئه في مرحلة، يتم استكمالها في المرحلة التي تليها، فيتم النظر إلى القيم والمهارات التي تقدمها كل مرحلة على أنها متصل متكامل، كل نقطة فيه تتصل بما قبلها، وتؤدي إلى ما بعدها، كما أن بناء شخصية الطالب المتكاملة هي الأساس وراء بناء شخصية منتجة متميزة، إذ يعد الإنتاج أحد أهم المهارات التي على الطلاب التمكن منها، كما أن التمكن من المهارات التي يتطلبها سوق العمل، يعد من أهم العوامل التي تقضي على ظاهرة البطالة، حتى قبل حدوثها، وتمثل أحد الركائز الأساسية للقرن 21، بالإضافة إلى أن القيم الأخلاقية هي المدعم الأساسي، والضامن الأصلي لرسوخ كل تلك الأهداف في أذهان الطلاب، وسعيهم الحثيث لتحقيقها، من أجل صالح المجتمع الصيني، الذي عليه أن يحتل مكانة متميزة بين دول العالم كافة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مواطن ذو انتماء لمجتمعه الأم، وواسع الأفق، إذ ينتمي لمجتمع آخر عالمي، لا يمكن تجاهل الانتماء إليه.



## ثانيًا: إدارة التعليم الثانوي الأكاديمي/ المدرسة الثانوية العليا وتمويلها في الصين:

تمثل وزارة التعليم Ministry of Education أعلى المستويات الإدارية للتعليم في الصين، وهي الجهة المسؤولة عن وضع التشريعات والقوانين في قطاع التعليم، وكذلك التخطيط، ووضع السياسات، بالإضافة إلى الإشراف على التعليم في مراحله كافة. أما المستوى الثاني فتمثله الأقاليم Provinces، وهي مسؤولة عن صياغة السياسات المحلية والإشراف على المستويات الأدنى. وتمثل المحافظات Counties المستوى الثالث، وتتولى المسؤولية الأكبر، ويتم إدارتها بشكل أساسي من قبل سلطات المستوى المحلي. أما المستوى الرابع والأخير فتمثله المدن Towns، وهي المستوى المنوط به التنفيذ.<sup>(112)</sup>

وتمتلك الحكومات -على كافة المستويات سائلة الذكر (المستوى المركزي، ومستوى الولايات والمقاطعات، ومستوى المحافظات) - أقسامًا للتعليم مسؤولة عن إدارته. وطبقًا لقانون التعليم يجب أن يقوم مجلس الدولة، والحكومات المحلية على المستويات كافة بتوجيه التعليم وإدارته طبقًا للمبادئ الإدارية في المستويات المختلفة بتقسيم مناسب للمسؤوليات؛ وهذا يعني أن الأقسام التعليمية الإدارية -تحت مجلس الولاية- مسؤولة عن العمل التعليمي من خلال الدولة، وتحمل على عاتقها تخطيط كل الأنشطة التعليمية وتنسيقها وإدارتها، وتكون الأقسام الإدارية للتعليم تحت حكومات الأفراد فوق أو عند المستوى المقاطعة (الإقليم) مسؤولة عن الأنشطة التعليمية في إطار المناطق الإدارية الخاصة بهم، كما تكون باقي الأقسام الإدارية لحكومات الأفراد فوق مستوى المقاطعة أو الإقليم مسؤولة عن الأنشطة التعليمية المرتبطة بشكل مباشر بها في إطار سلطاتها القانونية، أما باقي الوزارات واللجان تحت مجلس الدولة فلديها أقسام مسؤولة عن الإدارة التعليمية داخل دائرة كفاياتهم.<sup>(113)</sup>

في ضوء ما سبق، يتضح أن التقسيم الإداري للتعليم في الصين يأخذ شكلًا هرميًا، توجد في قمته وزارة التعليم، باعتبارها أعلى سلطة مسؤولة عن وضع الخطط والسياسات والتشريعات والإشراف على التنفيذ، ويتدرج في المسؤوليات

حتى يصل إلى قاعدة الهرم الذي تمثله المدن، وهي المنوطة بعملية التنفيذ، وهذا يؤكد على أن إدارة التعليم في الصين تتم بشكل مركزي. وفي إطار سعيها نحو تطوير التعليم في مراحلها كافة، اتجهت الصين منذ عام 1980م إلى تطبيق إصلاح في قطاع التعليم يتكوّن من استراتيجيتين أساسيتين، هما: اللامركزية، والتنوع، وسعت نحو تطوير القوانين والتشريعات التي تحقق ذلك؛ حيث نص قانون التعليم في الصين على أن إدارة التعليم - بمراحله كافة وبما فيه المرحلة الثانوية العليا- لامركزية؛ حيث يتم بشكل لا مركزي على مستوى المقاطعات (الولايات)، وذلك مع سلطة مركزية مسؤولة عن عملية التخطيط الكلي، وصناعة السياسة الأساسية، والإشراف على التعليم وتمويله، وتحت قيادة مجلس الدولة تم تطبيق نظام إدارة جديد للمناطق الريفية طبقاً لمبدأ (المسؤولية المحلية)، والإدارة المقسمة، والتنفيذ على مستوى المقاطعة. (114)

ولا شك أن تطبيق اللامركزية في إدارة التعليم في الصين يمثل فرصة عظيمة للمستويات الإدارية الأقل، وخاصة المدارس الثانوية، لإدارة ذاتها وتطوير جوانبها كافة، وتوفير الموارد اللازمة لهذا التطوير وفق احتياجاتها وفي ضوء علاقاتها مع بيئتها المحلية، كما يتيح لها الفرصة للتخطيط لما تقدمه من خدمات وبرامج في ضوء الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمستفيدين من هذه الخدمات، بما يسهم في تحقيق تميزها في بيئتها التنافسية.

ولم يقتصر الإصلاح -الذي ارتكز على تجميع الموارد وتحريكها كجزء أساسي من التنمية الشاملة لقطاع التعليم في الصين منذ بداية 1980م- على إدارة التعليم؛ حيث وضعت الصين نظاماً قومياً لاستثمار التعليم وتمويله؛ والذي بمقتضاه شهد تمويل التعليم -وخاصة التعليم الثانوي- تغييراً كبيراً، من النظام المركزي القائم على أساس ضيق من الدخل إلى نظام لامركزي قائم على أساس الدخل المتنوعة. (115)

وفيما يتعلق باستراتيجية اللامركزية في التمويل -في إطار هذا الإصلاح- فإنها قامت على مبدأ المسؤولية المحلية وإدارة المستويات الإدارية الأقل، وذلك مع مسؤولية الحكومات بالمقاطعات والمدن والقرى عن تمويل التعليم قبل الجامعي، وكذلك بعض مؤسسات التعليم العالي، أما التنوع فقد تم تطبيقه من خلال توسيع

أساس الدخل الحكومي للتعليم، وتوسيع عملية تحريك المصادر غير الحكومية، لتشمل: المساهمات المجتمعية، والضرائب، والدخول الناتجة من الأنشطة التي تقوم بها المدارس، ويمثل التمويل الذي يتم تجميعه من هذه المصادر موارد تمويلية إضافية للتعليم.<sup>(116)</sup>

وهذا يعني أن الصين قامت بتطوير مخصصات ميزانية التعليم وتحسينها، وأن التمويل الكلي العام هو التمويل المباشر وغير المباشر للتعليم والذي يتم توفيره من خلال كل مستويات الحكومة.

وعلى الرغم من أن نظام التعليم الصيني يقع تحت سلطة الحكومة وتوجيهها، إلا أنه في إطار هذا الإصلاح التعليمي تم توجيهه -بدرجة كبيرة- من خلال قوى السوق؛ حيث زاد معدل تمويل التعليم غير الحكومي (الذي يعرف بأنه الإنفاق الكلي فيما عدا الميزانية الحكومية التي يتم إنفاقها على التعليم) بشكل جزئي في السنوات الأخيرة، والذي ارتفع إلى نسبة تُقدر بحوالي 50% في عام 2002م. ويأخذ التمويل غير الحكومي عدة أشكال؛ حيث يمكن أن يحدث في المدارس العامة التي تجمع الرسوم، أو التي تعمل من خلال مؤسسات غير حكومية أو أفراد عن طريق بعض الآليات المحددة، كما أن هناك بعض المدارس المملوكة بشكل خاص، وتعمل من خلال مؤسسات غير حكومية متخصصة أو من خلال مجموعة من الأفراد، ويمثل السوق -في جميع الحالات- القوى الموجهة، وذلك لأن عمل المدرسة يتم توجيهه من خلال اعتباراتها المالية<sup>(117)</sup>، وهذا يعني أن الحكومة قد سمحت وشجعت تطوير المؤسسات غير الحكومية في الاقتصاد، بما يتضمنه من قطاعات عدة، منها: القطاع الصناعي، والتمويلي، والنقل والاتصالات، والتعليم، مما جعلها تمثل قوة موجهة لنمو الاقتصاد وتطويره في بيئة تتيح حرية الدخول والمنافسة.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن إصلاحات النظام المالي والاقتصادي الصيني تتحرك نحو تلبية متطلبات القرن الـ 21 ومجتمع المعرفة، تلك القائمة على تطبيق اللامركزية، وما تبعها في ذلك بشكل مناسب نظام إدارة التعليم وتمويله، وهذا يعني أن الصين اعتمدت على مدخل يهدف إلى تطبيق نظام متوازن من اللامركزية، مع مشاركة في المسؤولية والتكلفة والتمويل عبر مستويات

الحكومة والسلطات، معتمدة في ذلك على استراتيجيات تعكس التزامًا واضحًا ومحددًا من قبل المستوى المركزي، ومشاركة في المسؤوليات للمستويات الإدارية الأقل.

### ثالثًا: نظام الدراسة بالمرحلة الثانوية العليا بالصين:

يحتل التعليم الثانوي الأكاديمي، أو المدرسة الثانوية العليا موقعًا متوسطًا بالسلم التعليمي بالصين كما سبقت الإشارة، ويمكن للطلاب المتخرجين منه الاكتفاء بالدراسة الثانوية، والالتحاق بسوق العمل، أو الالتحاق بإحدى مؤسسات التعليم الجامعي، وإكمال دراستهم به، الأمر الذي يوضح أن التعليم الثانوي الأكاديمي من الممكن أن يكون مرحلة دراسية منتهية، ومن ثم تركز فلسفتها وأهدافها على إعداد الطلاب للالتحاق بعالم العمل، واكسابهم المهارات الأساسية للوفاء بمتطلبات سوق العمل القائم على الجودة والتميز.

ويسير نظام الدراسة بالمرحلة الثانوية العليا وفقًا لنظام الساعات المعتمدة، فعلى الطلاب في نهاية سنوات الدراسة الثلاثة إنهاء 144 ساعة معتمدة (116 ساعة معتمدة للمواد الدراسية الإجبارية، و28 ساعة معتمدة للمواد الاختيارية)، ويدرس الطلاب عددًا من المناهج منها: اللغة الصينية، والرياضيات، والسياسات، واللغات الأجنبية (الإنجليزية بشكل أساسي، بالإضافة إلى لغة أجنبية أخرى مثل الفرنسية، أو الألمانية، أو الروسية، أو اليابانية)، والفيزياء، والكيمياء، والبيولوجي، والتاريخ، والجغرافيا، والتربية الرياضية، والكمبيوتر والتكنولوجيا، والفنون، وتدرس المناهج السالفة، على اعتبار أنها مناهج إجبارية، وتصاحب مقرراتها مجموعة من الأنشطة لقياس تمكن الطلاب من المهارات الخاصة بممارسة العمل السياسي، وبلوغ الجانب الأخلاقي مستوى مقبولاً، كما يقوم الطلاب باختيار مقرر من جملة ثلاثة مقررات اختيارية متاحة للطلاب، وهم (مهارات البحث، والخدمة الاجتماعية، والعمل الاجتماعي).<sup>(118)</sup>

وبالنظر إلى المقررات الدراسية التي تُدرّس في المرحلة الثانوية العليا، يُلاحظ أنها تتسم بالتنوع والتكامل، فلا يوجد فصل تام بين المقررات التي يدرسها الطلاب؛ فهي تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، بناحية العلمية والأدبية؛ فهناك اللغة القومية، التي تدعم الهوية القومية والانتماء للمجتمع

الصيني، وهناك اللغة الإنجليزية، واللغات الأجنبية الأخرى، تلك التي تدعم التواصل والتفاهم بين الثقافات الأجنبية، وهناك العلوم والرياضيات، التي تدعم لدى الطالب التفكير المنطقي والإبداعي والناقد، كما أنها سبيل تكوين العلماء وتشكيلهم، وهناك الإنسانيات كالتاريخ والجغرافيا، وبوصفها علومًا اجتماعية فإنها تدعم التعرف على الثقافة الأم، ومعرفة إمكانات البلاد، مما يوجه أنظار الطلاب لكيفية استغلال موارد البلاد بما يفيد المجتمع المحيط، ويؤدي إلى تميته، وهناك التكنولوجيا والكمبيوتر، التي تتفق مع متطلبات مجتمع المعرفة في الآونة الأخيرة، هذا بالإضافة إلى ما تدعمه المقررات الاختيارية من توطيد الصلة بالمجتمع الخارجي وعالم العمل.

كما تعطي السلطات التربوية الصينية اهتمامًا خاصًا لتدريس التكنولوجيا والكمبيوتر لطلاب المدرسة الثانوية العليا، إذ يعتبر هذا المقرر بمثابة استجابة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين، فتُقدم للطلاب المهارات الأساسية لاستخدام الكمبيوتر، وكيفية استخدام برامجه المختلفة، والأدوات الداخلية والخارجية المصاحبة لجهاز الكمبيوتر، وكيفية استخدامها، وصيانتها، وكيفية الحصول على معلومات في مجال معين من خلال شبكة الإنترنت.<sup>(119)</sup>

ويلاحظ أنه يتمكن الطالب من مهارات استخدام الكمبيوتر، في الحصول على المادة العلمية، يغرس في نفس الطالب مهارات التعلم الذاتي، والوفاء بمتطلبات المجتمع العالمي وسوق العمل في القرن 21؛ بحيث يصبح الخريج قادرًا على المنافسة العالمية، يمتلك المهارات الأساسية التي تجعله قادرًا على تحقيق التنمية، ليس في مجتمعه المحلي فحسب، بل وفي مجتمعه العالمي أيضًا.

كما يُراعى الوزن النسبي لكل مقرر، مقارنةً بالمقررات الأخرى، فلا يطغى مقرر على الآخر، فلكل مقرر ذات الأهمية التي لمقرر آخر، فمثلًا يشغل مقرر اللغة الصينية من 17% - 21% من جملة الساعات المعتمدة التي على الطلاب الحصول عليها، كما تشغل مقررات اللغة الأجنبية الأولى، والثانية ذات النسبة، ويشغل مقرر الرياضيات والكمبيوتر من 12% - 15%، ويشغل مقرر العلوم بفروعه المختلفة من 10% - 15%، وتشغل الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

بفروعها المختلفة من 15% - 20%، أما الفنون فتشغل من 8% - 10%، والتربية الرياضية تشغل من 5% - 8%، ويحدد الحد الأدنى أو الأقصى للمقررات الدراسية، احتياجات الطلاب وقدراتهم، الأمر الذي يترك لكل مدرسة لتحديد ذلك بكامل رغبتها، بشرط أن لا تتجاوز النسبة النهائية للمقررات كافة 90% من جملة الساعات المعتمدة المتاحة للطلاب، وذلك لإعطاء 10% من نسبة الساعات المعتمدة المتاحة إلى المقررات الاختيارية التي يختار الطالب دراستها. (120)

ولعل إعطاء الحرية لكل مدرسة في أن تحدد الوزن النسبي لكل مقرر وفقاً لحاجات طلابها يُعد أمراً إيجابياً؛ حيث يوضع في الاعتبار حاجات الطلاب وإمكاناتهم، بشرط أن تتم مراعاة التوازن بين المقررات الدراسية، بحيث لا تُعطى أهمية لمقرر على حساب باقي المقررات، ولعل مرونة النسبة المئوية المحددة للوزن النسبي لكل مقرر تعد دليلاً على مقدار الحرية من ناحية، كما أنها تحدد الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه عند تقديم مقرر بعينه للطلاب من ناحية أخرى، الأمر الذي يضمن عدالة توزيع الساعات المعتمدة على المقررات المتاحة للطلاب.

وتسعى المناهج الدراسية بالمرحلة الثانوية العليا بالصين إلى تحقيق عدد من الأهداف، لعل من أهمها ما يلي: (121)

- تنمية القيم الوطنية، وقيم العمل الجماعي والتعاوني، والحفاظ على العادات القومية للمجتمع الصيني.
- تنمية وعي الطلاب بقيم الديمقراطية ودور القانون في الحفاظ على الحقوق، وضمان تنفيذ الواجبات.
- مساعدة الطلاب على تقديم أبهى صورة للمجتمع الصيني للعالم، وذلك من خلال امتلاك مهارات الإعلان والتعبير عن الذات.
- تنمية شعور الطلاب بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي والعالم.
- غرس مهارات التفكير الإبداعي، والممارسة الفعلية، والكفايات العلمية، والوعي بالبيئة المحيطة لدى الطلاب.

- تنمية معرفة الطلاب بالمعارف الأساسية والمهارات الضرورية، اللازمة للتعلم مدى الحياة.
- تنمية القدرة على التعلم الذاتي، والتخطيط للمسار الوظيفي الملائم، وإقامة المشروعات الصغيرة والتخطيط للنجاح فيها، والوعي بأهم المهارات المطلوبة للحاق بسوق العمل.
- مساعدة الطالب على أن تكون له بنية جسمية سليمة بالصورة الصحيحة، من خلال تقدير قيمة الرياضة، وتدعيم المهارات الرياضية، والاهتمام بها.
- غرس قيم احترام الآخرين، واحترام وجهات النظر المختلفة، واحترام الذات، وتقدير إنجازات الذات والآخرين، والتواصل والتعاون معهم من خلال التمكن من مهارات العمل الفريقي.
- فهم أهمية التنوع الثقافي، وكيفية الاستفادة منه، وسبل الانفتاح على العالم الخارجي.

وتعتبر الأهداف السالفة للمقررات الدراسية دليلاً على شمولية تلك المقررات وتكاملها، وذلك من أجل الوصول إلى خريج يتميز بالشمول، والتكامل، فيمتلك مهارات متنوعة، توسع له مجال الاختيار، عند اختيار مسار وظيفي يلائم قدراته، واهتماماته، كما توسع مداركه، فتجعله مؤمن بأهمية وضرة إعداد بهذا الشكل، لأنه مطالب بأن يكون مواطناً عالمياً، لا محلياً فحسب، فمسئولية الطالب الصيني في المقام الأول أن يكون سفيراً لبلاده أمام العالم، الأمر الذي يستلزم إعداداً شاملاً متميزاً يتلائم مع متطلبات السوق العالمي الجديد القائم على التميز والمنافسة.

وتركز سياسات تطوير مناهج المرحلة الثانوية العليا على الربط بين ما يتم دراسته بالمدرسة الثانوية العليا من ناحية، وما يتم دراسته بالمرحلة الجامعية، وهي في ذات الوقت ترتبط بالمهارات التي يحتاج إليها المجتمع الخارجي، وسوق العمل، ويوضح الجدول التالي تلك العلاقة: (122)

الأفكار الأساسية للمقرر بالمرحلة الجامعية	الأفكار الأساسية للمقرر بالمرحلة الثانوية العليا	اسم المقرر الدراسي
مقدمة لأفكار ماو زيتونج.	الفلسفة الماركسية. مقدمة لاقتصاد السوق	• التربية الأخلاقية
اللغة الصينية الأم - مستوى متقدم.	اللغة الصينية الأم.	• اللغة الصينية
الرياضيات المتقدمة	الرياضيات	• الرياضيات
اللغة الإنجليزية - مستوى رفيع	اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية ثانية	• اللغات الأجنبية
تطبيقات الكمبيوتر (الجزء الثاني)	تطبيقات الكمبيوتر (الجزء الأول)	• التكنولوجيا والكمبيوتر

بناء على ما سبق، يتضح أن الارتباط لا يكون فقط بين المرحلة الثانوية العليا، والمرحلة الجامعية، بل أن الارتباط هنا بين المرحلة الثانوية العليا، والمجتمع الخارجي، إذ تخدم تلك الأفكار، متطلبات سوق العمل، والتواصل مع المجتمع الخارجي، المحلي والعالمي، إذ أنه للانضمام إلى سوق العمل على الخريج أن يعرف الأسس النظرية للماركسية، بوصفها إحدى المكونات الأساسية للفكر الاشتراكي الصيني، وإحدى مكوناته الثقافية، الأمر الذي يدعم الهوية الصينية لدى الطلاب، كما أن الخريج عليه أن يتمكن من اللغة الصينية الأم، والتمكن من مهارات التواصل مع الآخرين، وذلك من خلال التمكن من استخدام اللغات الأجنبية، يضاف إلى ذلك التمكن من مهارات استخدام الحاسب الآلي والرياضيات، الأمر الذي يؤكد أنه لا يوجد أي انفصال بين المقررات الدراسية المقدمة للطلاب بالمرحلة الثانوية العليا، وبين المهارات التي يتطلبها سوق العمل، فالدراسة بالمرحلة الثانوية العليا، تعد المرحلة التمهيديّة، التي تعد الطلاب، وتؤهلهم لامتلاك المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل العالمي في الآونة الأخيرة.



كما تقدم السلطات التربوية الصينية لطلابها مجموعة من الأساليب لتهيئتهم للالتحاق بعالم العمل، ومن تلك الأساليب عمل مجموعة من المسوح والاستبيانات التي توضح رغبات الطلاب واحتياجاتهم، مما يساعد في تكوين صورة كاملة عن الطالب ورغباته الوظيفية في المستقبل<sup>(123)</sup>، كما تقدم للطلاب مجموعة من ورش العمل لتساعدهم على التخطيط لمسارهم الوظيفي<sup>(124)</sup>، بالإضافة إلى مجموعة من الأفلام التعليمية عن الوظائف المتاحة بالمجتمع الصيني<sup>(125)</sup>، وفي ذات الإطار تقيم الجامعات للطلاب في تلك المرحلة مجموعة من المنتديات الجامعية التي يعلنون فيها عن التخصصات المتاحة لديهم، والمهارات المطلوبة للالتحاق بتلك الجامعات، والفرص الوظيفية المتاحة للخريجين بعد إكمال دراستهم بها.<sup>(126)</sup>

وبالنظر إلى ما سبق، يتضح أن السلطات التربوية الصينية تقدم للطلاب مجموعة من الأساليب التي تساعد على الالتحاق بعالم العمل، بل والالتحاق بالوظيفة الملائمة، التي تتلاءم وقدراتهم واحتياجاتهم، من خلال إرشادهم مهنيًا بناء على أسلوب علمي، وتفكير منطقي وواقعي يتلاءم مع متطلبات سوق العمل من ناحية، وقدرات الطلاب ومهاراتهم من ناحية أخرى.

**رابعًا: تقويم طلاب المرحلة الثانوية العليا، وسياسات القبول بالتعليم العالي بالصين:**

تمتلك الصين تاريخًا طويلًا في التقويم القومي، الذي يأخذ شكل امتحانات عامة أو قومية، تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>(127)</sup>

- تقييم مستويات الإنجاز الكلية لتعلم الطلاب في مستويات دراسية محددة وقياس الجودة الكلية للتعليم.
  - البحث عن المعلومات وتطويرها، لتحسين المنهج، وممارسات التدريس، والتعلم، لتحقيق عوائد جيدة للطلاب.
  - استخدام معلومات التقييم لإخبار القائمين على وضع السياسات التعليمية بتشكيل سياسات تعليمية وبرامج للتدخل محددة ومناسبة.
- كما تساعد هذه الاختبارات القومية على فحص نقاط القوة والضعف في النظام التعليمي على المستوى القومي، بما يمكن من تقييم الجودة الكلية

للتعليم وتحديد مدخلات التمدرس والعمليات، بالإضافة إلى العوامل التي تسهم في تحقيق نتائج التعلم، كما تقوم بتقييم الحصول على مواد محددة وخاصة اللغة القومية، واللغات الثانية والرياضيات، والعلوم الطبيعية والاجتماعية. (128)

ومن ثم يمكن القول إن هذه الاختبارات القومية تعد بمثابة آلية تمكن الدولة من تحقيق العدالة والمساواة في تقييم الطلاب على اختلاف شخصياتهم وخلفياتهم، وانتماءاتهم العرقية في المراحل التعليمية كافة، وكذلك تساعد الدولة على القيام بالإصلاحات والتحسينات المطلوبة على المستويات كافة، وخاصة المدرسة الثانوية العامة، من خلال تحسين المناهج وزيادة درجة ارتباطها ببيئتها المحيطة، وتطوير مهنة التدريس، وذلك بما يسهم في تحقيق الجودة الكلية لجوانب العملية التعليمية كافة في هذه المدارس من ناحية، ويلبي احتياجات ومتطلبات مجتمع المعرفة من ناحية أخرى.

وتتعدد الجهات والهيئات المسؤولة عن عملية التقييم للمدارس الصينية بشكل عام والثانوية العليا على وجه الخصوص؛ حيث تقوم الهيئة القومية التعليمية للامتحانات The Nationals Education Examinations Authority - تحت إشراف وزارة التعليم في الصين- بالإشراف على نظام الامتحانات على المستوى القومي، ويقوم المركز القومي للمناهج وتطوير الكتب ational Centre for School Curriculum and Textbook (NCCT)، -باعتباره هيئة تابعة لوزارة التعليم تم إنشائها عام 1998م- بالوظائف التالية: (129)

- توجيه البحث في تقويم التعليم الأساسي والثانوي.
- تشكيل معايير التقييم الخاصة بنتائج التعلم والموارد التدريسية في هذه المراحل.
- تقييم المناهج، والكتب والمواد التعليمية، والمنتجات السمعية والبصرية في هذه المراحل.
- تقييم عملية التدريس، وإدارة الشؤون التدريسية على مستوى المدارس.
- العمل كمساعد للجنة القومية للامتحانات.

في ضوء ما سبق، يتضح أن الهيئة القومية التعليمية للامتحانات -تحت إشراف وزارة التعليم الصينية- هي الجهة المنوط بها الإشراف على عملية التقويم التي تتم على المستوى القومي، ويعاونها في ذلك المركز القومي للمناهج وتطوير الكتب النصية، المسئول عن وضع المعايير التي يتم على أساسها تقييم المقررات الدراسية والمناهج، ونتائج التعلم، وكذلك المواد المساعدة في تحقيق الجودة بالعملية التدريسية على اختلاف أنواعها في المراحل التعليمية كافة، ولا شك أن درجة نجاح عملية التقويم وتحقيق أهدافها يتوقف بشكل أساسي على درجة التعاون والتنسيق بين هذه الجهات في إطار منظم داعم لتحقيق التنمية الشاملة في قطاع التعليم بالصين.

وفي عام 2002م قامت وزارة التعليم الصينية بإحداث تغييرات في نظام الامتحانات، بهدف امتلاك نظام قومي جديد يتم استبداله بحلول 2010م، وهو نظام الساعات المعتمدة الذي تم تقديمه في السنوات الثلاث بالمدرسة الثانوية العليا، وفيه يجب أن يحصل الطلاب على مجموع (144) Credits بهدف استكمال البرنامج (116 من المواد الإجبارية، و28 من الاختيارية)، وفي إطار هذا النظام القومي الجديد يُجرى للطلاب امتحان قبول قومي للالتحاق بالجامعات الصينية يُعرف باسم GAO Kao في أحد المجالين إما العلوم الإنسانية أو العلوم والهندسة، ويتم اختبار الطلاب في نهاية السنة 12، التي تمثل السنة الأخيرة من الثانوية العليا، وتقوم الهيئة القومية للامتحانات والتعليم، بالتعاون مع وزارة التعليم في الصين بوضع هذا الاختبار<sup>(130)</sup>، ويتم امتحان الطلاب في مواد إجبارية هي اللغة الصينية، والرياضيات، واللغة الأجنبية الثانية (التي غالبًا ما تكون الإنجليزية)، أما المواد الاختيارية الأخرى فيقوم الطالب بأداء الامتحان فيها هي الأخرى بنفس الطريقة مراعاة لإكساب الطالب الشعور بالجدية في أنها مقررات دراسية بذات الأهمية مع المقررات الإجبارية.<sup>(131)</sup>

وعليه فالمدارس الثانوية العليا الصينية تقوم بإعداد الطلاب للاختبار القومي لدخول الجامعة، وبالتالي للقبول بمؤسسات التعليم العالي، وذلك في إطار تقييم موضوعي دقيق قائم على معايير واضحة ومحددة.

وتمثل أعلى درجة يحصل عليها الطالب في أي مادة دراسية الأساس الذي يتم النظر إليه، أما نتائج المواد الاختيارية فيتم تقديرها لذات العام فقط، ويتم مقابلتها بنتائج المواد الإجبارية التي يتم حساب تقديرها لمدة ثلاث سنوات. (132)

أما التقديرات التي يحصل عليها الطلاب في امتحان المقررات الدراسية فتتنوع لتشمل ما يلي: (133)

الدرجة	التقدير	الرمز المعبر عن التقدير
100-85	ممتاز	A
84 -70	جيد	B
69-60	مقبول	C
59- صفر	غير مرضي	D

يتضح من الجدول السابق أن هناك تنوعاً في التقديرات التي يحصل عليها الطالب في الاختبار النهائي بهذه المرحلة؛ حيث يمثل الرمز (A) تقدير ممتاز، وتقبله الدرجات ما بين 100-85 درجة، حتى الوصول إلى الرمز (C) الذي يمثل تقدير مقبول، أما الرمز (D) فيمثل ضعيف، الأمر الذي يوضح الدقة والموضوعية في المعايير الموضوعية لتقييم كل طالب في المقررات الدراسية التي يدرسها كافة، سواء كانت إجبارية أو اختيارية.

ولا شك أن هذه التقديرات التي يحصل عليها الطالب تعد بمثابة المتطلب الأول والأساسي، للنجاح في هذه المرحلة، وكذلك الأداة التي تمكنه من الالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، أو الالتحاق بالوظائف المتاحة، وذلك على اعتبار أن المرحلة الثانوية العليا مرحلة منتهية تمكن خريجها من الالتحاق بوظيفة بما يلي احتياجات سوق العمل.

وفيما يتعلق بالتخطيط لنظام الجامعة فيتم بشكل مركزي، أما القبول فيتم التنسيق له عن طريق الحكومة القومية التي تحدد عدد الأماكن المتاحة في كل مؤسسة وبرنامج دراسي، ويحدد الطلاب المتقدمون المؤسسات والأقسام التي لديهم رغبة في دخولها طبقاً لتفضيلاتهم، ويتم تعيينهم عن طريق الحكومة في مؤسسة وبرنامج طبقاً لأدائهم في الامتحان وتفضيلاتهم. (134)

وفي ذات الإطار المتعلق بالمتطلبات الأساسية للقبول بالجامعات وسياسات القبول بها، اتجهت العديد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الصينية، (المتثلة في: الجامعات والمؤسسات البحثية، والمؤسسات الخاصة، والجامعات المستقلة، والجامعات المهنية أو المتخصصة، والمؤسسات العسكرية، والجامعات الطبية، فضلاً عن مدارس التدريب التنفيذية) إلى وضع شروط أو متطلبات أخرى للقبول بها، بالإضافة إلى نتائج امتحان القبول القومي؛ حيث قامت بتقديم برامج عملية موجهة بدون درجة تستغرق حوالي سنتين أو ثلاث سنوات تقود إلى منح الدبلوم، ويمكن للحاصلين على هذه الدبلوم الاستمرار لدرجة البكالوريوس عن طريق إكمال سنتين أو ثلاث سنوات إضافية من الدراسة، وتأخذ هذه المواد المؤهلة عادة أربع سنوات لإكمالها في حالة الكليات النظرية، وخمس سنوات في حالة الكليات العملية، مثل: الطب الصيني التقليدي، والهندسة والمعمار وغيرها.<sup>(135)</sup>

ولا شك أن هذه المتطلبات الإضافية للاتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي تمثل الأساس في إحداث التكامل بين المدارس الثانوية العليا والجامعات؛ حيث إن تقييم الطلاب المتقدمين لهذه الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي يتم بناء على ميولهم ورغباتهم من ناحية، وقدراتهم ومهاراتهم واستعداداتهم للدراسة في هذه المؤسسات من ناحية أخرى، الأمر الذي يقلل من نسب تسرب الطلاب بالجامعات نتيجة للاختبارات الزائفة القائمة على الرغبات والتفضيلات فقط وليس على القدرة والمهارات الفعلية المطلوبة للاتحاق بهذه المؤسسات.

#### خامساً: تدريب معلمي المدرسة الثانوية العليا بالصين:

يمثل تدريب المعلمين حجر الزاوية لإحداث التغيير والتطوير المطلوبين بالمجتمع الصيني، ولا سيما تدريب معلمي المرحلة الثانوية العليا، وذلك لأنها بوابة مرور الطلاب من مرحلة دراسية، إلى أخرى نهائية، أو إلى عالم العمل مباشرةً إذا اكتفى الطالب بالدراسة فيها، ومن ثم تقع على عاتق معلم تلك المرحلة تهيئة الطالب لأي من المرحلتين السالفتين، ليكون مواطناً فاعلاً بالمجتمع، وخاصةً بالنسبة للطلاب ذوي المستوى الاقتصادي المتدني، إذ يعتبر

الالتحاق بسوق العمل، والحصول على وظيفة ملائمة لقدراته واحتياجاته، وسيلة هامة جدا لتغيير مستواه الاقتصادي، وتحسين مستواه المعيشي.<sup>(136)</sup>، وذلك في ضوء ما يفرضه القرن الـ 21 من تحديات ومتطلبات بحاجة للتعامل معها بفاعلية.

ومن هذا المنطلق، يعتبر التدريب مفتاح تحقيق جودة المستوى المعيشي للفرد، وإحداث طفرة اقتصادية للمجتمع تمكنه من منافسة المنتجات الأجنبية وتحديدها، إذ أن صانع تلك المنتجات تم إعداده، وتوجيهه من قبل معلمين لديهم مواصفات قياسية، وقادرين على تنمية اتجاهات إيجابية في شخصيات الطلاب، تمكنهم من اختيار المجال الذي ينتجون فيه، وبالتالي يخدمون مجتمعهم إيجابياً، بكونهم فاعلين فيما اختاروه من مجال للعمل به.

ويهدف تدريب معلمي المدرسة الثانوية العليا بالصين إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>(137)</sup>

- تدعيم الخلفية المعرفية للمعلمين كل حسب تخصصه، وبالتالي تدعيم تمكنهم من تخصصاتهم.
- إمداد المتدربين بمعرفة موسعة ومتكاملة عن استراتيجيات التدريس المختلفة.
- تشجيع المعلمين على المشاركة وإبداء الرأي في محتوى المناهج الدراسية المقدمة للطلاب، والحكم عليها.
- مساعدة المعلمين على التخطيط المثالي للدرس، وكذلك التخطيط المثالي لوقت تقديم الدرس للطلاب.
- التمكن من المفاهيم والنظريات المختلفة الخاصة بالتدريس.
- إرشاد الطلاب لما يلائمهم من وظائف تخص مستقبلهم بناء على قدراتهم، واحتياجاتهم، وقدراتهم العقلية.

ومن ثم يتضح أن برامج التدريب الموجهة للمعلمين تهدف في المقام الأول إلى رفع كفاءتهم في التعامل مع مادتهم التعليمية، واستخدام استراتيجيات تدريسية ملائمة، والمشاركة وإبداء الرأي، وإدارة الوقت، والتخطيط المثالي للدرس، وإرشاد الطلاب مهنيًا لتخطيط المسار الوظيفي بشكل صحيح، الأمر

الذي يجعل المعلم رقيقاً للطالب في أكثر خطوات حياته العملية أهمية، الأمر الذي يوطد علاقاتهم ببعضهم البعض، ويجعل المعلم أكثر الشخصيات تأثيراً على الطلاب.

وبالفعل قامت السلطات التربوية الصينية بتدريب عدد من معلمي المرحلة الثانوية العليا؛ فشرعت في تنفيذ خطة لتدريب المعلمين بدأت من عام 2011، وتستمر إلى نهاية عام 2015، وتهدف إلى تدريب ما يقرب من 10 ملايين معلم، كما يشارك مليون معلم من الحاصلين على التدريب والمتميزين فيه في تدريب زملائهم، ويحصل المعلمون على تلك البرامج التدريبية تحت مظلة وزارة التربية والتعليم الصينية، بالتعاون مع وزارة المالية، ويطلق عليه اسم "البرنامج القومي لتدريب المعلمين" - "National Teacher Training Program- NTTP".<sup>(138)</sup>

ويلاحظ أن تدريب المعلمين ليس مسؤولية وزارة التربية والتعليم وحدها، إنما هناك تكامل بينها وبين وزارة المالية، مما يدل على قناعة مؤداها أن تحسين مستوى الخدمة التعليمية مشروع استثماري، وعلى قطاعات المجتمع كافة المشاركة في إنجاح هذا المشروع.

ومع زيادة الطلب على معلم ذو تأهيل وقدرات عالية للوفاء بمتطلبات المجتمع المحلي والعالمي، ازدادت الحاجة إلى مزيد من برامج التدريب، وأيضاً إلى ضمان حصول الغالبية العظمى من المعلمين على تلك البرامج، ومن ثم قدمت الصين نموذجاً للتدريب عن بعد، لتدريب المعلمين، والتغلب على مشكلة اختلاف أوقات المعلمين، وأعباءهم التدريسية، وأطلقت على هذا البرنامج اسم البرنامج التلفزيوني Television Program، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية، منها:<sup>(139)</sup>

- الحصول على درجة جامعية متقدمة، بعد الحصول على دبلوم أكاديمي في التخصص، وذلك للمعلمين غير المؤهلين، أو الذين يعانون من نقص فرص التدريب، وقلة الكفاءة.
- تحديث المهارات المهنية للمعلمين، التي تركز على تحديث معارفهم، وطرق التدريس التي تتلاءم والتخصصات التي يقدمونها.

• تقديم بعض المهارات الإدارية للمعلمين لمساعدتهم على الاضطلاع بمهامهم الإدارية، لمساعدة المدرسة على تحقيق أهدافها. يلاحظ مما سبق، أن البرنامج المتاح ساعد على تدريب عدد لا نهائي من المعلمين، كما ساعد المعلمين على تحسين قدراتهم، ليس فقط في مجال تخصصهم، وإنما أيضًا في مجال الإدارة لمساعدة المدرسة على تحقيق أهدافها، وبالتالي يساعد هذا البرنامج على إحداث التكامل في شخصية المعلم، وتهيئته للقيام بالمهام المخولة إليه.

وتتنوع الموضوعات المقدمة لمعلمي التعليم الثانوي بالصين، والمتاحة لتحسين قدرة هؤلاء المعلمين على التعامل مع حاجات الطلاب، والمجتمع المحيط في ذات الوقت، ومن تلك الموضوعات دراسة حاجات المجتمع الصيني من الموارد البشرية، والتدريس والتعلم في مواقع العمل الحقيقية، وتقييم قدرة الطلاب المتخرجين على مواكبة توقعات سوق العمل، وتدعيم قدرة الطلاب على اختيار المسار الوظيفي الملائم.<sup>(140)</sup>

وبالنظر إلى الموضوعات المتاحة، يلاحظ أنها في مجملها ركزت على المهارات التي تساعد المعلم على تقييم الطالب وتوجيهه للالتحاق بالمكان الذي يلائمه بسوق العمل، الأمر الذي يدل على الاهتمام المتزايد بربط ما يحصل عليه الطالب داخل المدرسة من معارف، وما يحتاج إليه سوق العمل، وبالتالي القضاء على البطالة، لأن المدرسة تختص بتخريج مخرجات بشرية بالموصفات التي أقرها المجتمع، وبما يتناسب مع متطلبات مجتمع المعرفة واحتياجات سوق العمل.

وهناك عدد من الأساليب التي يمكن من خلالها تقديم البرامج التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية العليا، ومنها ما يلي:<sup>(141)</sup>

#### • محادثات المعلمين **Teacher Conversations**:

محادثات المعلمين عبارة عن اجتماعات رسمية تتم بين المعلمين، بحيث يجتمع أبناء التخصص الواحد مرة أسبوعيًا، وتدور المناقشات حول أهم الخبرات التعليمية التي مروا بها خلال الأسبوع، وأهم نقاط الضعف التي وجدوها في أدائهم، والتي تعتبر النواة الأساسية لتحديد احتياجاتهم التدريبية، كما يقدمون



بعض الدروس النموذجية لتعميم الاستفادة على عدد كبير من المعلمين ومساعدتهم على تحسين أدائهم، كما تشكل خلال تلك الاجتماعات الجماعات البحثية Research Groups، وتعتبر جماعات تشكل للقيام ببعض الأبحاث في مجال التخصص تساعدهم على تحسين أدائهم، والتغلب على المشكلات التي يواجهونها، الأمر الذي يساعد المعلم الجديد على الحصول على مزيد من الخبرات، ويساعد المعلم القديم على تحديث ذاته ونقل خبرته للآخرين.

#### • التعلم الذاتي Self Learning

في أسلوب التعليم الذاتي تترك الفرصة والحرية الكاملة للمعلم لاختيار المصادر التي يحصل منها على المعلومات، واختيار الموضوعات التي يريد تنمية نفسه مهنيًا فيها، فيمكنه الاطلاع على المصادر الموجودة بالمكتبة المدرسية، أو الانضمام لبرنامج تدريبي على الإنترنت، أو الالتحاق بأحد البرامج الجامعية التي تقدمها إحدى الجامعات الصينية، فالباعث هنا داخلي، ويرغب المعلم هنا في أن يحصل على المعرفة بشكل ذاتي.

#### • التدريب المباشر Direct Training

يتم التدريب المباشر من خلال برامج تدريبية مباشرة يلتقي فيها المدربون والمتدربون وجهًا لوجه، وتقدم الموضوعات سألقة الذكر لهم في شكل ساعات معتمدة، ويترك للمعلم الفرصة لتقويم البرنامج التدريبي الذي التحق به، وهي طريقة تقليدية لرفع المستوى الأكاديمي والمهني للمعلمين، ويكون في شكل محاضرات، وملتقيات، وورش عمل، وسمينارات.

#### • التدريب غير المباشر Indirect Training

يشير التدريب غير المباشر إلى التدريب عن بُعد، الذي تمت الإشارة إلى أحد أشكاله من قبل باسم البرنامج التلفزيوني، الذي يلتقي فيه المعلمون بمدرّبيهم من خلال التلفزيون التعليمي، كما يتم من خلال الجامعات الافتراضية Virtual Universities، والتدريب عبر الشبكة Online Training، ويهدف للتغلب على انشغال المعلمين بالأعباء التدريسية، وعدم القدرة على إيجاد موعد محدد يجمع بين المعلمين، والمدرّبين في وقت ومكان واحد.

من خلال ما سبق، يتضح أن هناك أساليب متنوعة يمكن من خلالها للمعلمين الحصول على التنمية المنشودة لذواتهم، وتحقيق النجاح في أدائهم الذي ينعكس على أداء الطلاب، ومن ثم يضمن نجاحهم في اختيار وظيفتهم المستقبلية.

أسهمت بعض القوى والعوامل الثقافية السائدة بالمجتمع الصيني\_المتسقة مع متطلبات القرن 21- لظهور التعليم الثانوي لديها على هذه الشاكلة، ومن أهم تلك القوى والعوامل ما يلي:

• تعظيم قيمة العمل اليدوي، والاهتمام بدقة الصناعة، بوصفها وسيلة لرفع قيمة الاقتصاد الصيني بين دول العالم، والتعارف مع الثقافات الأخرى.

يقدر أبناء المجتمع الصيني قيمة العمل بشكل كبير، ويتجهون إلى إتقان القيام به، وينقسم مفهوم العمل بالمجتمع الصيني إلى عدة مجالات، هي: تقدير القائم بالعمل لذاته وقدراته الشخصية، والمساهمة في تنمية المجتمع من خلال ما يقوم به من أعمال، وتحقيق الاستقرار والأمن الاقتصادي للمجتمع الصيني من خلال الإنتاج، وقدرة الأفراد على التجديد والإبداع فيما ينتجونه من منتجات تجعلها مميزة وجذابة، بحيث يقبل عليها المستهلكون بالمجتمع الصيني، وخارجه في ذات الوقت.<sup>(142)</sup>

وبالنظر إلى عناصر مفهوم العمل من وجهة نظر المجتمع الصيني، يتضح أنها تسعى إلى تقديم منتج متميز يتناسب مع متطلبات القرن 21، بحيث يبهز مستخدميه، فيسعون إلى اقتنائه مرات عديدة نظراً لجودته؛ كما أن الاهتمام لا ينصب على المنتج فحسب، إنما ينصب الاهتمام على صانع هذا المنتج، إذ أن تقدير الذات هو مفتاح إنتاج منتج متميز، مما يجعل الفرد يشعر بأهمية ما يقوم به من عمل الأمر الذي يمثل القاعدة العريضة التي تبنى عليها عناصر مفهوم العمل كافة فيما بعد، إذ لا يستقيم تحقيق التنمية بالمجتمع إلا من خلال شعور الأفراد بالدور الهام الذي يقومون به من أجل النهوض بالمجتمع الصيني، الأمر الذي يسهم في إنتاج منتج متميز.

وقد استطاعت جودة المجتمع الصيني أن تفتح أسواقاً لمنتجاتها بدول العالم كافة، الأمر الذي ساعدها على تحقيق دخلاً متميزاً للمجتمع الصيني من خلال صادراتها إلى معظم دول العالم، كما أنها استطاعت أن تحقق قدرًا من التواصل والانسجام والتعاون والتعارف بين المجتمع الصيني وغيره من المجتمعات الأخرى التي تستقبل تلك المنتجات.<sup>(143)</sup>

ومن ثم، كان التبادل الاقتصادي بين الصين والدول التي تقدم منتجاتها إليها، وسيلة للتعرف والتفاهم بين المجتمع الصيني وغيره من المجتمعات الأخرى، فتعرفت تلك الثقافات على المجتمع الصيني وثقافته المتميزة، واستطاع المجتمع الصيني في ذات الوقت الاستفادة من التعارف بينه وبين الثقافات الأخرى في إثراء الثقافة الصينية، والانسجام مع الثقافات الأخرى، والإعلان عن المجتمع الصيني أمام الآخرين، فالأمر لم يصبح فقط استفادة اقتصادية، بل تعدى ذلك إلى تحقيق مكاسب ثقافية من خلال التعرف على الآخرين.

• الاهتمام بتدعيم القيم والأخلاقيات التي شكلت الثقافة القومية الصينية، وجعلت لها قيمتها بين ثقافات العالم.

يتميز المجتمع الصيني بثقافة وشخصية جعلت له شكلاً فريداً جعلته يختلف عن باقي المجتمعات، وقد نبعت تلك الثقافة من إيمان المجتمع الصيني بعدد من القيم والأخلاقيات والعادات والتقاليد التي جعلت له تلك الشخصية المميزة، وقد صنف الباحثون تلك القيم والأخلاقيات إلى عدد من القيم لعل من أهمها ما يلي:<sup>(144)</sup>

- العمل بجدية.
- التعاون والوحدة.
- المساواة بين جميع الأفراد.
- التعارف على الآخرين.
- احترام القيادة أكثر من احترام القانون.
- الود واللطف في التعامل مع الآخرين.
- احترام المسنين.
- الانتماء.
- تقبل الاختلاف والانسجام مع الظروف المتغيرة.
- المثابرة والإصرار والإلتقان في العمل.

- احترام قيمة العمل الذي يقوم به كل فرد دون التقليل منه لقدرات كل فرد.  
- التعلم مدى الحياة وفقاً أو من قيمته.

ولعل المستقرى لما سبق، يستطيع أن يستنتج أن النجاح الذي حققه المجتمع الصيني في مناحي الحياة كافة، إنما كان بسبب الاعتماد على القيم، والاهتمام بغرس الأخلاقيات في نفوس الصينيين، مما جعل لهذا المجتمع سماته وعاداته، التي لا تهتم فقط بتلك القيم على الورق فحسب، إنما تهتم أيضاً بتطبيقها على أرض الواقع، وجعلها فلسفة الحياة التي تحكم علاقاتهم، ليس فقط بأبناء ثقافتهم الصينية، بل وعلاقتهم بأبناء الثقافات الأخرى.

الأمر الذي جعل لمجتمع بهذه السمات الفرصة للتواصل مع غيره من المجتمعات لما يتسم به من تقبل لتكوين الصداقات مع الثقافات المتباينة، والتسامح مع غير المألوف منها، والتعاون مع المواطنين المحليين والعالميين، وفي نفس الوقت امتلاك القدرة على الانتماء للمجتمع الصيني والاعتزاز به، وبالقيم التي يؤمن بها وجعلت له مكانة متميزة بين دول العالم.

• الرغبة في تعويض سنوات التأخر والانغلاق التي صاحبت الثورة الثقافية بالصين.

ساعد نشوب الثورة الثقافية بالصين على معاناة المجتمع الصيني لمدة عشر سنوات تقريباً، عانت خلالها من الأفكار الضيقة لرائد الثورة "ماو زيدونج"، الذي اعتقد أن السبيل الوحيد لتحقيق التقدم للمجتمع الصيني هو الانغلاق دون الاستفادة من الغير، والاعتماد على قطاع وحيد لتحقيق التنمية، ألا وهو القطاع الزراعي فقط وتقليل الاعتماد على المدارس، بل وإلغائها أيضاً، وتعليم الطلاب على يد المزارعين القدامى.<sup>(145)</sup>

الأمر الذي أدى إلى وجود حالة من الركود في كافة مناحي الحياة، ومنها التعليم، وبوفاة زيدونج عام 1976، قامت الصين باستئناف حركات الإصلاح بها، تعويضاً لفترة الركود والاضمحلال التي سببتها الثورة الثقافية، وبدأت حركات الإصلاح بعمل خطة للتطوير الاقتصادي على يد عدد من المتخصصين في مجال الاقتصاد، والتي ساعد في إنجازها النمو الاقتصادي

المتسارع الذي حدث بالدول الاقتصادية المجاورة مثل: هونج كونج، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، كما أن الاقتصاد الحر بالدول المتقدمة كان له أبلغ الأثر على تنبه الصين لأهمية تبنى نظام الاقتصاد المتمركز حول السوق العالمية، ومن ثم ضرورة التفكير في مجالات جديدة للاقتصاد تنطلق من مفهوم المنافسة العالمية مع الدول الأخرى. (146)

وقد انعكست تلك الإصلاحات على كافة مناحي الحياة بالمجتمع الصيني، ومنها التعليم، الذي اتسقت توجهاته، وتوجهات الإصلاح الاقتصادي، والذي كان يسعى إلى الانفتاح على العالم من خلال إنتاج منتجات متميزة يرتضيها المجتمع العالمي، الأمر الذي لا يمكن أن يحدث إلا بناء على أسس علمية تقدم للطلاب بالمدرسة، ليكونوا قادرين على الإنتاج والممارسة الفعلية لنظرية علمية تؤدي إلى مخرجات متميزة تساعد على تحقيق التفوق والقدرة على منافسة المنتجات العالمية الموجودة على الساحة، بإعتبارها احد متطلبات عصر التميز.

بناء على ما سبق، اهتم الإصلاح التعليمي بالمجتمع الصيني منذ ذلك الوقت وحتى العصر الحالي بتحقيق عدد من الأهداف، إضافة إلى وضع مجموعة من الأهداف والأفكار الاستراتيجية التي ركزت في مجملها على تحقيق ما يلي: (147)

- العمل على تعميم فرص التعليم بجميع مراحلها للجميع، مع التركيز على ضرورة تعميم التعليم قبل الابتدائي.
- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للجميع وتقديم فرص التعليم للجميع بما يتلاءم وقدراتهم واحتياجاتهم.
- تقديم تعليم عال الجودة للطلاب، بما ينعكس على تخريج طالب يمتلك المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل.
- تحفيز الطلاب على استمرار تعلمهم عن طريق غرس مفهوم التعلم مدى الحياة داخل نفوسهم.
- مواكبة التغيرات والتطورات الحادثة بالمجتمع العالمي، ونقلها لعقلية الطلاب ليكونوا مؤهلين للاستجابة لتلك المتغيرات في المستقبل.

- تدعيم القيم الأخلاقية لدى الطلاب والتي منها احترام الثقافة الصينية واللغة القومية، واحترام كبار السن وآراء الآخرين، سواء من ذات المجتمع أو من مجتمعات أخرى أجنبية، والتعرف عليهم، والتواصل معهم، والاستفادة منهم، والتعاون معهم.
- العمل على تنمية جميع جوانب شخصية الطالب؛ الروحية، والعقلية، والجسمية، والأخلاقية، من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وبناء كفاية الطالب، وتهيئته لتولي مسؤوليته في قيادة التنمية لمجتمعه.
- الاهتمام بتدعيم قيم العمل لدى الطلاب، وتقدير قيمة العمل اليدوي. بناء على ما سبق، يتضح أن التنمية المنشودة بالمجتمع الصيني لم تركز على قطاع واحد فقط من قطاعات المجتمع، بل امتدت لتشمل التعليم باعتباره الأساس الذي تبنى عليه التنمية بالقطاعات الأخرى كافة، بل والواضح بالنظر إلى تلك الأهداف، الاهتمام بالعمل اليدوي، وتدعيم الاتجاهات الإيجابية لدى الطلاب نحوه، الأمر الذي ظهر جلياً بالمدارس بمراحلها كافة على وجه العموم، والمرحلة الثانوية على وجه الخصوص، على اعتبار أنها المرحلة التي يكون فيها الطالب على أعتاب تحديد مستقبله المهني، ومن ثم فهي أنسب المراحل التي يكتسب خلالها القيم التي تمكنه من العمل والإنتاج.

#### القسم الخامس: التعليم الثانوي في السويد: دراسة وصفية تحليلية.

يتناول هذا الجزء من البحث واقع التعليم الثانوي بالسويد، الذي يطلق عليه المدرسة الثانوية العليا Upper Secondary School، ويطلق عليها أيضاً اسم المدرسة الشاملة Comprehensive School، ويلتحق بها الطلاب من سن 17-19 عام، وأهم ما يميز تلك المرحلة التحاق الطلاب ببرامج موجهة مهنيًا Vocationally Oriented Programs، يقضي فيها الطالب 50% من إجمالي الوقت المخصص للدراسة، ويهدف إلى تدريب الطلاب بشكل عملي على ممارسة الحقائق النظرية التي يدرسونها كافة<sup>(148)</sup>، الأمر الذي يوضح الارتباط بين الجانب النظري، والعملي، والاهتمام بالمواصفات الأساسية للخريج، والتي عليها أن تتفق ومتطلبات سوق العمل. كما يلقي الضوء على مجموعة من القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على التعليم الثانوي بالسويد.

## أولاً: فلسفة المدرسة الثانوية العليا وأهدافها بالسويد:

تنطلق فلسفة التعليم الثانوي العام بالسويد من أنه المرحلة التي تقدم للطلاب أساساً قوياً يؤهلهم للالتحاق بالعمل، والقيام بدراسات عليا وأبحاث تخدم المجتمع، مما يساعدهم على تنمية ذاتهم، والمشاركة الفعالة في الحياة والمجتمع المحيط<sup>(149)</sup>، كما تؤكد فلسفة المدرسة الثانوية العليا بالسويد على ضرورة تحقيق قيم الديمقراطية والعدالة، التي تتلخص في الاعتراف بحق كل فرد في الحصول على فرص التعليم مهما كانت الظروف التي نشأ بها، بالإضافة إلى التأكيد على أن المهاجرين لهم ذلك الحق نفسه؛ ومن ثم أكدت فلسفة التعليم أيضاً على ضرورة احترام قيم الآخرين، بالإضافة إلى ضرورة احترام البيئة المحيطة، ومن أهم ما تؤكد عليه تلك الفلسفة التأكيد على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء، وتنمية قيم المسؤولية تجاه المجتمع والتسامح مع أعضائه كافة، وأشارت تلك الفلسفة إلى الدور الذي تقوم به المدرسة وأعضاؤها كافة في ترسيخ تلك القيم في عقول طلاب تلك المرحلة على وجه الخصوص؛ لما بلغوه من درجات النضج، وتفهم الغاية العظمى التي تكمن وراء ممارسة تلك القيم.<sup>(150)</sup>

ولعل تركيز فلسفة المرحلة الثانوية العليا على ثلاثة مناحي أساسية، -هي الالتحاق بعالم العمل، وإكمال دراساتهم العليا التي تتبلور في قيامهم بأبحاث تفيد مجتمعهم، والمشاركة الفعالة في الحياة والمجتمع- يؤكد ما لهذه المرحلة من دور في تكامل شخصية الطالب، وإدراك أهمية ما سيقوم به من أعمال للمجتمع فيما بعد، كما أن التأكيد على قيم المساواة والديمقراطية والعدالة كانت النواة الأولى لظهور نمط المدرسة الشاملة، وذلك لإتاحة الفرصة للجميع للحصول على ذات الفرص التعليمية، وبالتالي التمكن من تحقيق متطلبات المجتمع المحلي والعالمي.

وتهدف المدرسة الثانوية العليا بالسويد إلى تحقيق ما يلي:<sup>(151)</sup>

- استخدام طرق وأساليب تدريسية من شأنها رفع مستوى الممارسة الديمقراطية داخل الفصل، ومن ثم المدرسة والمجتمع فيما بعد.

- اعتبار المدرسة الثانوية العليا مؤسسة تسمح بمشاركة الطلاب في الأمور التي تتم داخلها وخارجها كافة، على اعتبار أنهم كائنات فعالة، لها الحق في المشاركة وإبداء الرأي.
- تمكين الطلاب من المهارات الأساسية اللازمة للممارسة الديمقراطية الإيجابية، واحترام آراء الآخرين.
- تدعيم ثقة الطلاب بأنفسهم، وإرادتهم وقدرتهم على التعلم مدى الحياة.
- تحقيق أكبر درجات المساواة بين الطلاب في الحصول على فرص التعليم المتاحة، وإعطاء الطلاب الحرية الكاملة في اختيار ما يشاءون من تخصصات وفقاً لقدراتهم، واحتياجاتهم.
- كما تهدف المدرسة الثانوية العليا بالسويد إلى تحقيق ما يلي: (152)
- تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل لشخصية الطالب، فالتنمية لا تقتصر على الجانب العقلي فقط، بل تمتد إلى الجانب النفسي والجسمي والروحي على حد سواء.
- تلبية احتياجات سوق العمل، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاجية للسوق المحلي والعالمي.
- التمكين من المهارات الأساسية التي يحتاج إليها المجتمع العالمي، والتي منها تقبل الثقافات الأخرى، والتسامح مع غير المألوف منها.
- تمكين الطلاب من مهارات اكتساب المعرفة، والتفكير الإبداعي، والناقد لتهيئة الطلاب للانضمام لمجتمع المعلومات.
- تشجيع الطلاب على امتلاك مهارات التعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة. وبالنظر إلى الأهداف السابقة، يتضح أن الاهتمام بمتطلبات سوق العمل، وتوقعات أصحاب العمل عن الخريجين، وإعداد الطلاب لتلبية تلك المتطلبات، هو أحد الأهداف الأساسية التي جعلت لنظام التعليم السويدي موقعاً ومكانةً متميزة؛ إذ أن إعداد الطلاب لالتحاق بسوق العمل جانب هام يتغلب على إحدى المشكلات الاقتصادية الهامة، ألا وهي البطالة، التي قد تؤثر سلباً على الاقتصاد، كما أن الاهتمام بالبعد المحلي والعالمي، يسهم في إعداد الطالب للاندماج في المجتمع العالمي، وتقبل فكرة المنافسة، والاندماج فيها، بناء على



تمكنه من المهارات التي تمكنه من تلك المنافسة مع مخرجات النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم.

### ثانيًا: إدارة مرحلة الثانوية العليا وتمويلها في السويد:

على الرغم من أن الفترة السابقة لعام 1990م كانت المدارس الثانوية العليا المحلية السويدية تعمل تحت القواعد والتعليمات القومية الصارمة في إطار مركزي، وتتسلم التمويل من الحكومة القومية لتغطية أجور المعلمين، وكذلك عليها أن تتبع المنهج القومي - باستثناء بعض المدارس المستقلة ذات التمويل الخاص - إلا أن نظام التعليم العام - وخاصة المدرسة الثانوية العليا - قد تبدل؛ حيث تم إعطاء سلطات واسعة للسلطات المحلية في إدارة مدارسها، وكذلك مسئولية تمويل كاملة لهذه المدارس. (153)

وهذا يعني أن تطبيق نظام لامركزي في إدارة التعليم العام في السويد قد ساعد السلطات المحلية على أن تمتلك صلاحيات واسعة في إدارة شؤون المدارس، وتوفير الموارد كافة التي تساعد على تحقيق أهدافها، ومن ثم أصبحت الحكومة تقوم بدور إشرافي كواضع للمعايير الأكاديمية لكل المدارس والإشراف على أتباعها وتطبيقها بشكل فعال.

وفي ذات الإطار الداعم لتطبيق اللامركزية في إدارة التعليم العام في السويد، وخاصة المدرسة الثانوية العليا، طبقت السويد عام 1992م الإصلاح القائم على الاختيار المدرسي School Choice، الذي بموجبه أصبحت السلطات المحلية ملتزمة بتوفير تمويل للمدارس المستقلة، وأصبح أولياء الأمور -طبقاً لهذا الإصلاح- لديهم الحق في اختيار المدرسة التي يرغبون في إلحاق أبنائهم بها، الأمر الذي ساعد على إيجاد نوع من التنافس بين هذه المدارس بعضها البعض لزيادة معدلات القبول بها. (154)

كما أنه في إطار اللامركزية، أصبح للمعلم الحق في اختيار الكتاب المدرسي الذي يُدرس للطلاب، كما أن لديه الحق في اختيار الموضوعات التي يرى أنها ملائمة لتحقيق الأهداف التي تسعى تلك المرحلة إلى تحقيقها؛ مما يؤكد على التشابه في المهارات التي يكتسبها الطلاب المتخرجون من تلك المرحلة؛ نظرًا للاتفاق على الأهداف العامة التي تسعى إلى تحقيقها. (155)

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن تطبيق اللامركزية في إدارة التعليم العام في السويد وخاصة المدرسة الثانوية العليا قد أعطى فرصة أكبر وأوسع للسلطات المحلية والمدارس لإدارة شئونها بما يتلاءم وظروف بيئتها المحيطة، وذلك من خلال التخطيط لما تقدمه من خدمات وبرامج، واختيار المقررات والموضوعات التي تتلاءم واحتياجات المستفيدين من خدماتها سواء كانوا أوليين أو ثانويين، فضلاً عن أنها أتاحت فرصاً أكبر لاختيار الآباء من بين المدارس التي يرغبون في إلحاق أبنائهم بها في ضوء جودة ما تقدمه من خدمات تلبي احتياجاتهم ورغباتهم، الأمر الذي فتح مجالاً واسعاً للتنافسية بين المدارس في تسجيل أعلى معدلات قبول بها.

ولا تعد السلطات المحلية وخاصة المجلس الإقليمي هو السلطة الرسمية المسؤولة عن إدارة هذه المدرسة الثانوية العليا فقط، بل عن نظام تمويل التعليم العام؛ حيث إن تكاليف مكان الطالب في أشكال التعليم العام كافة، ومن بينها المدرسة الثانوية العليا - من رواتب المعلمين، والنقل من المدرسة وإليها، وتكلفة المواد المستخدمة في التدريس، وكذلك وجبات المدرسة، والخدمات الطلابية والإدارية ورفاهية الطلاب - تتنوع وتتنوع بين المدارس والسلطات المحلية. (156)

بمعنى آخر، إن التعليم في المدارس العامة السويدية يعد مجاني بالنسبة للطلاب أو المشتركين فيه، ويتم تمويله كلياً من قبل السلطات العامة. ويتم توفير التمويل من مصادر متعددة، هي الحكومة بما تتضمنه من السلطات القومية والمحلية، ورسوم الطلاب، أو المصروفات التي يدفعها أولياء الأمور، وكذلك التبرعات والهبات التي يدفعها أولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلي كمشاركة في تمويل التعليم، ويتم توزيع هذه الأموال من قبل السلطات المحلية نفسها من أصل دخول الضرائب المحلية، بالإضافة إلى منحة الحكومة للسلطات الإقليمية، والتي تتصل بنظام خاص متساوي يهدف إلى إيجاد ظروف تمويل متساوية لكل السلطات الإقليمية والمجالس المحلية، بالإضافة إلى ذلك هناك تمويل خاص في شكل منح هادفة ومحددة للمبادرات التطويرية الخاصة من جانب الدولة. (157)

وتتعدى نسبة حضور الطلاب بالمدارس الثانوية السويدية التي يتم تمويلها من قبل الحكومة (مصادر تمويل رسمي) حوالي 98%. أما نسبة حضور الطلاب بهذه المرحلة بالمدارس الحكومية التي يتم إدارتها من جانب الحكومة فتمثل 90% في حين تمثل نسبة حضور الطلاب بالمدارس الخاصة حوالي 10% فقط. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المدارس الثانوية العليا بالسويد بها نسبة مشاركة عالية من المجتمع في الإدارة تصل إلى 90% وكذلك التمويل لتمثل 100%. (158)

في ضوء ما سبق، يتضح أن تطبيق السويد للنظام اللامركزي في إدارة مؤسسات التعليم وتمويلها كافة -ومن بينها المدرسة الثانوية العليا- يساعد هذه المدرسة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وذلك في ضوء ما يتيح هذا النظام من حرية لكل مدرسة في إدارة شئونها المالية والتدريسية، واتباع الاستراتيجيات التي تراها مناسبة لدعم مشاركة الآباء وأعضاء المجتمع المحلي والمهتمين بالتعليم في جوانب إدارية، وتوفير موارد مالية إضافية تمكنها من تقديم خدمات وبرامج تتسم بالجودة في السوق التعليمي الجديد القائم على المنافسة والتميز.

### ثالثاً: نظام الدراسة:

تحتل المدرسة الثانوية العليا بالسويد موقعاً متميزاً، وذلك لما لها من طبيعة خاصة، جعلت لها نظاماً يختلف عن نظام المدرسة الثانوية التقليدية، وتسمى تلك المدرسة بالمدرسة الشاملة، وقد أطلق عليها هذا الاسم لأنها تضم عدة مسارات تجمع بين الدراسة النظرية، والعملية المهنية، ولعل السبب الأساسي في الاهتمام بهذا النمط، واعتباره النمط الأساس للدراسة بالسويد، هو الاهتمام بإلغاء التمايزات، والثائية في التعليم فجميع الخريجين هم خريجو مدرسة واحدة، على الرغم من اختلاف تخصصاتهم.

وقد اهتم البرلمان السويدي بتقديم هذا النمط من المدارس، ونشره بالأراضي السويدية منذ عام 1991، وذلك لتجنب التمايزات التي أفرزها النظام القديم، الذي كان يقسم التعليم الثانوي إلى المدرسة النظرية، التي تستمر الدراسة بها لمدة ثلاث سنوات، والتعليم الثانوي المهني، الذي تستمر الدراسة به لمدة عامين

فقط، وقد تنبته السلطات التربوية السويدية إلى ضرورة إلغاء هذا التمايز، وإعطاء اهتمام أكبر للتعليم المهني، والتدريبات العملية، وتحقيق المساواة والعدالة بين خريجي المسارات العملية والنظرية.<sup>(159)</sup>

ولعل تنبته السلطات التربوية السويدية إلى ضرورة إحداث هذا التغيير في نظام الدراسة بالمدرسة الثانوية العليا، اهتمامًا بالتعليم المهني، يدل على الاهتمام والتنبه إلى أهمية الجانب التطبيقي، والتدريبات والممارسات العملية التي يجب أن تصاحب المعرفة النظرية التي يحصل عليها الطلاب، وذلك تأكيدًا على الارتباط بين المعارف من ناحية، والتمكن من المهارات التي يتطلبها سوق العمل من ناحية أخرى، الأمر الذي يضمن للطلاب الالتحاق بفرص عمل ملائمة، يحرزون فيها النجاح، ويحققون إنتاجية عالية.

وكان يقدم للطلاب بالمدرسة الشاملة Gemenysum في بداية ظهورها بالسويد 14 مسارًا دراسيًا، ثم تم زيادتها إلى 17 مسارًا تعليميًا فيما بعد، تجمع دراستهم بين الجانب النظري والتطبيقي، وهذه المسارات هي: رعاية الأطفال، والتشييد، والهندسة الكهربائية، والطاقة، والفنون، وهندسة السيارات، والأعمال والإدارة، والحرف اليدوية، والمطاعم والفنادق والسياحة، وتكنولوجيا الصناعة، والتغذية، والإعلام، والمصادر الطبيعية، والرعاية الصحية، كما أُضيف للمسارات السابقة، مساران أكاديميان هما العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية،<sup>(160)</sup> كما يعتبر برنامج التكنولوجيا والمساران الأكاديميان السابقان، مسارات تحضيرية على الطلاب الالتحاق بها للقبول بمؤسسات التعليم العالي، وعلى الطالب أن يقضي حوالي 2500 ساعة معتمدة في كل مسار دراسي يقوم باختياره، عليه أن يقوم باستيفائهم على مدار 3، أو 4 سنوات، وذلك حسب قدرته على الوفاء بالمقررات الدراسية المتاحة في كل مسار دراسي.<sup>(161)</sup>

وبالنظر إلى مسميات تلك المسارات، حتى الأكاديمي منها، يتضح مدى ارتباطها باحتياجات سوق العمل، ليس على مستوى المجتمع السويدي فحسب، إنما على مستوى المجتمع العالمي أيضًا، كما أن إضفاء الجانب العملي التطبيقي على تلك المسارات، أعطاها مزيدًا من الأهمية، وجعلها أكثر ارتباطًا بالممارسات الفعلية التي تتم بمواقع العمل الفعلية، مما يمكن الطلاب -وهم لا

يزالون في مرحلة الدراسة- من المهارات العملية التي تحتاجها مواقع العمل، ومن ثم يؤهلهم ذلك للالتحاق بسوق العمل، وتحقيق إنتاجية عالية في مواقع العمل التي يشغلونها.

وإيماناً بالأهمية القصوى لتلك المرحلة التعليمية يلتحق حوالي 98% من جملة الطلاب المتخرجين من التعليم الإلزامي السويدي بالمدرسة السويدية الشاملة، وعلى الرغم من ارتفاع تلك النسبة إلا أنه يقدم للطلاب خدمات تعليمية متميزة، مع الوضع في الاعتبار أن للطلاب الحق في الممارسة الفعلية لكل المعلومات النظرية التي حصلوا عليها داخل قاعات الدراسة، في الممارسة الفعلية، ليس فقط داخل المعامل المدرسية، أو الورش، إنما داخل مواقع العمل الحقيقية؛ حيث يُتاح للطلاب الحضور داخل المصانع، والمطاعم، والشركات المختلفة لممارسة تدريب عملي فعلي على الممارسات المهنية، وتحقيق الشعور بالألفة مع مواقع العمل.<sup>(162)</sup>

وتتيح المدرسة الثانوية الشاملة بالسويد لأصحاب الأعمال والشركات الحضور للمدرسة، لعمل لقاءات ومنتديات بينهم وبين الطلاب، يختارون خلال تلك المنتديات عددًا من الطلاب للعمل في شركاتهم ومصانعهم بشكل رسمي، في مدة لا تقل عن 15 أسبوع، يتقاضون خلالها أجرًا رمزيًا عن أعمالهم، ويتمكنون من المهارات اللازمة للقيام بالعمل بتلك الشركات والمصانع.<sup>(163)</sup>

بناء على ما سبق، تخصص السلطات التربوية السويدية، بالتعاون مع الشركات والمصانع برنامجًا تدريبيًا رسميًا لتوظيف الطلاب، وتدريبهم أثناء فترة دراستهم، ويطلق على هذا البرنامج اسم التمهين الرسمي Formal Apprenticeship، وتعتبره وسيلة لتجنب تسرب الطلاب عن إكمال الدراسة بعد إنهاء تعليمهم الإلزامي، كما أنه وسيلة لتحقيق التآلف مع موقع العمل، وتمكينهم من المهارات الأساسية التي تتطلبها مواقع العمل. وللطلاب الحرية الكاملة في تحديد ساعات العمل التي يستطيع قضاؤها داخل المصانع والشركات، بشرط ألا تقل تلك الفترة عن 15 أسبوع كما سبقت الإشارة، ويحصل الطلاب على نسبة من الأرباح مقابل ما يقومون به من أعمال.<sup>(164)</sup>

يتضح من خلال ما سبق، أن الاهتمام بالتدريب العملي، هو أهم ما يميز نظام الدراسة بالمدرسة الثانوية العليا بالسويد، وأن إضفاء الرسمية عليه تتيح له قدرًا أكبر من الأهمية، للطلاب، والمصانع والشركات، والمدارس أيضًا، كما أن إتاحة الفرصة الكاملة للطلاب للبقاء في مواقع العمل، تعطيهم قدرًا من الحرية في تحديد فترات بقائهم بها، وكذلك يشعروهم تقاضيمهم أجرًا على الأعمال التي يقومون بها بجدية العمل، ويجعلهم مسئولين عن النتائج، والمخرجات التي يسهمون في إنتاجها.

ويدرس الطلاب المقيدون بالمدرسة الثانوية العليا كافة مجموعة من المقررات المحورية Core Subjects، وذلك بغض النظر عن المسار الذي اختاروه، وتلك المقررات هي: اللغة الإنجليزية، والتاريخ، والتربية الرياضية والصحية، والرياضيات، والعلوم، والدين، والدراسات الاجتماعية، واللغة السويدية كلغة أولى للسويديين الأصليين، واللغة السويدية كلغة ثانية لغير الناطقين بها. (165)

ويراعى الوزن النسبي للمقررات الدراسية في الجدول الدراسي اليومي، بحيث لا تغطي مادة دراسية على الأخرى، وبحيث تكون ذات الأهمية للمقررات الدراسية كافة التي يدرسها الطلاب، ويقضي الطلاب بالمدرسة الثانوية العليا ثلاث سنوات، قد تمتد إلى أربع سنوات في بعض المسارات المقدمة بالمدرسة، ويتاح للطالب قدرًا كبيرًا من الاختيار من بين المقررات التخصصية التي يضمها كل مسار، وذلك إذا شعر أن ذلك المقرر يضيف إليه بعض المعلومات التي يحتاج إليها، كما يستطيع أن يدرسه لتعويض النقص في تقديره النهائي. (166)

ولعل إتاحة الفرصة للطلاب لاختيار ما يشاءون من المقررات الدراسية التي يرغبون دراستها، بناء على نظرتهم لتلك المقررات، والأهمية التي يرون أنها تحققها لهم، يحمل الطالب المسؤولية نحو تحديد مساره المهني، والقدرات والمهارات التي يرغب في التمكن منها، مما يعطيه الفرصة لتحمل مسؤولية اختياره في الحياة العملية فيما بعد.

- وتهدف المقررات الدراسية المحورية، بالتعاون مع المسارات الدراسية المتاحة للطلاب إلى تحقيق عدد من الأهداف، لعل من أهمها ما يلي: (167)
- مساعدة الطلاب على اكتساب المعرفة الأساسية، واستخدامها في مواقعها الملائمة.
  - تمكين الطلاب من أن يكونوا مواطنين مسؤولين في المجتمع المحلي والعالمية.
  - تهيئة الفرصة للطلاب للانضمام لعالم العمل، وذلك بناء على احتياجاتهم وقدراتهم.
  - تشجيع الطلاب على تنمية أنفسهم ذاتيًا للحصول على مزيد من المعرفة.
  - إمداد الطلاب بالقيم والعادات والتقاليد الملائمة لتهيئتهم للمشاركة الفعالة في المجتمع المحلي والعالمية المحيط.
  - تنوع مصادر المعرفة التي يعتمد عليها الطلاب، ومن ثم تنوع المعارف التي يحصل عليها الطلاب.
  - مواكبة كل جديد في مجالات المعرفة المختلفة، وذلك استجابةً لمتطلبات العصر الحديث.
  - تنمية قدرة الطلاب على التفكير الإبداعي، والابتكاري، والناقد، وتدريبهم على استخدام أسلوب التفكير المنطقي للوصول إلى نتائج وحلول منطقية.
  - إعداد الطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، أو مؤسسات عالم العمل.
  - إدراك قضايا البيئة المحيطة، والاقتناع بأهمية التدويل، والتعاون والتفاعل مع الآخرين.
  - تشجيع الطلاب على قيادة مبادرات حل المشكلات الخاصة بمجتمعهم المحلي والعالمية.

- زيادة وعي الطلاب بدورهم الهام في المجتمع المحلي والعالمية، وتشجيعهم على اختيار نمط الحياة الذي يتلاءم وقدراتهم، واحتياجات المجتمع، والموازنة بينهما.
- تنمية مختلف جوانب الشخصية لدى الطلاب، من الناحية العقلية، والجسمية، والروحية، دون أن يطغى جانب على الآخر.
- تدعيم حرية الطالب، ورفع قدرته على الانتقال، وتحمل مسؤولية اختياره، وتطويرها لمصلحته ومصلحة المجتمع المحيط.
- رفع درجة تقدير الطالب لإنجازاته وقدراته، وتقدير إنجازات الآخرين أيضاً، والاستعداد للاستفادة منهم.
- تنمية قدرة الطالب على إنتاج مزيد من الخيارات، والبدائل، والمرونة في الانتقال بينها، وفقاً للظروف المتاحة.

وتوضح الأهداف السالفة، أن المقررات الدراسية بالمرحلة الثانوية العليا لها دور لا يمكن إغفاله في إعداد الطالب ليكون شخصية متكاملة، محلية، وعالمية، تدرك دورها بالمجتمع السويدي المحلي، والمجتمع العالمي، ذلك المجتمع الذي لا يحتاج إلى شخصية تقليدية، بل شخصية متفتحة، وقادرة على استيعاب التمايزات التي يتسم بها المجتمع، كما أن المقررات بهذا الشكل تجعل للطلاب الفرصة على منافسة الآخرين، وتحقيق إنتاجية عالية.

ويلاحظ أن الدراسة بالمدارس الثانوية العليا بالسويد تركز في مجملها على إطلاق اسم نظام المسارات الدراسية على نظام الدراسة بها، وذلك بدلاً من الساعات المعتمدة، ويعتبر ذلك النظام على الرغم من تقليدية مسماه، إلا أنه يركز على مدى الحرية المعطاة للطلاب، والتنوع والتعدد في المسارات المتاحة للدراسة، ولعل تركيز السويد على هذا الأمر من شأنه التأكيد على التميز الذي يتسم به نظام الدراسة هناك، بالإضافة إلى إعطاء الطابع العملي والمهني على شكل الدراسة، وربطها بسوق العمل.

ولعل الارتباط القوي بين احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية، وموضوعات المقررات الدراسية، والمسارات الدراسية المتاحة للطلاب، تعد دليلاً على الارتباط بين ما يتم بالمدرسة من ناحية، وبين متطلبات سوق العمل من



ناحية أخرى، فالتطورات التي طرأت على المسارات الدراسية المتاحة، وزيادة عددها إلى أن وصلت إلى 18 مسار، كانت رد فعل طبيعي لاحتياجات المجتمع السويدي والعالمية؛ الأمر الذي دفع السلطات التربوية السويدية إلى استحداث مسارات جديدة، استجابةً لمتطلبات المجتمع المحيط، وتحقيق أعلى معدلات التنافسية والإنتاجية.

**رابعاً: تقييم طلاب المرحلة الثانوية العليا، وسياسات القبول بالتعليم العالي بالسويد:**

يهدف نظام الامتحانات في السويد إلى تحقيق ثلاثة أهداف أو وظائف رئيسية هي: الاختيار (تيسير اختيار المقررات داخل المدرسة لدخول مؤسسات التعليم العالي)، وتوفير شهادة وتقرير لما حققه الطالب، وما عرفه، وما هو قادر على فعله، وأخيراً المحاسبية وما يرتبط بها من تقييم فعالية التعليم وأداء المدارس الثانوية، وتحفيز الطلاب والمعلمين على الأداء بشكل أفضل.<sup>(168)</sup>

ووفقاً لهذا النظام يجب أن يجتاز طلاب المدرسة الثانوية اختباراً مقنناً لقياس القدرات Scholastic Aptitude Test أو SWE SAT الذي تتم إدارته عن طريق الهيئة القومية للتعليم العالي والوزارة. ويتم تقييم الطلاب بشكل مستمر من خلال منحهم درجات على إكمالهم كل مقرر على حدة، ويتم تطوير اختبارات قومية في مواد بعينها (محددة)، ولا يوجد اختبار نهائي يتم دخوله، بل يتم إعطاء شهادة مغادرة المدرسة.<sup>(169)</sup>

وهذا يعني أن نظام الامتحانات المرتبط بالمدارس الثانوية العليا بالسويد ليس هدفاً في حد ذاته لكنه وسيلة فعالة يتم في ضوئها تيسير عملية اختيار الطلاب للمقررات الدراسية، وكذلك تقييم ما تعلمه الطلاب بهذه المرحلة، بالإضافة إلى كونه الأساس في المحاسبية على المستويين الفردي والتنظيمي في ضوء ما تم وضعه من أهداف مرتبطة بتحقيق الجودة والتميز.

وحتى تتحقق الجودة في عملية الامتحانات، فإن الهياكل على المستويات كافة - وخاصة داخل المدرسة الثانوية العامة - اهتمت بتعيين الأفراد المسؤولين عن الاختبارات والامتحانات وتدريبهم، وتطوير ثقافة يتحمل في إطارها الجميع المسؤولية لتحسين مستوى الجودة وضمانها، وكذلك بناء نظام داخلي فعال

لضبط الجودة، بالإضافة إلى تصميم العدل والشفافية وتطبيقهما في النتائج. (170)

وتمتلك السويد نظامًا أكثر وحدة للقبول بالتعليم العالي عن أي دولة أخرى؛ حيث توجد قواعد القبول القومية في قانون التعليم العالي، ويتم تناول هذه القواعد والتعليمات ومتابعتها بواسطة سلطات التعليم العالي السويدية. وتتعدد معايير القبول بمؤسسات التعليم العالي السويدي، وذلك في ضوء السياسات التي تم وضعها بعد الإصلاحات التي تم تطبيقها، وكذلك لما هدف إليه قانون التعليم العالي 1993م، من تقليل التأثير الكلي للحكومة المركزية، والتوجه نحو تطبيق اللامركزية؛ حيث أصبحت مسؤولية القبول والاختيار للجامعات والكليات الجامعية<sup>(171)</sup>، وهذا يعني أن سلطات التعليم العالي السويدية هي المسؤولة عن عملية وضع معايير القبول القومية والقواعد والتعليمات ومتابعتها بمؤسسات التعليم العالي، أما القبول والاختيار فهو منوط بالجامعات والكليات الجامعية وفق احتياجاتها ومتطلباتها في كل عام دراسي.

وتعد المعرفة المسبقة مطلبًا أساسيًا للقبول بالتعليم العالي، فهؤلاء الذين يمتلكون المعرفة المطلوبة مؤهلين للدخول، ويمكن أن تكون متطلبات الدخول عامة أو خاصة؛ فالمتطلبات العامة تطبق على المقررات والبرامج الدراسية كافة في التعليم العالي، أما الخاصة أو الإضافية فهي مطلوبة للعديد من المقررات والبرامج، وتقوم معايير الاختيار بشكل أساسي على نتائج/ درجات اختبار مغادرة المدرسة (الاختبار السويدي المقنن لقياس القدرات) Aptitude Test Scholastic، ويكفل القانون أو التشريع الخاص بالتعليم العالي وضع متطلبات الدخول العامة التي يتم تطبيقها على جميع المقررات والبرامج، وكذلك وضع جميع معايير الاختيار التي يمكن استخدامها في قائمة، كما تحتوي أيضًا على التعليمات والقواعد الخاصة بتقييم الدرجات النهائية للمدرسة<sup>(172)</sup>، بمعنى آخر أن شغل حوالي ثلث الأماكن في أي برنامج جامعي على الأقل قائمة على درجات هذا الاختبار، والثلث الثاني من الأماكن قائمة على درجات الطالب في المدرسة الثانوية العليا. كما تضيف بعض المؤسسات متطلبات أخرى لبرنامج

بعينها (تتطلب اكتساب مهارات خاصة)، وهذا لا يطبق على أكثر من 10% من الأماكن المتاحة بهذه المؤسسات في عام دراسي ما. (173)

باستقراء ما سبق، يمكن القول إن هناك تنوعاً في المعايير التي يتم على أساسها قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي السويدية، وأن هذا التنوع يمثل فرصة أفضل للجامعات ومؤسسات التعليم العالي من اختيار الطلاب ذوي المهارات والقدرات التي تتناسب وأهداف كل جامعة وكلية، ويقلل من احتمالات الرسوب والتسرب التي تتواجد في حال اعتبار الاختبارات التحريرية في نهاية المرحلة الثانوية العليا هي المعيار الوحيد في قبول الطلاب بها.

#### خامساً: تدريب معلمي المدرسة الثانوية العليا بالسويد:

تولي السلطات التربوية السويدية اهتماماً خاصاً بتدريب معلمي المرحلة الثانوية العليا، خاصةً بالأونة الأخيرة، إذ أصبح يُطلب من المعلم عدداً لا نهائياً من الوظائف، وعليه تحقيق عدد من الأهداف، إذ فرض هذا العدد اللانهائي من الأهداف على السلطات التربوية أن تتولى تدريب هذا المعلم، لتكون لديه القدرة على تحقيق تلك الأهداف بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة والفاعلية، فأصبح المعلم مسؤولاً أكثر من ذي قبل عن تهيئة الطلاب لتولي مسؤولية العالم المحيط، ومن ثم أصبح عليهم تهيئة المخرجات التعليمية للوفاء بمتطلبات سوق العمل، وتولي بعض المسؤوليات الإدارية بالمدرسة، وتقويم الطلاب، وتقويم المدرسة، وتكوين فرق العمل، والإشراف على الأنشطة المدرسية، وتنفيذها،.... إلخ. (174)

بناء على ما سبق، يتضح أن تتبها السلطات التربوية السويدية لأهمية دور المعلم، وخاصةً في الأونة الأخيرة، دليل على الاقتناع بما له من دور هام في تشكيل عقلية الطلاب، وتوجيههم نحو الطريق المهني الصحيح، الأمر الذي يساعدهم على إفادة المجتمع السويدي.

وتهدف برامج التدريب المقدمة لمعلمي المرحلة الثانوية العليا إلى تحقيق ما يلي: (175)

- تنمية المهارات الأكاديمية والمهنية للمعلمين، وتمكينهم من القيام بمتطلبات ووظائفهم على أكمل وجه.

- الوفاء بمتطلبات المجتمع المحيط، التي تزداد باستمرار نتيجة للتطور الطارئ بالمجتمع.
  - إكمال المعارف والمهارات المقدمة للطلاب المعلمين أثناء دراساتهم بكليات إعداد المعلمين، وتحديثها، والبناء عليها وإثرائها.
  - تأهيل المعلمين للتعامل مع القضايا المختلفة، التي فرضت وجودها على الساحة العالمية كالتعامل مع الجنسيات المختلفة، والتمكن من مهارات التدريس المختلفة للمواد الدراسية المختلفة، وربط المهارات النظرية بالعملية، ومساعدة الطلاب على اختيار المسار الوظيفي الملائم لاحتياجاتهم،...إلخ.
  - تشجيع المعلمين على الاستمرارية في التعلم، وإكسابهم مهارات التعلم مدى الحياة.
  - إكساب المعلمين المهارات التي تمكنهم من جعل تدريسهم جذاب للطلاب، بمعنى ربط المعلومات النظرية التي يحصل عليها الطلاب بالحياة الواقعية التي يعيشها الطلاب.
  - تنمية المهارات القيادية لدى المعلم، تلك التي تمكنه من قيادة الفصل، وزيادة قدرته على إقناع الطلاب والتأثير في شخصياتهم.
- كما تفيد برامج تدريب المعلم فيما يلي: (176)
- تنمية وعيه بأهمية وظيفته، ودوره في بناء شخصية طلابه.
  - زيادة إدراك المعلمين لوظيفتهم، وتأثيرها في نفوس الطلاب.
  - تدعيم الشعور الإيجابي له تجاه طلابه.
  - تدعيم اهتمامه بحاجات الطلاب وميولهم.
  - زيادة الاهتمام بالطلاب ومن ثم تحسين نتائجهم النهائية.
- بالنظر إلى تلك الأهداف، يتضح أن أهداف برامج التدريب تركز -في مجملها- على إثراء المهارات الأكاديمية الخاصة بمجال تخصص المعلم، والمهارات المهنية الخاصة بدوره الإداري، بالإضافة إلى إكسابه مهارات التعلم مدى الحياة، مما يحفزه على اكتساب مزيد من المعارف التي تثري تخصصه، ومهاراته، بالإضافة إلى تدريبه على أن يكون تدريسه جذاب للطلاب، مما

يجعل التدريس خبرة مفيدة للطلاب، تساعد على ربط المعارف النظرية، بالمهارات العملية المطلوبة بسوق العمل.

وتتنوع برامج تدريب معلمي المرحلة الثانوية العليا بين السيمينارات البحثية التي يتم عقدها بالمدارس تحت اسم التدريب في مواقع العمل Training based Place، وكذلك برامج التدريب عن بعد Distance Training Programs التي تتبع الجامعات السويدية، وتقدم للمعلمين غير القادرين على الانتظام في الدراسة، نظرًا للأعباء التدريسية، والمحاضرات عن طريق الفيديو كونفرانس Video conference Lectures، التي يتم عقدها بمراكز الدراسة التابعة للجامعات University Study Centers، والتي يقابل فيها المعلمون المتدربون أساتذة الجامعة، ويتبادلون الأسئلة والخبرات، كما يلتقي المعلمون المتدربون بالمدرسين في مكان واحد وجها لوجه، وتقدم المعلومات التي ترتبط بتدريب المعلمين في شكل محاضرات مباشرة، تتخللها مناقشات وورش عمل ورحلات تدريبية لمدارس أخرى Training Trips، بغرض تبادل الخبرة بين المعلمين وبعضهم. (177)

ويلتحق معلمو المرحلة الثانوية العليا ببرامج تدريبية لتدعيم قدراتهم الأكاديمية، الخاصة بمجال تخصصهم، والعمل التدريسي، فيتمكن المعلمون خلال هذا البرنامج من استخدام الوسائل التدريسية المختلفة، وممارسة الأنشطة مع الطلاب وتقويمهم، ومعرفة نقاط الضعف والقوة في أدائهم، وتحقيق الأهداف التدريسية، ووضع الامتحانات التي تقيس المستويات الأكاديمية للطلاب. (178)

ومن أهم البرامج التدريبية الموجهة لمعلمي المرحلة الثانوية العليا: برنامج تربية حقوق الإنسان لدى الطلاب Human Rights Education، الذي يهدف إلى تدريب الطلاب على العيش مع طلاب من جنسيات مختلفة في سلام وهدوء، ويهدف البرنامج إلى ما يلي: (179)

- تدعيم احترام حقوق الإنسان وحياته لدى الطلاب، مما ينعكس على التعامل الإيجابي بين الطلاب أصحاب الجنسيات المختلفة.
- تدعيم وتنمية شعور الطلاب بأهمية الكرامة الإنسانية.

- تنمية مفاهيم التسامح والتفاهم، والمساواة بين الجنسين، والصداقة بين الأمم كافة لدى الطلاب.
  - تمكين الطلاب من المشاركة الفعالة في المجتمع العالمي، والخضوع لإرشادات القانون، وتوجيهاته.
  - تشجيع الطلاب على بناء جسور السلام، وتدعيمه في عقولهم.
- كما تقدم السلطات التربوية السويدية لمعلمي المرحلة الثانوية العليا عددًا من البرامج التدريبية، التي تساعدهم على إثراء مهارات الطلاب في تلك المرحلة، ومن تلك الموضوعات: القيادة المدرسية: مفاهيم وممارسات School Leadership: Concepts and Practices، السياقات المحلية والقومية National and Local Contexts، وهما عبارة عن برنامجين يقدمان للمعلمين لتمكينهم من المهارات الإدارية والقيادية، التي تتيح لهم الفرصة للقيام بدورهم الإداري داخل الفصل، وداخل المدرسة، كما أن تمكين المعلمين من مهارات القيادة تمكنهم من التحلي بمهارات الإقناع، والمشاركة، والتفاعل، وغيرها من المهارات، كما أنها تؤهل المعلم للتمكن من التعامل مع السياقات المختلفة للمجتمعات الأخرى التي تقطن بالمجتمع السويدي، الأمر الذي يتطلب من المعلم أن يكون على دراية كاملة بالسياق المجتمعي للمجتمع السويدي. (180)
- كما يلتحق معلمو المدرسة الثانوية العليا ببرنامج تدريبي لتنمية الاتجاهات الإيجابية للمعلمين تجاه طلابهم، وتنمية مشاعرهم الإيجابية نحو مهنة التدريس ونحو الطلاب في آن واحد، الأمر الذي يساعدهم على التعرف على حاجات الطلاب، واتجاهاتهم، ومهاراتهم المختلفة، الأمر الذي يتيح للمعلم فرص توجيههم مهنيًا في الاتجاه والمسار الوظيفي الملائم. (181)
- كما تقدم السلطات التربوية السويدية لمعلمي المرحلة الثانوية العليا برنامجًا للتمكن من استخدام التكنولوجيا الحديثة، التي تمكن المعلمين من استخدام الكمبيوتر، والشبكات، ووسائل الاتصال عن بعد، والتواصل مع الطلاب عبر الإنترنت، ومهارة تصميم مواقع الإنترنت، وغيرها من الأساليب التكنولوجية الحديثة التي تمكن المعلم من مهارات التواصل مع الطلاب عن بعد، وذلك لمتابعة الطلاب ليس فقط داخل المدرسة، ولكن أيضًا عبر

الإنترنت، مما يوسع مجال تأثير المعلم على الطلاب، ويجعله على دراية بحاجات الطلاب بشكل أعمق. (182)

مما سبق، يتضح أن برامج تدريب معلم المرحلة الثانوية العليا ركزت في مجملها على إكساب المعلم بعض المهارات الإدارية والأكاديمية التي ترتبط بتخصصه، بل ركزت أيضًا على الجوانب النفسية التي تساعد المعلم على تكوين الاتجاهات الإيجابية تجاه الطلاب، الأمر الذي من شأنه تحقيق مزيد من الترابط بين المعلم والطالب، كما أن تعارف المعلم وألفته بالساق الثقافي للمجتمع السويدي كان أحد الموضوعات التي لا غنى عنها بالنسبة له؛ حيث إنها تساعده على إدراك البيئة المحيطة، والتباين بينها وبين غيرها من البيئات الأجنبية الأخرى، الأمر الذي يساعده على تقبل الاختلاف والتباين بين أجزاء العالم المحيط.

وقد ساهمت عدة قوى وعوامل في تشكيل التعليم الثانوي في السويد، فجعلته يتخذ هذا الشكل، ومن تلك العوامل ما يلي:

• استقرار مناحي الحياة كافة وانعكاسها على الاهتمام بالسلام العالمي.

يقدر عدد سكان السويد وفقًا لتعداد عام 2012، بنحو 9.5 مليون نسمة، ويقدر المهاجرون من هذا العدد بنحو النصف، فطبيعة المجتمع السويدي -بقلة سكانه وثرواته الهائلة- جعلت منه مجتمعًا يشجع هجرة المتخصصين في مجالات مختلفة إليه للاستفادة من خبراتهم، ومساعدة السويد على استخراج ثروتها من باطن الأرض<sup>(183)</sup>، الأمر الذي أسهم في تحقيق جودة الحياة بالمجتمع السويدي، فانعكس ذلك على جودة الخدمات وارتفاع المستوى المعيشي للسكان، وتوفير وظائف متنوعة لهم، وتقديم خدمات تعليمية موسعة ومتميزة، بالإضافة إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات التي جعلت للمجتمع السويدي طبيعة متميزة، تجذب العديد من المهاجرين للاستمتاع بالمستوى المرتفع للخدمات المقدمة به. (184)

وتتسم السويد برخاء اقتصادي ملحوظ، بل وتسعى لتحقيق مزيد من هذا الرخاء باستمرار؛ حيث تسعى لمزيد من التجديدات في شكل الحياة الاقتصادية،

من خلال توفير عدد من الوظائف الجديدة والتميزة لقاطني المجتمع السويدي، مما يوفر لهم مستوى معيشيًا متميزًا، ويسهم في ذات الوقت في تحقيق مزيد من التنمية للمجتمع السويدي، بل أن قانون العمل بالسويد يتيح للوالدين العاملين 25% تفرغ بأجر مدفوع للعناية بالأبناء دون سن الثامنة، كما أن لسكان المجتمع السويدي كافة الحق في إجازة سنوية مدفوعة الأجر لمدة خمسة أسابيع للترفيه عن النفس والأسرة، بالإضافة إلى مبالغ تعويضية للآباء أو الأمهات الذين فقدوا عملهم بسبب العناية بأحد الأبناء الذين يعانون مرضًا معينًا لحين إيجاد وظيفة أخرى. (185)

وبالنظر إلى ما سبق، يلاحظ أن المجتمع السويدي مجتمع مستقر إلى حد ما، ويرجع السبب في ذلك إلى استقرار الحياة الاقتصادية، وارتفاع المستوى المعيشي للأفراد هناك، الأمر الذي انعكس على تقدير الحياة الأسرية، وتهيئة كل السبل لتدعيم الروابط الأسرية، وتذليل العقبات أمام تحقيق تربية صالحة وسليمة للأطفال، وتوفير رعاية والدية لهم، من أجل الحصول على مواطن سوي نفسيًا، وجسميًا، وعقليًا، قادر على تحقيق التنمية، ومواجهة العقبات التي تحول دون تحقيقها، دون التفرقة بين مواطن سويدي الأصل، وآخر مهاجر، فجميع الأجناس تسعى لتحقيق التنمية للمجتمع الذي تقطن به، وهو ما حرصت عليه السلطات السويدية؛ حيث تحرص على تدعيم شعور المهاجرين بالانتماء للمجتمع السويدي، ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية له.

ولعل استقرار أشكال الحياة المختلفة بالمجتمع السويدي، جعلها مجتمع جاذب للغالبية العظمى من المهاجرين للاستفادة بالميزات التي يتمتع بها سكان هذا المجتمع، الأمر الذي جعل للمجتمع السويدي طبيعة مختلفة؛ حيث يضم عددًا كبيرًا من المهاجرين من جميع أنحاء العالم، مما جعل السويد تربة خصبة للتباين، والتعدد الثقافي، والاختلاف، مما تطلب قدرًا من التواصل والتفاهم، والتسامح مع غير المألوف من ثقافات الغير، وقد استطاعت السلطات السويدية تحقيق قدر من الانسجام بين الفئات والأجناس المتباينة، التي جعلت تلك الأجناس تنظر إلى هذا الاختلاف على أنه إحدى السمات الأساسية للمجتمع السويدي، وذلك من خلال غرس قيم الديمقراطية، واحترام الرأي والرأي الآخر،



والاستعداد للتعاون والاستفادة من الآخرين، وتقدير قيمة الآخرين ومجهوداتهم. (186)

ونتيجة لذلك، أصبحت السويد إحدى المجتمعات التي تعتبر صورة مصغرة للعالم المأمول، الذي تتعدد فيه الأجناس، وتختلف فيه وجهات النظر والرؤى والتوجهات، ومع ذلك تظل الصداقة والمحبة والانسجام والتناغم والتعاون هي السمات المميزة لسكان أراضيه، فتغيب العنصرية السالبة، والتعصب الأعمى والصراع والخلاف، ويسود السلام مع النفس والآخرين، إذ أن هناك قناعة بأهمية العيش في سلام بين الأجناس المتباينة، وتسود القاعدة القائلة بأن الاختلاف يولد الثراء الإنساني، فما ينقص شخص أو جنس بشري يجده لدى جنس آخر، فيسود التكامل والاعتماد المتبادل بين البشر، الذي يعتبر اللبنة الأولى للسلام الإنساني العالمي.

• توفير فرص التعليم للجميع بالإضافة إلى جودة الخدمة التعليمية

#### المقدمة للطلاب.

يؤكد صناع السياسة بالسويد على ضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، الذي يشتمل على تحقيق التكافؤ والعدالة في فرص الحياة والوظائف المتاحة، وتحقيق المساواة في الحصول على فرص التعلم بين الأجناس المتباينة، وبين الذكور والإناث، إذ يعد مبدأي العدالة والمساواة القانون الأساسي الذي يحكم السياسات والممارسات التي تحكم المجتمع السويدي، وذلك نظرًا للتنوع والتباين الذي يتسم به هذا المجتمع، نظرًا لتعدد الأجناس المهاجرة إليه، فالتكافؤ في فرص التعليم منذ تعليم ما قبل الدراسة، وحتى المرحلة الثانوية العليا يعطي الطلاب الفرصة للحصول على أقصى ما تمكنهم منه قدراتهم، وفي ذات الوقت يضمن لهم عدالة حصولهم على فرص التوظيف بعد إنهاء دراستهم بالمرحلة الثانوية<sup>(187)</sup>، كما تم التأكيد على حرية كل مدرسة في تحديد محتويات المناهج الدراسية التي يدرسها الطلاب وفقًا لاحتياجاتهم وقدراتهم والخلفيات الثقافية التي أتوا منها، الأمر الذي يدعم استقلالية المدرسة التي تساعد في تحقيق التكافؤ والمساواة، فحرية الطالب في الاختيار بالنسبة للمقررات أو المدرسة التي يرغب في الالتحاق بها، يتيح للطلاب الفرصة لتدعيم قيم الديمقراطية وتحمل المسؤولية،

وذلك بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي أو رؤاهم السياسية أو جنسياتهم، أو أجناسهم، فالحد الفاصل هنا هو قدراتهم واحتياجاتهم واتجاهاتهم نحو وظيفة معينة، أو مجال عمل بعينه. (188)

يتضح مما سبق، أن التكافؤ والمساواة هي قاعدة عامة، يسير بمقتضاها نظام الحياة بالمجتمع السويدي ككل، إذ بدون هذه القاعدة لا يمكن للسويد - كمجتمع متعدد الثقافات- أن يحقق التناغم والانسجام الذي ساعده على تحقيق هذا المستوى من التقدم والرقي، لا على المستوى الاقتصادي فحسب، وإنما بالنسبة لمستويات الحياة هناك كافة.

ولعل تحقيق التكافؤ في الحصول على فرص التعلم لا يعني التوسع الكمي، وإتاحة التعليم للجميع فحسب، وإنما هو توسعاً كميّاً أيضاً، إذ تعد الخدمة التعليمية بالأراضي السويدية خدمة متميزة، ويرجع السبب في ذلك إلى المستوى الاقتصادي المرتفع الذي تتسم به السويد، والذي أتاح لها توفير مستوى معيشي مرتفع للسكان كافة، الأمر الذي ساعد على توفير خدمات متميزة للطلاب؛ فهناك اهتمام بإعطاء ممارسات عملية للطلاب، بل وتدريبهم بمواقع العمل، وهناك معامل مجهزة للممارسات المهنية، وممارسات للأنشطة والرحلات الميدانية، وذلك ليكون الطالب قادراً على اختيار أحد مسارين، هما: العمل بعد إنهاء الدراسة الثانوية، أو الالتحاق بالجامعة لإكمال الدراسة بها. (189)

ومن هنا، تستطيع السويد تحقيق مستوى متميز من الخدمة التعليمية للطلاب، وذلك لكونها على علم بأن التعليم استثمار، ومساعدة الطالب على تحقيق أقصى ما تمكنه منه قدراتهم، ووضعهم في المكان المناسب بالجامعة أو بمواقع العمل، يساعدهم على تحقيق مردود مرتفع من التعليم المقدم لهم، من خلال إنتاجيتهم في كل موقع ينتمون إليه، كما أن توفير كل الخدمات التي تساعد الطلاب على الحصول على فرص التعلم داخل المدرسة، يسهم في تحقيق أعلى مستويات الإنجاز.

- التناغم بين احتياجات سوق العمل ومستويات الخريجين من المدارس الثانوية.

يركز نظام إعداد طلاب المدارس الثانوية العليا على الربط بين احتياجات سوق العمل من ناحية، وبين قدرات الطلاب اللازمة لشغل الأماكن الشاغرة بهذا السوق، من أجل تحقيق التنمية للمجتمع، ويتم تحقيق ذلك من خلال التركيز على التدريب داخل المدرسة بالورش والمعامل الموجودة بالمدرسة، وذلك للربط بين الجانب النظري والعملي من جهة، وجعل الطالب يشعر بالتآلف مع الوظيفة ومتطلباتها من جهة أخرى، بالإضافة إلى دعوة أصحاب الأعمال لدخول المدرسة لاستقطاب بعض الطلاب للتدريب لديهم بالشركات والمصانع لتدريبهم عملياً على العمل، وإشعارهم بالألفة مع مواقع العمل، ومتطلبات النجاح فيه، مما يوضح أهمية الممارسة الفعلية للمهام الوظيفية التي سيكلف بها الفرد بعد توليه مهام الوظيفة رسمياً. (190)

ولعل إتاحة الفرصة للطلاب للالتحاق بمواقع العمل قبل توليهم المهام الوظيفية رسمياً، يعطيهم فرصة حقيقية للتعرف على قدراتهم الحقيقية التي يمتلكونها، ويمكنهم من النجاح في مسارهم الوظيفي، أو تحويل هذا المسار إذا ما اكتشفوا ضعف قدراتهم أو جسامة المهام التي قد توكل إليهم بناء على اختيار وظيفة معينة قد تكون متطلباتها أعلى من قدراتهم، كما أن بقاء الطلاب في تلك المواقع تعتبر فرصة للمدرسة ذاتها، بحيث يمكنها أن تتعرف على المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل، ومن ثم تستطيع المدرسة وضع تلك المهارات ضمن أولويات إعداد الطلاب، باعتبارها من متطلبات سوق العمل، والنجاح في المهام المرتبطة بتنمية المجتمع السويدي.

وأخيراً، يتضح أن للمجتمع السويدي طبيعة متميزة، استطاع استغلالها لتحقيق مزيد من التميز لقاطنين به، من خلال مجموعة من القوى والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من العوامل التي ساهمت في تشكيل هذا المجتمع، وجعلت منه نموذجاً مأمولاً للتخلص من الصراعات، ودحض العنف، وتحقيق التناغم في صورته الفضلى.

القسم السادس: مقابلة التعليم الثانوي  
المطور في كل من الصين والسويد ( المقارنة  
المبدئية )

يعرض هذا القسم مقابلة بين الحالات التطبيقية للتعليم الثانوي المطور بغرض التوصل إلى الفرض الحقيقي للبحث وذلك في ضوء محاور البحث الرئيسية، وذلك على النحو التالي:

### مقابلة فلسفة التعليم الثانوي وأهدافه في كل من الصين والسويد: أ. الصين:

تتبع فلسفة التعليم الثانوي الأكاديمي من قاعدة أساسية، مؤداها ضرورة بناء الاشتراكية الحديثة، وربط ذلك بالإنتاج، وإعداد العمالة الماهرة القادرة على الإنتاج المتميز لتحقيق النجاح، والتطور للمجتمع، وذلك من خلال تدعيم القيم، والمبادئ، والهوية القومية للمجتمع الصيني، والعادات، والتقاليد، ونظام الدولة، وشرعيتها، وفي ضوء تلك القاعدة فإن التعليم الثانوي المطور في الصين يساير التوجهات العالمية لفلسفة التعليم الثانوي المطور في العالم المعاصر والتي تنطلق من كون التعليم الثانوي المطور السبيل لتشكيل مستقبل الطالب وتوجيه ذلك المستقبل إلى اتجاه سوق العمل، إذ إنه بوابة العبور التي تسمح للطالب العبور إلى المستقبل المهني أو التعليمي الذي يساعده على تولى مسؤولياته بالمجتمع.

ومن ناحية أخرى فإن أهداف التعليم الثانوي بالصين تتمحور حول:

- الاستمرار في تنمية الاتجاهات الإيجابية في شخصيات الطلاب، والتي بدء في بنائها بمرحلة التعليم الابتدائي.
- تنمية شخصية الطلاب، والقيم الروحية التي يؤمن بها المجتمع الصيني، ومنها قيم الوطنية، وقيم العيش في المجتمع الدولي.
- تدعيم القيم الأخلاقية التي يؤمن بها أعضاء المجتمع الصيني.
- الاهتمام ببناء أفكار الاشتراكية الحديثة في عقول الطلاب، وذلك بالتأكيد على أهمية وضع وجهات نظر الطبقة العاملة في الاعتبار، والاهتمام بهم كطبقة لها أهميتها، ووزنها بالمجتمع.
- تمكين الطلاب من المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل، والتي منها التمكن من مهارات الرياضيات، واللغات الأجنبية، واللغة الصينية،...إلخ.

- إكساب الطلاب مهارات حل المشكلات، والتفكير الإبداعي، والناقد، والتعلم الذاتي.
  - تشجيع الطلاب على اكتساب مهارات الإنتاج المتميز، وتسويق المنتجات الصينية.
  - تمكين الطلاب من تدعيم العادات الإيجابية في تعاملاتهم اليومية مع الآخرين في الحياة، وأيضًا في عالم العمل.
  - العمل على دمج القيم الأخلاقية، والجسمية، والعقلية، والروحية، والجمالية والإنتاجية، لتخريج طالب ذي شخصية متكاملة.
- وبالنظر إلى تلك الأهداف نجدها تتفق والأهداف التي يسعى نظام التعليم الثانوي المطور بالعالم المعاصر، والتي كانت تتلخص في:
- تنمية شخصية الطالب، ومواهبه، وقدراته العقلية والجسمية، إلى أقصى ما تمكنه قدراته.
  - تمكين الطلاب من المهارات الأساسية التي تمكنهم من المهارات التي يحتاجها سوق العمل.
  - تنمية قدرة الطلاب على احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

#### ب. السويد:

تتعلق فلسفة التعليم الثانوي بالسويد من أنها المرحلة التي تقدم للطلاب أساسًا قويًا يؤهلهم للانتحاق بالعمل، والقيام بدراسات عليا وأبحاث تخدم المجتمع، مما يساعدهم على تنمية ذاتهم، والمشاركة الفعالة في الحياة والمجتمع المحيط.

كما تؤكد فلسفة المدرسة الثانوية العليا بالسويد على ضرورة تحقيق قيم الديمقراطية والعدالة، التي تتلخص في الاعتراف بحق كل فرد في الحصول على فرص التعليم مهما كانت الظروف التي نشأ بها، بالإضافة إلى التأكيد على أن المهاجرين لهم نفس ذلك الحق؛ ومن ثم أكدت فلسفة التعليم أيضًا على ضرورة احترام قيم الآخرين، بالإضافة إلى ضرورة احترام البيئة المحيطة، ومن أهم ما تؤكد عليه تلك الفلسفة: التأكيد على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء، وتنمية قيم المسؤولية تجاه المجتمع، والتسامح مع أعضائه كافة.

الأمر الذي يتفق مع فلسفة التعليم الثانوي المطور بالعالم المعاصر، والتي تنطلق من أن التعليم الثانوي المطور هو التعليم الذي يسهم بفاعلية في إعداد رأس المال البشري، ومقابلة احتياجات القرن الحادي والعشرين، كما تنطلق من الفلسفة من مساعدة الشباب على تحقيق كامل قدراتهم البشرية والتمتع بمكانه في مجتمعاتهم باعتبارهم مواطنين يعيشون حياة منتجة، ويتحملون مسؤولياتهم ويناصرون الديمقراطية.

أما بالنسبة لأهداف المرحلة الثانوية العليا في السويد فنتلخص في:

- استخدام طرق وأساليب تدريسية من شأنها رفع مستوى الممارسة الديمقراطية داخل الفصل، ومن ثم المدرسة، والمجتمع فيما بعد.
- اعتبار المدرسة الثانوية العليا مؤسسة تسمح بمشاركة الطلاب في الأمور التي تتم داخلها، والأمور التي تحدث خارجها، باعتبارهم كائنات فعالة، لها الحق في المشاركة، وإبداء الرأي.
- تمكين الطلاب من المهارات الأساسية اللازمة للممارسة الديمقراطية الإيجابية، واحترام آراء الآخرين.
- تدعيم ثقة الطلاب بأنفسهم، وإرادتهم وقدرتهم على التعلم مدى الحياة.
- تحقيق أكبر درجات المساواة بين الطلاب في الحصول على فرص التعليم المتاحة، وإعطاء الطلاب الحرية الكاملة في اختيار ما يشاءون من تخصصات وفقاً لقدراتهم واحتياجاتهم.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل لشخصية الطالب؛ فالتنمية لا تقتصر فقط على الجانب العقلي، بل تمتد إلى الجانب النفسي، والجسمي والروحي على حد سواء.
- تلبية احتياجات سوق العمل، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاجية للسوق المحلي والعالمي.
- التمكين من المهارات الأساسية التي يحتاج إليها المجتمع العالمي، التي منها تقبل الثقافات الأخرى، والتسامح مع غير المألوف منها.
- تمكين الطلاب من مهارات اكتساب المعرفة، والتفكير الإبداعي، والناقد لتهيئة الطلاب للانضمام لمجتمع المعلومات.

- تشجيع الطلاب على امتلاك مهارات التعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة. وبالنظر إلى الأهداف السالفة، يتضح أن هناك ثمة اتفاق بين تلك الأهداف، والأهداف التي يسعى التعليم الثانوي المطور في العالم المعاصر لتحقيقها، والتي تتلخص في:
  - إعداد الطالب للتعلم والحياة.
  - تمكين الطلاب من المهارات الأساسية التي تمكنهم من المهارات التي يحتاجها سوق العمل.
  - تمكين الطلاب من المهارات الأساسية اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة.
  - تنمية شخصية الطالب ومواهبه وقدراته العقلية والجسمية إلى أقصى ما تمكنه منه قدراته وإمكاناته.
- ومن هنا، وبعد مقابلة فلسفة التعليم الثانوي المطور وأهدافه في كل من الصين والسويد، تبين أن هناك تشابهاً في المبادئ والأهداف التي تسعى الدولتان لتحقيقها، والتي تتطابق مع المبادئ والأهداف المعيارية للتعليم الثانوي المطور بالعالم المعاصر، الأمر الذي يتغلب على بعض المشكلات المرتبطة بفلسفة التعليم الثانوي وأهدافه مثل قصور أهداف التعليم الثانوي عن تحقيق مطالب المجتمع المتغير، وضعف ارتباطها بالبيئة المحيطة للطالب، مما ينعكس على ضعف مستوى أداء الخريجين، وعدم قدرتهم على مساندة ما يحدث من تطور وحداثة.

مقابلة إدارة التعليم الثانوي وتمويله في كل من الصين والسويد:

أ. الصين:

يأخذ التقسيم الإداري للتعليم في الصين شكلاً هرمياً، توجد في قمته وزارة التعليم - باعتبارها أعلى سلطة مسئولة عن وضع الخطط والسياسات

والتشريعات والإشراف على التنفيذ- ويتدرج في المسؤوليات حتى يصل إلى قاعدة الهرم الذي تمثله المدن، وهي المنوطة بعملية التنفيذ، وهذا يؤكد على أن إدارة التعليم في الصين تتم بشكل مركزي.

كما اتجهت الصين منذ عام 1980م إلى تطبيق إصلاح في قطاع التعليم يتكون من استراتيجيتين أساسيتين هما اللامركزية والتنوع، وسعت نحو تطوير القوانين والتشريعات التي تحقق ذلك؛ حيث نص قانون التعليم في الصين على أن إدارة التعليم بمراحله كافة -ومن ثم المرحلة الثانوية العليا- إدارة لامركزية؛ حيث يتم بشكل لامركزي على مستوى المقاطعات (الولايات)، وذلك مع سلطة مركزية مسؤولة عن عملية التخطيط الكلي، وصناعة السياسات الأساسية، والإشراف على التعليم وتمويله، وتحت قيادة مجلس الدولة تم تطبيق نظام إدارة جديد للمناطق الريفية طبقاً لمبدأ (المسئولية المحلية، والإدارة المقسمة، والتنفيذ على مستوى المقاطعة).

وبالنظر إلى ما سبق يتضح أن هناك ثمة اتفاق بين النمط الإداري السائد بالصين، والتوجهات النظرية للتعليم الثانوي المطور، والتي تتلخص في إعطاء قدر من اللامركزية للمقاطعات والمدرسة، الأمر الذي يتيح قدر من الحرية، ويشبع حاجات العاملين.

أما بالنسبة للتمويل فقد شهد -خاصة التعليم الثانوي- تغييراً كبيراً من النظام المركزي القائم على أساس ضيق من الدخل إلى نظام لا مركزي قائم على أساس دخول متنوعة؛ فقد قامت على مبدأ المسئولية المحلية والإدارة للمستويات الإدارية الأقل، وذلك مع مسئولية الحكومات بالمقاطعات والمدن والقرى عن تمويل التعليم قبل الجامعي، وكذلك بعض مؤسسات التعليم العالي. أما التنوع فقد تم تطبيقه من خلال توسيع أساس الدخل الحكومي للتعليم، وتوسيع عملية تحريك المصادر غير الحكومية لتشمل المساهمات المجتمعية، والضرائب، والدخول الناتجة عن الأنشطة التي تقوم بها المدارس، ويمثل التمويل الذي يتم تجميعه من هذه المصادر موارد تمويلية إضافية للتعليم.



وعلى الرغم من أن نظام التعليم الصيني يقع تحت سلطة الحكومة وتوجيهها، إلا أنه في إطار الإصلاح التعليمي قد تم توجيهه من خلال قوى السوق؛ حيث زاد معدل تمويل التعليم غير الحكومي، من خلال عدة أشكال؛ حيث يمكن أن يحدث في المدارس العامة التي تجمع الرسوم، أو التي تعمل من خلال مؤسسات غير حكومية، كما أن هناك بعض المدارس المملوكة بشكل خاص، وتعمل من خلال مؤسسات غير حكومية متخصصة أو من خلال مجموعة من الأفراد، ويمثل السوق-في جميع الحالات- القوى الموجهة. وبالرجوع إلى المعايير العامة لإدارة وتمويل التعليم الثانوي المطور، يتضح أن هناك تشابهاً، وذلك من خلال تأكيد تلك المعايير على ضرورة مشاركة قطاعات المجتمع كافة في تمويل المدرسة، وتوفير مصادر متنوعة للتمويل، وإتاحة الفرصة لتلك القطاعات للمشاركة في صنع القرارات المدرسية، وذلك لتفعيل المشاركة المجتمعية بشكل عملي.

#### ب. السويد:

تم إعطاء سلطات واسعة للسلطات المحلية في إدارة المدارس، وكذلك مسئولية تمويل كاملة لهذه المدارس.

وفي ذات الإطار الداعم لتطبيق اللامركزية في إدارة التعليم العام في السويد، وخاصة المدرسة الثانوية العليا، طبقت السويد عام 1992م الإصلاح القائم على الاختيار المدرسي School Choice، الذي بموجبه أصبحت السلطات المحلية ملتزمة بتوفير تمويل للمدارس المستقلة، وأصبح أولياء الأمور طبقاً لهذا الإصلاح لديهم الحق في اختيار المدرسة التي يرغبون في إلحاق أبنائهم بها، مما ساعد على إيجاد نوع من التنافس بين هذه المدارس بعضها البعض لزيادة معدلات القبول بها.

كما أنه في إطار اللامركزية، أصبح للمعلم الحق في اختيار الكتاب المدرسي الذي يُدرسه للطلاب، كما أن لديه الحق في اختيار الموضوعات التي يرى أنها ملائمة لتحقيق الأهداف التي تسعى تلك المرحلة إلى تحقيقها؛ مما يؤكد على التشابه في المهارات التي يكتسبها الطلاب المتخرجون من تلك المرحلة؛ نظراً للاتفاق على الأهداف العامة التي تسعى إلى تحقيقها.

ويتفق النمط الإداري المتبع بالسويد مع التوجهات العامة للتعليم الثانوي المطور، إذ تنادي تلك التوجهات بضرورة الاهتمام بتمكين المعلم من مهارات إدارة الفصل الدراسي، الأمر الذي يساعده على اكتساب المهارات الإدارية، وتهيئته للمشاركة في صنع القرار المدرسي، كما أن إعطاء المدرسة الحرية في إدارة شئونها تعتبر من أهم التوجهات التي يسعى التعليم الثانوي المطور لاتباعها.

أما بالنسبة للتمويل بالسويد، لا تعد السلطات المحلية -وخاصة المجلس الإقليمي- هي السلطة الرسمية المسؤولة عن إدارة هذه المدرسة الثانوية العليا فقط، بل عن نظام تمويل التعليم العام؛ حيث إن تكاليف مكان الطالب في أشكال التعليم العام كافة -ومن بينها المدرسة الثانوية العليا- يتم تغطيتها من رواتب المعلمين، والنقل للمدرسة، وتكلفة المواد المستخدمة في التدريس، وكذلك وجبات المدرسة، والخدمات الطلابية والإدارية، والتي تتوزع بين المدارس والسلطات المحلية.

ويتفق ما سبق، مع التوجهات العامة للتعليم الثانوي المطور على المستوى النظري، إذ أن هناك توجه يشير إلى ضرورة مشاركة قطاعات المجتمع كافة في تمويل المدرسة، وتوفير مصادر متنوعة للتمويل، وإتاحة الفرصة لتلك القطاعات للمشاركة في صنع القرارات المدرسية، وذلك لتفعيل المشاركة المجتمعية بشكل عملي، الأمر الذي من شأنه التغلب على مشكلات إدارة وتمويل التعليم الثانوي، والتي من أبرزها الدعوة إلى اللامركزية على المستوى النظري دون الاهتمام بالناحية التطبيقية العملية، ومن ثم سحب كافة السلطات من المستوى التنفيذي المتمثل في المدرسة، وإبقائه في يد السلطة المركزية فحسب.

**مقابلة نظام الدراسة في كل من الصين والسويد:**

**أ. الصين:**

يسير نظام الدراسة بالمرحلة الثانوية العليا وفقاً لنظام الساعات المعتمدة، فعلى الطلاب في نهاية سنوات الدراسة الثلاثة إنهاء 144 ساعة معتمدة (116 ساعة معتمدة للمواد الدراسية الإلزامية، و28 ساعة معتمدة للمواد الاختيارية)،

ويدرس الطلاب عددًا من المقررات منها: اللغة الصينية، والرياضيات، والسياسات، واللغات الأجنبية (الإنجليزية بشكل أساسي، بالإضافة إلى لغة أجنبية أخرى، مثل: الفرنسية، أو الألمانية، أو الروسية، أو اليابانية)، والفيزياء، والكيمياء، والبيولوجي، والتاريخ، والجغرافيا، والتربية الرياضية، والكمبيوتر والتكنولوجيا، والفنون، وتدرس تلك المناهج بصورة إجبارية وتصاحبها مجموعة من الأنشطة بهدف قياس تمكن الطلاب من المهارات الخاصة بممارسة العمل السياسي، وبلوغ مستوى أخلاقي متقدم، كما يقوم الطلاب بدراسة مقررين اختياريين من جملة ثلاثة مقررات اختيارية، هي: (مهارات البحث، والخدمة الاجتماعية، والعمل الاجتماعي).

كما تعطي السلطات التربوية الصينية اهتمامًا خاصًا لتدريس التكنولوجيا والكمبيوتر لطلاب المدرسة الثانوية العليا، إذ يعتبر هذا المقرر بمثابة الاستجابة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين، فيقدم للطلاب المهارات الأساسية لاستخدام الكمبيوتر، وكيفية استخدام برامج الكمبيوتر المختلفة، والأدوات الداخلية والخارجية المصاحبة لجهاز الكمبيوتر، وكيفية استخدامها، وصيانتها، وكيفية الحصول على معلومات في مجال معين من خلال شبكة الإنترنت.

وتسعى المناهج الدراسية بالمرحلة الثانوية العليا بالصين إلى تحقيق عدد من الأهداف، لعل من أهمها ما يلي:

- تنمية القيم الوطنية، وقيم العمل الجماعي والتعاوني، والحفاظ على العادات القومية للمجتمع الصيني.
- تنمية وعي الطلاب بقيم الديمقراطية، ودور القانون في الحفاظ على الحقوق، وضمان تنفيذ الواجبات.
- مساعدة الطلاب على تقديم صورة المجتمع الصيني في أبهى صورة للعالم، وذلك من خلال امتلاك مهارات الإعلان والتعبير عن الذات.
- تنمية شعور الطلاب بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي والعالم.
- غرس مهارات التفكير الإبداعي، والممارسة الفعلية، والكفايات العلمية، والوعي بالبيئة المحيطة لدى الطلاب.

- تنمية معرفة الطلاب بالمعارف الأساسية والمهارات الضرورية، اللازمة للتعلم مدى الحياة.
- تنمية القدرة على التعلم الذاتي، والتخطيط للمسار الوظيفي الملائم، وإقامة المشروعات الصغيرة والتخطيط للنجاح فيها، والوعي بأهم المهارات المطلوبة للحاق بسوق العمل.
- مساعدة الطالب على بناء جسده بالشكل الصحيح، من خلال تدعيم المهارات الرياضية، وتقدير قيمة الرياضة، والاهتمام بها.
- غرس قيم احترام الآخرين، واحترام وجهات النظر المختلفة، واحترام الذات، وتقدير إنجازات الذات والآخرين، والتواصل، والتعاون معهم من خلال التمكن من مهارات العمل ضمن فريق.
- فهم أهمية التنوع الثقافي، وكيفية الاستفادة منه، وسبل الانفتاح على العالم الخارجي.

وتركز سياسات تطوير مناهج المرحلة الثانوية العليا على الربط بين ما يتم دراسته بالمدرسة الثانوية العليا من ناحية، وما يتم دراسته بالمرحلة الجامعية، وهي في ذات الوقت ترتبط بالمهارات التي يحتاج إليها المجتمع الخارجي، وسوق العمل.

كما تقدم السلطات التربوية الصينية لطلابها مجموعة من الأساليب لتهيئتهم للالتحاق بعالم العمل، ومن تلك الأساليب عمل مجموعة من المسوح والاستبيانات التي توضح رغبات الطلاب، واحتياجاتهم، مما يساعد في تكوين صورة كاملة عن الطالب ورغباته الوظيفية في المستقبل، كما تقدم للطلاب مجموعة من ورش العمل بهدف مساعدتهم على التخطيط لمسارهم الوظيفي، كما يقدم للطلاب مجموعة من الأفلام التعليمية عن الوظائف المتاحة بالمجتمع الصيني، كما تقدم الجامعات للطلاب في تلك المرحلة مجموعة من المنتديات الجامعية التي يعلنون فيها عن التخصصات المتاحة لديهم، والمهارات المطلوبة للالتحاق بتلك الجامعات، والفرص الوظيفية المتاحة للخريجين بعد إكمال دراستهم بتلك الجامعات.

وبالنظر على ما سبق يتضح أن هناك ثمة تشابه بين نظام الدراسة بالتعليم الثانوي بالصين، ونظام الدراسة بالتعليم الثانوي المطور على المستوى النظري، وذلك بالنظر إلى تلك النقاط:

- إتاحة الفرصة للطلاب للاختيار بين المقررات التي تتفق وقدراتهم ورغباتهم، وذلك من خلال المقررات الاختيارية المتاحة للطلاب.
- التدريب المهني قبل الالتحاق بالوظيفة لضمان النجاح فيها.
- الدمج بين الجانب النظري والعملية في الدراسة.
- الاهتمام بتطبيق نظام الدراسة باستخدام الساعات المعتمدة.
- وجود عدد من المقررات الدراسية الإجبارية التي على الطلاب دراستها، بما ينمي لديهم القدرة على اكتساب المعارف الأساسية.
- الاهتمام بتمكين الطالب من استخدام سبل التكنولوجيا المختلفة، مما يسهل عليه الحصول على المعرفة.

ولعل هذا التشابه بين التوجهات النظرية للتعليم الثانوي المطور، ونظام الدراسة بالتعليم الثانوي بالصين يوضح أن الصين تتبع العديد من التوجهات التي تسعى التوجهات النظرية لتحقيقها.

#### ب. السويد:

تحتل المدرسة الثانوية العليا بالسويد موقعًا متميزًا، وذلك لما لها من طبيعة خاصة، جعلت لها نظامًا يختلف عن نظام المدرسة الثانوية التقليدية، وتسمى تلك المدرسة بالمدرسة الشاملة، وقد أطلق عليها هذا الاسم لأنها تضم عدة مسارات تجمع بين الدراسة النظرية والعملية المهنية، ولعل السبب الأساسي في الاهتمام بهذا النمط، واعتباره نمط الدراسة الأصلي بالسويد، هو الاهتمام بإلغاء التمايزات، والثائية في التعليم فجميع الخريجين هم خريجو مدرسة واحدة، على الرغم من اختلاف تخصصاتهم.

ويقدم للطلاب بالمدرسة الشاملة، في بداية ظهورها بالسويد 14 مسارًا دراسيًا، تم زيادتها إلى 17 مسارًا تعليميًا فيما بعد، تجمع دراستهم بين الجانب النظري، والتطبيقي، وهذه المسارات هي: رعاية الأطفال، والتشييد، والهندسة الكهربائية، والطاقة، والفنون، وهندسة السيارات، والأعمال، والإدارة، والحرف

اليدوية، والمطاعم والفنادق والسياحة، وتكنولوجيا الصناعة، والتغذية، والإعلام، والموارد الطبيعية، والرعاية الصحية، كما أُضيف للمسارات السابقة، مساران أكاديميان هما العلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية، كما يعتبر برنامج التكنولوجيا، والمساران الأكاديميان السالفان، مسارات تحضيرية على الطلاب الالتحاق بها للقبول بمؤسسات التعليم العالي، وعلى الطالب أن يقضي حوالي 2500 ساعة معتمدة في كل مسار دراسي يقوم باختياره، وعليه أن يقوم باستيفائها على مدار 3، أو 4 سنوات، وذلك حسب قدرته على الوفاء بالمقررات الدراسية المتاحة في كل مسار دراسي.

وتتيح المدرسة الثانوية الشاملة بالسويد لأصحاب الأعمال والشركات الحضور للمدرسة، لعمل لقاءات ومنتديات بينهم وبين الطلاب، يختارون خلالها عددًا من الطلاب للعمل في شركاتهم، ومصانعهم بشكل رسمي، في مدة لا تقل عن 15 أسبوعًا، يتقاضون خلالها أجرًا رمزيًا عن أعمالهم، ويتمكنون من المهارات اللازمة للقيام بالعمل بتلك الشركات والمصانع.

وتخصص السلطات التربوية السويدية، بالتعاون مع الشركات والمصانع برنامجًا تدريبيًا رسميًا لتوظيف الطلاب، وتدريبهم أثناء فترة دراستهم، ويطلق عليه التمهّن الرسمي، وتعتبره وسيلة لتجنب تسرب الطلاب عن إكمال الدراسة بعد إنهاء تعليمهم الإلزامي، كما أنه وسيلة لتحقيق التآلف مع موقع العمل، وتمكينهم من المهارات الأساسية التي تتطلبها مواقع العمل، وللطلاب الحرية الكاملة في تحديد ساعات العمل التي يستطيع قضاءها داخل المصانع والشركات، ويحصل الطلاب على نسبة من الأرباح مقابل ما يقومون به من أعمال.

ويدرس الطلاب المقيدون بالمدرسة الثانوية العليا كافة مجموعة من المقررات المحورية، بغض النظر عن المسار الذي اختاروه للدراسة، وهي: اللغة الإنجليزية، والتاريخ، والتربية الرياضية والصحية، والرياضيات، والعلوم، والدين، والدراسات الاجتماعية، واللغة السويدية كلغة أولى للسويديين الأصليين، واللغة السويدية كلغة ثانية للناطقين بغيرها.

- وتهدف المقررات الدراسية المحورية، بالتعاون مع المسارات الدراسية المتاحة للطلاب إلى تحقيق عدد من الأهداف، لعل من أهمها ما يلي:
- مساعدة الطلاب على اكتساب المعرفة الأساسية، واستخدامها في مواقعها الملائمة.
  - تمكين الطلاب من أن يكونوا مواطنين مسؤولين في المجتمع المحلي والعالمية.
  - تهيئة الفرصة للطلاب للانضمام لعالم العمل، بناء على احتياجاتهم وقدراتهم.
  - تشجيع الطلاب على تنمية أنفسهم ذاتياً، للحصول على مزيد من المعرفة.
  - إمداد الطلاب بالقيم والعادات والتقاليد الملائمة لتهيئتهم للمشاركة الفعالة في المجتمع المحلي والعالمية المحيط.
  - تنوع مصادر المعرفة التي يعتمد عليها الطلاب، ومن ثم تنوع المعارف التي يحصل عليها الطلاب.
  - مواكبة كل جديد في مجالات المعرفة المختلفة، وذلك استجابةً لمتطلبات العصر الحديث.
  - تنمية قدرة الطلاب على التفكير الإبداعي، والابتكاري، والناقد، وتدريبهم على استخدام أسلوب التفكير المنطقي للوصول إلى نتائج وحلول منطقية.
  - إعداد الطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، أو مؤسسات عالم العمل.
  - إدراك قضايا البيئة المحيطة، والاقتناع بأهمية التدويل، والتعاون والتفاعل مع الآخرين.
  - تشجيع الطلاب على قيادة مبادرات حل المشكلات الخاصة بمجتمعهم المحلي والعالمية.

- زيادة وعي الطلاب بدورهم الهام في المجتمع المحلي والعالمية، وتشجيعهم على اختيار نمط الحياة الذي يتلاءم وقدراتهم، واحتياجات المجتمع، والموازنة بينهما.
  - تنمية مختلف جوانب الشخصية لدى الطلاب، من الناحية العقلية، والجسمية، والروحية، دون أن يطغى جانب على الآخر.
  - تدعيم حرية الطالب، ورفع قدرته على الانتقاء، وتحمل مسؤولية اختياره، وتطويعها لمصلحته ومصلحة المجتمع المحيط.
  - رفع درجة تقدير الطالب لإنجازاته وقدراته، وتقدير إنجازات الآخرين أيضاً، والاستعداد للاستفادة منهم.
  - تنمية قدرة الطالب على إنتاج مزيد من الخيارات، والبدائل، والمرونة في الانتقال بينها، وفقاً للظروف المتاحة.
- ويتضح التشابه بين نظام التعليم الثانوي بالسويد، والتعليم الثانوي المطور على المستوى النظري، إذ أن هناك مجموعة من المؤشرات لنظام الدراسة بالتعليم الثانوي المطور على المستوى النظري، يمكن ايجازها فيما يلي:
- توافر العديد من المقررات التي يستطيع الطالب الاختيار من بينها، وبالتالي يستطيع تلبية احتياجاته وقدراته.
  - الاهتمام بالدمج بين المعارف النظرية والمهارات العملية، من خلال الاهتمام بالتطبيق الفعلي لما يتم دراسته بشكل نظري.
  - تمكين الطلاب من المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل.
  - تمكين الطلاب من مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة.
  - الاهتمام بتدريب الطلاب عملياً داخل مواقع العمل الفعلية، للتألف مع متطلبات المهنة.
  - تبني نظام المسارات المتعددة في الدراسة، مما يوسع مجال الاختيار لدى الطالب، ويتيح له اختيار المسار الذي يلاءم قدراته، ومن ثم الوظيفة الملائمة بعد انتهاء الدراسة.
- وعليه يتضح أن هناك تشابهاً على المستوى النظري، والتطبيقي المتمثل في السويد، إذ يقترب نظام الدراسة بالتعليم الثانوي بالسويد من المؤشرات العامة



- لنظام الدراسة بالتعليم الثانوي على المستوى النظري بما يسهم في التغلب على المشكلات التالية، والمتعلقة بنظام الدراسة بالتعليم الثانوي العام:
- إغفال التنوع في البيئات المختلفة لمجتمع بعينه، فهناك البيئة الساحلية والزراعية وغيرها، ومع ذلك وجود مجموعة مقررات دراسية موحدة لم تراعي الاختلاف في متطلبات كل بيئة.
  - إغفال أية إشارة لدور المدرسة في توجيه الطالب مهنيًا للالتحاق بالوظيفة الملائمة، أو بالجامعة التي تلائم قدراته وميوله.
  - تضاؤل دور قطاع الصناعة والأعمال في تحديد محتويات المقررات الدراسية التي تتفق والمتطلبات والكفاءات التي يتطلبها الالتحاق بتلك القطاعات، ومن ثم دورهم في التمويل والمشاركة في وضع المناهج، والآراء حول أفضل السبل لإعداد الخريج القادر على الالتحاق بالسوق والمنافسة.
  - تضاؤل دور قطاع الصناعة والأعمال في تدريب الطلاب عمليًا على التمكن من المهارات والكفاءات اللازمة للالتحاق بالوظائف.
  - تجاهل الدمج بين تخصصات الشعب العلمية والأدبية، وذلك من خلال إعطاء كل طالب خلفية معرفية عن تخصص الشعبة الأخرى، وبالتالي عدم الفصل التام بين الشعبتين، وتحقيق التكامل والشمول بين فروع المعرفة المختلفة.
  - وجود مزيد من التخصصات التي يمكن للطلاب الالتحاق بها، يزيد من الاختيارات المتاحة، والمنحصرة بين التخصص العلمي والأدبي فقط، مما ينعكس على محدودية فرص الاختيار المتاحة للطلاب في تلك المرحلة.
  - تجاهل دور الأنشطة العملية المرتبطة بالمواد التخصصية وخاصة العلمية، التي من خلالها يتم إكساب الطالب المهارات المطلوبة للالتحاق بكلية معينة.

- غياب الارتباط بين المدرسة والجامعة من خلال توافر مقررات دراسية تبدأ بالمرحلة الثانوية وتستكمل بالجامعة بغرض تأهيل الطالب لدراستها، وشعوره بالألفة معها من ناحية، وتحقيق التكامل بين المدرسة والجامعة من ناحية أخرى.

**مقابلة تقويم طلاب التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي في كل من الصين والسويد:**

**أ. الصين:**

تمتلك الصين تاريخاً طويلاً في التقويم القومي الذي يأخذ شكل امتحانات عامة أو قومية، تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1- تقييم مستويات الإنجاز الكلية لتعلم الطلاب في مستويات دراسية محددة وقياس الجودة الكلية للتعليم.

2- البحث عن المعلومات وتطويرها لتحسين المنهج وممارسات التدريس والتعلم لتحقيق عوائد جيدة للطلاب.

3- استخدام معلومات التقييم لإخبار القائمين على وضع السياسات التعليمية بتشكيل سياسات تعليمية وبرامج للتدخل محددة ومناسبة.

كما تساعد هذه الاختبارات القومية على فحص نقاط القوة والضعف في النظام التعليمي على المستوى القومي، بما يمكن من تقييم الجودة الكلية للتعليم وتحديد مدخلات التمدرس والعمليات، بالإضافة إلى العوامل التي تسهم في تحقيق نتائج التعلم، كما تقوم بتقييم الحصول على مواد محددة وخاصة اللغة القومية، واللغات الثانية، والرياضيات، والعلوم الطبيعية والاجتماعية.

وتتعدد الجهات والهيئات المسؤولة عن عملية تقييم المدارس الصينية بشكل عام والثانوية العليا على وجه الخصوص؛ حيث تقوم الهيئة القومية التعليمية للامتحانات The Nationals Education Examinations Authority - تحت إشراف وزارة التعليم في الصين- بالإشراف على نظام الامتحانات على المستوى القومي، ويقوم المركز القومي للمناهج وتطوير الكتب النصية National Centre for School Curriculum and Textbook

(NCCT)، -باعتباره هيئة تابعة لوزارة التعليم تم إنشائه عام 1998م-  
بالوظائف التالية:

- 1- توجيه البحث في تقييم التعليم الأساسي والثانوي.
- 2- تشكيل معايير التقييم الخاصة بنتائج التعلم والموارد التدريسية في هذه المراحل.
- 3- تقييم المناهج، والكتب والمواد التعليمية، والمنتجات السمعية والبصرية في هذه المراحل.
- 4- تقييم عملية التدريس، وإدارة الشؤون التدريسية على مستوى المدارس.
- 5- العمل كمساعد للجنة القومية للامتحانات.

وبحلول عام 2010، تبنت الصين نظامًا جديدًا للتقييم، هو نظام الساعات المعتمدة، الذي تم تقديمه في السنوات الثلاث بالمدرسة الثانوية العليا، وفيه يجب أن يحصل الطلاب على مجموع (144 Credits)

وفي إطار هذا النظام القومي الجديد يأخذ الطلاب امتحان دخول قومي للجامعات الصينية معروف باسم GAO Kao في أحد تصنيفين؛ العلوم الإنسانية أو العلوم والهندسة، ويتم اختبار الطلاب في نهاية السنة الـ 12، التي تمثل السنة الأخيرة من الثانوية العليا، وتقوم الهيئة القومية للامتحانات والتعليم، بالتعاون مع وزارة التعليم في الصين بوضع هذا الاختبار.

ويتم امتحان الطلاب في مواد إجبارية هي اللغة الصينية، والرياضيات، واللغة الأجنبية الثانية التي غالبًا ما تكون الإنجليزية، أما المواد الاختيارية الأخرى فيقوم الطالب بأداء الامتحان فيها هي الأخرى بنفس الطريقة مراعاة لإكساب الطالب الشعور بالجدية في أنها مقررات دراسية بذات الأهمية مع المقررات الإجبارية.

وتمثل أعلى درجة يحصل عليها الطالب في أي مادة دراسية الأساس التي يتم النظر إليه، أما نتائج المواد الاختيارية فيتم تقديرها لذات العام فقط، ويتم مقابلتها بنتائج المواد الإجبارية التي يتم تقديرها لمدة ثلاث سنوات.

وفيما يتعلق بالتخطيط لنظام الجامعة فيتم بشكل مركزي، أما القبول فيتم التنسيق له عن طريق الحكومة القومية التي تحدد عدد الأماكن المتاحة في كل

مؤسسة، والبرنامج الدراسي، ويحدد الطلاب المتقدمون المؤسسات والأقسام التي لديهم رغبة في دخولها، ويتم تعيينهم عن طريق الحكومة في مؤسسة وبرنامج طبقاً لأدائهم في الامتحان وتفضيلاتهم.

وتتجه مؤسسات التعليم العالي إلى وضع شروط أو متطلبات أخرى للقبول بها بالإضافة إلى نتائج امتحان القبول القومي؛ حيث قامت بتقديم برامج عملية موجهة بدون درجة تستغرق حوالي 2 أو 3 سنوات تقود إلى منح الدبلوم، ويمكن للحاصلين على هذه الدبلوم الاستمرار لدرجة البكالوريوس عن طريق إكمال 2 أو 3 سنوات إضافية من الدراسة، وتأخذ هذه المواد المؤهلة عادة 4 سنوات لإكمالها في حالة الكليات النظرية، و5 سنوات في حالة الكليات العملية مثل الطب الصيني التقليدي، والهندسة والمعمار وغيرها.

أما بالنسبة للمعايير الأساسية للتقويم بالنسبة للتقويم بالتعليم الثانوي على المستوى النظري، فتتلخص فيما يلي:

- التنوع والتعدد في اساليب التقويم المستخدمة، وذلك للتأكد من تحقيق كافة المتطلبات المرجوة من المخرج التعليمي.
  - إحداث قدر من التكامل بين المدرسة الثانوية والجامعات، مما يسهل وضع اختبارات القبول، واختيار الطلاب الملائمين للانضمام للجامعة.
  - إعطاء بعض المقررات التجهيزية للطلاب المرشحين للانضمام للكليات، ولتجهيزهم للدراسة بالكليات.
  - الربط بين درجات الطالب في الامتحانات النهائية، ودرجاته في اختبارات القبول، إذ أن كلاهما مطلوباً لدخول الطالب للجامعة.
  - وجود نظام قومي للتقويم يتلاءم وخلفية الطلاب المعرفية والثقافية.
- في ضوء تلك المبادئ فإن نظام التقويم واختبارات القبول بالتعليم العالي بالصين، تسائر المبادئ المعيارية لنظام التقويم واختبارات القبول بالتعليم العالي بالعالم المعاصر.

#### ب. السويد:

يهدف نظام الامتحانات في السويد إلى تحقيق ثلاثة أهداف أو وظائف رئيسة هي: الاختيار (تيسير اختيار المقررات داخل المدرسة لدخول مؤسسات

التعليم العالي)، وتوفير شهادة وتقرير لما حققه الطالب وما عرفه وما هو قادر على فعله، وأخيرًا المحاسبية وما يرتبط بها من تقييم فعالية التعليم وأداء المدارس الثانوية، وتحفيز الطلاب والمعلمين على الأداء بشكل أفضل.

ووفقًا لهذا النظام يجب أن يجتاز طلاب المدرسة الثانوية اختبارًا مقننًا لقياس القدرات Scholastic Aptitude Test أو SWE SAT ويتم إدارته عن طريق الهيئة القومية للتعليم العالي والوزارة. ويتم تقييم الطلاب بشكل مستمر من خلال منحهم درجات على إكمالهم كل مقرر على حدة، ويتم تطوير اختبارات قومية في مواد بعينها (محددة)، ولا يوجد اختبار نهائي يتم دخوله، بل يتم إعطاء شهادة مغادرة المدرسة.

وحتى تتحقق الجودة في عملية الامتحانات فإن الهياكل على المستويات كافة، وخاصة داخل المدرسة الثانوية العامة اهتمت بتعيين الأفراد المسؤولين عن الاختبارات والامتحانات وتدريبهم، وتطوير ثقافتهم بما يجعلهم يتحملون المسؤولية لتحسين الجودة وضمانها، وكذلك بناء نظام داخلي فعال لضبط الجودة، بالإضافة إلى تصميم العدل والشفافية في النتائج وتطبيقهما.

وتمتلك السويد نظامًا أكثر وحدة للقبول بالتعليم العالي عن أي دولة أخرى؛ حيث توجد قواعد قومية للقبول في قانون التعليم العالي، ويتم تناول هذه القواعد والتعليمات ومتابعتها بواسطة سلطات التعليم العالي السويدية. وتتعدد معايير القبول بمؤسسات التعليم العالي السويدي في ضوء السياسات التي تم وضعها بعد الإصلاحات التي تم تطبيقها، وكذلك لما هدف إليه قانون التعليم العالي 1993م، من تقليل التأثير الكلي للحكومة المركزية، والتوجه نحو تطبيق اللامركزية؛ حيث أصبحت مسؤولية القبول والاختيار للجامعات والكليات الجامعية.

وتعد المعرفة المسبقة مطلبًا أساسيًا للقبول بالتعليم العالي، فهؤلاء الذين يمتلكون المعرفة المطلوبة مؤهلين للدخول، ويمكن أن تكون متطلبات الدخول عامة أو خاصة، فالمتطلبات العامة تطبق على المقررات والبرامج الدراسية كافة في التعليم العالي، أما الخاصة أو الإضافية فهي كذلك مطلوبة للعديد من المقررات والبرامج، وتقوم معايير الاختيار -بشكل أساسي- على نتائج/ درجات

اختبار مغادرة المدرسة (الاختبار السويدي المقنن لقياس القدرات) Aptitude و Scholastic Test، ويكفل القانون أو التشريع الخاص بالتعليم العالي وضع متطلبات الدخول العامة التي يتم تطبيقها على جميع المقررات والبرامج، وكذلك وضع جميع معايير الاختيار التي يمكن استخدامها في قائمة، كما تحتوي أيضاً على التعليمات والقواعد الخاصة بتقييم الدرجات النهائية للمدرسة.

بمعني آخر، إن شغل حوالي ثلث الأماكن في أي برنامج جامعي قائمة على درجات هذا الاختبار، والثلث الثاني من الأماكن قائمة على درجات الطالب في المدرسة الثانوية العليا. كما تضيف بعض المؤسسات متطلبات أخرى لبرامج بعينها (تتطلب اكتساب مهارات خاصة).

وتتفق تلك المعايير السالفة، والمعايير الخاصة بالتقويم وسياسات القبول بالتعليم العالي على المستوى النظري، وذلك من خلال النظر إلى تلك المعايير، والتي تتمثل فيما يلي:

- التنوع والتعدد في اساليب التقويم المستخدمة، وذلك للتأكد من تحقيق كافة المتطلبات المرجوة من المخرج التعليمي.
  - إحداث قدر من التكامل بين المدرسة الثانوية والجامعات، مما يسهل وضع اختبارات القبول، واختيار الطلاب الملائمين للانضمام للجامعة.
  - الربط بين درجات الطالب في الامتحانات النهائية، ودرجاته في اختبارات القبول، إذ أن كلاهما مطلوباً لدخول الطالب للجامعة.
  - وجود نظام قومي للتقويم يتلاءم وخلفية الطلاب المعرفية والثقافية.
- وبالنظر إلى نقاط الاتفاق بين التعليم الثانوي المطور، والتعليم الثانوي بكل من الصين والسويد، يتضح أن تقويم الطلاب، وسياسات القبول بالتعليم العالي بكل من الصين والسويد قادر على التغلب على عدد من المشكلات في هذا الصدد، يمكن إيجازها في التغلب على تقليدية الامتحانات التي يتعرض لها الطالب، وغلبة الجانب النظري على تلك الامتحانات، وتجاهل المهارات العملية والحياتية التي على الطلاب التمكن منها، بالإضافة إلى التركيز على المكون العقلي فقط من مكونات شخصية الطالب دون التركيز على باقي مكونات شخصيته.

## مقابلة تدريب معلم المرحلة الثانوية العليا في كل من الصين والسويد:

أ. الصين:

يهدف تدريب معلمي المدرسة الثانوية العليا بالصين إلى تحقيق الأهداف

التالية:

- تدعيم الخلفية المعرفية للمعلمين كل حسب تخصصه، وبالتالي تدعيم تمكنهم من تخصصاتهم.
- إمداد المتدربين بمعرفة موسعة ومتكاملة عن استراتيجيات التدريس المختلفة.
- تشجيع المعلمين على المشاركة وإبداء الرأي في محتوى المناهج الدراسية المقدمة للطلاب، والحكم عليها.
- مساعدة المعلمين على التخطيط المثالي للدرس، وكذلك التخطيط المثالي لوقت تقديم الدرس للطلاب.
- التمكن من المفاهيم والنظريات المختلفة الخاصة بالتدريس.
- إرشاد الطلاب لما يلائمهم من وظائف تخص مستقبلهم بناء على قدراتهم، واحتياجاتهم، وقدراتهم العقلية.

وقد قامت السلطات التربوية الصينية بتدريب عدد من معلمي المرحلة الثانوية العليا، فشرعت في تنفيذ خطة لتدريب المعلمين بدأت من عام 2011، وتستمر إلى نهاية عام 2015، تهدف إلى تدريب ما يقرب من 10 ملايين معلم، كما يشارك مليون معلم من الحاصلين على التدريب والتميزين فيه في تدريب زملائهم، ويحصل المعلمون على تلك البرامج التدريبية تحت مظلة وزارة التربية والتعليم الصينية، بالتعاون مع وزارة المالية، ويطلق عليه اسم "البرنامج القومي لتدريب المعلمين".

ومع زيادة الطلب على معلم ذو تأهيل وقدرات عالية للوفاء بمتطلبات المجتمع المحلي والعالمي، ازدادت الحاجة إلى مزيد من برامج التدريب، وأيضاً إلى ضمان حصول الغالبية العظمى من المعلمين على تلك البرامج، ومن ثم قدمت الصين نموذجاً للتدريب عن بعد، لتدريب المعلمين، والتغلب على مشكلة

اختلاف أوقات المعلمين، وأعباءهم التدريسية، وأطلقت على هذا البرنامج اسم البرنامج التليفزيوني.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق عدد من الأهداف لعل من أهمها ما يلي:

- الحصول على درجة جامعية متقدمة، بعد الحصول على دبلوم أكاديمي في التخصص، وذلك للمعلمين غير المؤهلين، أو الذين يعانون من نقص فرص التدريب، وقلة الكفاءة.
- تحديث المهارات المهنية للمعلمين، التي تركز على تحديث معارفهم، وطرق التدريس التي تتلاءم والتخصصات التي يقدمونها.
- تقديم بعض المهارات الإدارية للمعلمين لمساعدتهم على الاضطلاع بمهامهم الإدارية، لمساعدة المدرسة على تحقيق أهدافها.

وتتنوع الموضوعات المقدمة لمعلمي التعليم الثانوي بالصين، والمتاحة لتحسين قدرة هؤلاء المعلمين على التعامل مع حاجات الطلاب، والمجتمع المحيط في ذات الوقت، ومن تلك الموضوعات دراسة حاجات المجتمع الصيني من الموارد البشرية، والتدريس والتعلم في مواقع العمل الحقيقية، وتقويم قدرة الطلاب المتخرجين على مواكبة توقعات سوق العمل، وتدعيم قدرة الطلاب على اختيار المسار الوظيفي الملائم.

وهناك عدد من الأساليب التي يمكن من خلالها تقديم البرامج التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية العليا، ومن تلك الأساليب محادثات المعلمين، والتعلم الذاتي، والتدريب المباشر، وغير المباشر.

وثمة اتفاق بين ما سبق، وبين المعايير النظرية لتدريب المعلمين بالتعليم الثانوي المطور على المستوى النظري، ويتضح ذلك من خلال النظر لتلك المعايير فيما يلي:

- الاهتمام بالنمو المهني المستمر للمعلم، لتمكينه من مواكبة التطورات المتلاحقة.
- تنوع البرامج التدريبية التي يحصل عليها المعلم لتمكينه للقيام بمهامه المتنوعة.



- تهيئة الفرصة لكافة المعلمين للحصول على البرامج التدريبية المتاحة لتعميم الاستفادة.
  - الاهتمام بتدعيم جانب التعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة للمعلمين، الأمر الذي يساعدهم على تحقيق النمو المهني المستمر.
- ب. السويد:

تهدف برامج التدريب المقدمة لمعلمي المرحلة الثانوية العليا إلى تحقيق ما يلي:

- تنمية المهارات الأكاديمية والمهنية للمعلمين، وتمكينهم من القيام بمتطلبات ووظائفهم على أكمل وجه.
  - الوفاء بمتطلبات المجتمع المحيط، التي تزداد باستمرار نتيجة للتطور المتسارع بالمجتمع.
  - إكمال المعارف والمهارات المقدمة للطلاب المعلمين أثناء دراساتهم بكليات إعداد المعلمين وتحديثها، والبناء عليها لإثرائها.
  - تأهيل المعلمين للتعامل مع القضايا المختلفة، التي فرضت وجودها على الساحة العالمية، كالتعامل مع الجنسيات المختلفة، والتمكن من مهارات التدريس المختلفة للمواد الدراسية المختلفة، وربط المهارات النظرية بالعملية، ومساعدة الطلاب على اختيار المسار الوظيفي الملائم لاحتياجاتهم، ... إلخ.
  - تشجيع المعلمين على الاستمرار في التعلم، وإكسابهم مهارات التعلم مدى الحياة.
  - إكساب المعلمين المهارات التي تمكنهم من جعل تدريسهم جذاباً للطلاب، بمعنى ربط المعلومات النظرية التي يحصل عليها الطلاب بالحياة الواقعية التي يعيشها الطلاب.
  - تنمية المهارات القيادية لدى المعلم، تلك التي تمكنه من قيادة الفصل، وزيادة قدرته على إقناع الطلاب والتأثير في شخصياتهم.
- كما تفيد برامج التدريب المعلم فيما يلي:
- تنمية وعيه بأهمية وظيفته، ودوره في بناء شخصية طلابه.

- زيادة إدراك المعلمين لوظيفتهم، وتأثيرها في نفوس الطلاب.
  - تدعيم الشعور الإيجابي نحو الطلاب.
  - تدعيم الاهتمام بحاجات الطلاب وميولهم.
  - زيادة الاهتمام بالطلاب ومن ثم تحسين النتائج النهائية للطلاب.
- تتنوع برامج تدريب معلمي المرحلة الثانوية العليا بين السيمينارات البحثية التي يتم عقدها بالمدارس تحت اسم التدريب في مواقع العمل، وكذلك برامج التدريب عن بعد التي تتبع الجامعات السويدية، وتقدم للمعلمين غير القادرين على الانتظام في الدراسة، نظرًا للأعباء التدريسية والمحاضرات عن طريق الفيديو كونفرانس، التي يتم عقدها بمراكز الدراسة التابعة للجامعات، والتي يقابل فيها المعلمون المدربون أساتذة الجامعة، ويتبادلون الأسئلة والخبرات، كما يحضر المعلمون بالبرامج التدريبية المباشرة، التي يحضر فيها المدربون في مكان واحد، ويلتقون فيها بالمدرسين وجهاً لوجه، وتقدم المعلومات التي ترتبط بتدريب المعلمين في شكل محاضرات مباشرة، تتخللها مناقشات، وورش عمل، ورحلات تدريبية لمدارس أخرى Training Trips، بغرض تبادل الخبرة بين المعلمين وبعضهم.

ويلتحق معلمو المرحلة الثانوية العليا ببرامج تدريبية لتدعيم قدراتهم الأكاديمية، الخاصة بمجال تخصصهم والعمل التدريسي، فيتمكن المعلمون خلال هذا البرنامج من استخدام الوسائل التدريسية المختلفة، وممارسة الأنشطة مع الطلاب، وتقويم الطلاب، ومعرفة نقاط الضعف والقوة في أدائهم، وتحقيق الأهداف التدريسية، ووضع الامتحانات التي تقيس المستويات الأكاديمية للطلاب.

ومن أهم البرامج التدريبية الموجهة لمعلمي المرحلة الثانوية العليا برنامج تربية حقوق الإنسان لدى الطلاب، الذي يهدف إلى تدريب الطلاب على العيش مع طلاب من جنسيات مختلفة في سلام وهدوء، كما تقدم السلطات التربوية السويدية لمعلمي المرحلة الثانوية العليا عددًا من البرامج التدريبية، تساعد على إثراء مهارات الطلاب في تلك المرحلة، ومن تلك الموضوعات: القيادة المدرسية: مفاهيم وممارسات، والسياقات المحلية والقومية، وهما عبارة عن

برنامجين يقدمان للمعلمين لتمكينهم من المهارات الإدارية والقيادية، التي تتيح لهم الفرصة للقيام بدورهم الإداري داخل الفصل وداخل المدرسة، كما أن تمكين المعلم من مهارات القيادة، التي تمكنه من التحلي بمهارات الإقناع، والمشاركة، والتفاعل، وغيرها، تؤهله للتعامل مع السياقات المختلفة للمجتمعات الأخرى التي تقطن بالمجتمع السويدي، الأمر الذي يتطلب من المعلم أن يكون على دراية كاملة بالسياق المجتمعي للمجتمع السويدي.

كما يلتحق معلمو المدرسة الثانوية العليا ببرامج تدريبي لتتمة الاتجاهات الإيجابية للمعلمين تجاه طلابهم، وتتمية مشاعرهم الإيجابية نحو مهنة التدريس، ونحو الطلاب في آن واحد، الأمر الذي يساعدهم على التعرف على حاجات الطلاب، واتجاهاتهم، والتعرف على مهاراتهم المختلفة، الأمر الذي يتيح للمعلم فرص توجيههم مهنيًا في الاتجاه والمسار الوظيفي الملائم.

كما تقدم السلطات التربوية السويدية لمعلمي المرحلة الثانوية العليا برنامجًا للتمكن من استخدام التكنولوجيا الحديثة، التي تمكن المعلمين من استخدام الكمبيوتر، والشبكات، ووسائل الاتصال عن بعد، والتواصل مع الطلاب عبر الإنترنت، ومهارة تصميم مواقع الإنترنت، وغيرها من الأساليب التكنولوجية الحديثة التي تمكن المعلم من مهارات التواصل مع الطلاب عن بعد، وذلك لمتابعة الطلاب ليس فقط داخل المدرسة، ولكن أيضًا عبر الإنترنت، مما يوسع مجال تأثير المعلم على الطلاب، ويجعله على دراية بحاجات الطلاب بشكل أعمق.

وثمة اتفاق بين تدريب معلمي المرحلة الثانوية العليا بالسويد، والتعليم الثانوي المطور على المستوى النظري، ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

- تنوع البرامج التدريبية التي يحصل عليها المعلم لتمكينه للقيام بمهامه المتنوعة.
- تهيئة الفرصة لكافة المعلمين للحصول على البرامج التدريبية المتاحة لتعميم الاستفادة.
- الاهتمام بتدعيم جانب التعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة للمعلمين، الأمر الذي يساعدهم على تحقيق النمو المهني المستمر.

- أن تتسم تلك البرامج بالمرونة التي تسمح بإضافة أو إزالة أية برامج يحتاج المعلم أو لا يحتاج إليها.
  - الاهتمام بإتاحة بعض البرامج التدريبية عبر الانترنت للتغلب على ظروف المعلمين، وضيق الوقت.
- ولعل هذا الاتفاق بين كل من الصين والسويد من ناحية، والمعايير النظرية للتعليم الثانوي المطور فيما يخص تدريب معلمي التعليم الثانوي من ناحية أخرى، يضع بعض المؤشرات للتغلب على المشكلات المرتبطة بهذا الأمر، مثل:
- غياب فلسفة واضحة متكاملة للتدريب تقوم على فكر تدريبي معاصر؛ حيث تقتصر أهداف التدريب على ما تريده الوزارة من المعلم ولا يتعرض لاحتياجات المعلم المهنية الذي يحددها بذاته.
  - عدم وضوح العلاقة بين المعلم والمدرسة ومؤسسة التدريب؛ حيث إن كلاً منهم في واد مختلف عن الآخر، بالإضافة إلى قلة التنسيق بين الجهات المسؤولة عن تدريب المعلم.
  - قلة دافعية المعلمين لحضور برامج التدريب، وذلك نتيجة غياب الوعي بأهمية التدريب، وإحساسهم بأن التدريب لا يقابل احتياجاتهم الفعلية من ناحية، وغلبة الطابع التقليدي على هذه البرامج مع ضعف كفاية بعض المدربين سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ أو التقويم.
  - قصور المعلم عن أداء دوره في تنمية التفكير الإبداعي للطلاب، فالطالب متلق سلبي للمعلومة، لا يبحث عنها ولا يسعى لاكتشاف حلول للمشكلات التي تواجهه
  - ضعف فعالية برامج التدريب اللازمة للنمو المهني لمعلمي هذه المدرسة.
  - صعوبة تحديد إدارة المدرسة الثانوية العامة لمتطلبات التنمية المهنية للعاملين والمعلمين بها

ومن ثم، وفي ضوء ما سبق عرضه في خطوة المقابلة بين حالتي المقارنة، وربطها بالتعليم الثانوي المطور على المستوى النظري، والمشكلات التي يمكنه أن يتغلب عليها، يمكن صياغة الفرض الحقيقي للبحث على النحو التالي:

قد يؤدي الأخذ بنظام التعليم الثانوي المطور في ج.م.ع. استناداً للدراسة المقارنة في دولتي الصين والسويد، إلى وضع الحلول العلمية للتغلب على المشكلات الحالية للتعليم الثانوي في ج.م.ع.

### القسم السابع: مقارنة تفسيرية لأوجه التشابه وأوجه الاختلاف في نظام التعليم الثانوي المطور في الصين والسويد

سيتم في هذه الخطوة عقد مقارنة تفسيرية بين حالتي المقارنة في ضوء المحاور التي سبق عرضها في خطوة المقابلة، لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها، وتفسيرها في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات الصلة، وذلك على النحو التالي:

#### 1. فلسفة التعليم الثانوي العام وأهدافه:

##### أ. أوجه التشابه وتفسيرها:

تتشابه كل من الصين والسويد في اهتمام كلتاها عند بناء فلسفة التعليم بتدعيم الاهتمام ببناء الطلاب للالتحاق بعالم العمل، وإعداد العمالة الماهرة القادرة على قيادة الإنتاج وتحقيق التنمية، بناءً على قواعد علمية تؤهل الطالب لتحقيق التنمية المنشودة.

ويمكن تفسير أوجه التشابه بين الدولتين في ضوء مفهومي **التعلم للعمل، وتعظيم الإنتاجية**؛ حيث يشير المفهوم الأول إلى "كيفية تعليم الطلاب تطبيق المعارف التي يحصلون عليها بشكل عملي، وكيفية تكيف التعليم للعمل المنتظر"<sup>(191)</sup>، بينما يشير مصطلح تعظيم الإنتاجية إلى "العوامل المؤدية إلى الحصول على أقصى إنتاج من مدخلات محددة، والحصول على أقصى إنتاج من مقادير أقل"<sup>(192)</sup>.

بالنظر إلى ما سبق، يتضح تأكيد المصطلحين على دور التعليم في تهيئة الطلاب للالتحاق بالعمل، الأمر الذي يساعدهم على المساهمة في تعظيم

الإنتاجية وتحقيق التنمية، الأمر الذي لا يتحقق إلا بناء على أسس علمية لا يمكن ترسيخها في عقول الأفراد وممارساتهم إلا من خلال التعليم والبحث المستمر، والممارسات العملية في مواقع العمل.

أما بالنسبة لأهداف التعليم الثانوي العام، فهناك اتفاق بين دولتي المقارنة في أهداف التعليم الثانوي بهما، ويتضح ذلك في النقاط التالية:

- إكساب الطلاب مهارات حل المشكلات، والتفكير الإبداعي والناقد، والتعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة.
- تنمية شخصية الطلاب والقيم الروحية التي يؤمن بها المجتمع، ومنها تدعيم قيمة المواطنة والعيش في مجتمع دولي.
- تشجيع الطلاب على تدعيم العادات الإيجابية في تعاملاتهم اليومية مع الآخرين في الحياة وأيضًا في عالم العمل.
- تلبية احتياجات سوق العمل وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاجية للسوق المحلي والعالمي.

- تدعيم قيم الديمقراطية ووضع وجهات نظر الطلاب والطبقة العاملة في الاعتبار تدعيمًا للمشاركة والتعرف على وجهات النظر المتباينة.

ويمكن تفسير أوجه التشابه بين دولتي المقارنة في أهداف التعليم الثانوي العام لديهما في ضوء مفهوم الكفاية العالمية، التي تشير إلى إمداد الطلاب بالمهارات والاتجاهات التي تتفق ومتطلبات النظام العالمي، بالإضافة إلى تحقيق الاستعداد الكامل لدى الطلاب لمعرفة القضايا الدولية، وكيفية حدوثها، كما تشير إلى التأكيد على تمكن الطلاب من لغة أجنبية واحدة على الأقل للتمكن من التواصل مع الآخرين، بالإضافة إلى التمكن من مهارات استخدام التكنولوجيا".<sup>(193)</sup>

وبالنظر إلى المصطلح السابق، يتضح أن الأهداف التي اتفقت عليها دولتي المقارنة تنمي استعداد الطالب ليكون مواطنًا بالمجتمع العالمي، الأمر الذي يساعده على التقاهم مع أعضاء هذا المجتمع العالمي، من خلال التمكن من إحدى اللغات العالمية، بالإضافة إلى التمكن من المهارات التي تمكنه من

قيادة التنمية في هذا المجتمع، يُضاف إلى ذلك تكوين اتجاهات إيجابية لدى الطلاب حول دورهم في هذا المجتمع وكيفية تحقيقه.

#### ب. أوجه الاختلاف وتفسيرها:

وعلى جانب آخر تختلف السويد عن الصين في تأكيد الأولى على تحقيق قيم الديمقراطية والعدالة، والمساواة بين الجنسين، واحترام فئة الأقليات، وتقديم التعليم لديها باستخدام لغتها القومية، والاهتمام باحترام آراء الآخرين، وتحقيق الانسجام والتناغم بين فئاته، ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء مفهوم **التنوع الثقافي**، الذي يشير إلى "تعدد الأجناس والفئات التي تقطن جزءاً من أجزاء العالم، مما يترتب عليه تنوعاً في العادات والتقاليد والقيم وغيرها من المكونات التي تميز ثقافة عن الأخرى، والتي تدين بها فئة في مقابل فئات أخرى تقطن بجزء آخر من العالم، مما يولد مزيداً من الثراء بالعالم ويخلق مزيداً من فرص الإبداع به".<sup>(194)</sup>

ذلك أن المجتمع السويدي متعدد الثقافات، فهو يضم عدداً من الأقليات التي تنتمي لبعض القبائل السويدية القديمة، كما يضم بعض المهاجرين الذين هاجروا للمجتمع السويدي من مختلف دول العالم، الأمر الذي استوجب الاهتمام بكيفية تحقيق التناغم بين تلك الفئات المتباينة من خلال التعليم؛ حيث إنه الأداة التي تشكل عقلية المتعلمين، وتهيئهم لتقبل الاختلاف.

كما تختلف الصين عن السويد في تأكيد الصين في فلسفتها التعليمية على ضرورة تأصيل الهوية القومية للمجتمع الصيني، ويمكن تفسير ذلك الاختلاف في ضوء مفهوم **القومية** ذلك المفهوم الذي يشير إلى "مجموعة من القواسم المشتركة بين جماعة من البشر، يوحد بينهم محل الإقامة، أو الوطن، ووحدة التاريخ، ووحدة الاقتصاد القومي، واللغة الواحدة، والعوامل الأخرى التي تعبر عنها ثقافة مجتمعية واحدة، أي الثقافة الوطنية والفكر الذي يعبر عن خصوصية الأمة، والمجتمع القومي".<sup>(195)</sup>

فثمة تأكيد في الآونة الأخيرة بالصين على أهمية تدعيم القومية الصينية لدى أبناء المجتمع الصيني، فالمجتمع الصيني هو أكثر المجتمعات سكاناً، كما أن هناك تجانساً نسبياً بين سكانه، فمعظم السكان من الصينيين الأصليين مما

يجعل الاهتمام بتدعيم الهوية القومية بؤرة الاهتمام لدى المجتمع الصيني. وذلك على عكس المجتمع السويدي الذي يضم أجناسًا متباينة من مختلف دول العالم، ومن ثم يكون التركيز على تحقيق التناغم والانسجام هو الشغل الشاغل له.

ومن ناحية أخرى، هناك اختلاف بين دولتي المقارنة فيما يخص أهداف التعليم الثانوي لدى كل منها؛ حيث ركزت تلك الأهداف في الصين على بعض الأهداف التي لم ترد لدى السويد، والتي منها تدعيم القيم الأخلاقية التي يؤمن بها أعضاء المجتمع الصيني، ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء مفهوم مصطلح **التربية من أجل القيم**، الذي يشير إلى "ذلك النوع من التربية الذي تترسخ القيم من خلاله في كل أشكال التربية المدرسية المقدمة للطلاب؛ حيث ينصب الاهتمام في هذا النوع من التربية على ترسيخ عدة مفاهيم لدى الطلاب تمثل مجموعة من القيم المقبولة في أي مجتمع، وتعتمد إلى تقديمها للطلاب نظريًا، تمهيدًا لممارستها بشكل عملي فيما بعد، ومن تلك المفاهيم الالتزام، والمساواة، وتقبل التنوع، والاعتماد المتبادل، والتواضع، والتسامح، والكرامة، والأخلاق، وتقدير الذات والآخرين، مع تنمية الالتزام الكامل لدى الطلاب بتطبيق تلك المفاهيم في الحياة العامة".<sup>(196)</sup>

مما سبق، يتضح أن الصين -مثلها مثل الغالبية العظمى من دول جنوب شرق آسيا كاليابان مثلًا- تعزز بترسيخ القيم لديها، وتدعيم الأخلاق الحميدة لدى الطلاب منذ نعومة أظفارهم، إذ أن من أهم السمات الأساسية التي يتسم بها التعليم في تلك الدول هو تدعيم الاهتمام بالقيم والأخلاقيات التي تعتبر الأساس الذي يبنى على أساسه التعليم ككل، الأمر الذي جعل لتلك الدول سمات شخصية محددة تتسم باحترام التقاليد، والقيم، والعادات، والأخلاق، التي ترسخت لديهم من خلال سنوات الدراسة، ومن قبلها من خلال ممارسات الوالدين الذين انتموا إلى هذا المجتمع ورسخوا المبادئ التي يرتضيها في عقول أبنائهم.

كما تختلف السويد عن الصين في تأكيد السويد في أهدافها على ضرورة تدعيم الممارسات الديمقراطية لدى الطلاب لتدريبهم على المشاركة وإبداء الرأي،



ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم التفكير الناقد، الذي يشير إلى "أحد أنماط التفكير العلمي، ويعتمد على الدقة في ملاحظة الوقائع التي تتصل بتفاصيل الموقف أو القضية، وهو تفكير يعتمد على تنمية مهارات أساسية تساعد في تكوين عمليات الاستدلال المنطقي، وعمليات التدريب على الإدراك الدقيق، مثل: الملاحظة، وتحديد أوجه الشبه والاختلاف، والتجميع، والتصنيف، والتسلسل، والترتيب". (197)

ولعل تأكيد السويد في أهدافها التعليمية على أهمية الديمقراطية صراحةً يوضح تماشي اتجاه معظم الدول الإسكندنافية في تكوين المواطن المشارك في نهضة المجتمع من خلال آرائه ومشاركته الفعالة في المجتمع، الأمر الذي يتفق مع سمات المواطن العالمي الذي يسهم بآرائه في تحقيق التنمية العالمية من خلال نقد الواقع نقدًا إيجابيًا يسهم في تحسينه، ويؤكد في ذات الوقت على إيمان السويد، كإحدى هذه الدول، بأهمية تكوين المواطن العالمي اتفاقًا مع المواثيق الدولية.

وبناء على ما سبق، يمكن التوصل إلى مجموعة من الاعتبارات لتحقيق الفلسفة والأهداف، وذلك فيما يلي:

- أن تتبع فلسفة التعليم الثانوي العام من احتياجات المجتمع، وأن تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة.
- مراعاة التنوع في البيئات المختلفة داخل ذات المجتمع.
- الاستفادة من آراء ومقترحات قطاعات الأعمال والصناعة فيما يخص أهداف التعليم، وذلك لما لهم من دور في توظيف تلك الطاقة البشرية بعد التخرج.
- التأكيد على احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

## 2. إدارة التعليم الثانوي وتمويله:

### أ. أوجه التشابه وتفسيرها:

ثمة تشابه في قضية تمويل التعليم لدى كل من الصين والسويد، فكلتاها تعتمد على مصادر تمويل متعددة، من خلال الاتجاه نحو اللامركزية لإيجاد مصادر تمويل غير تقليدية، مما انعكس على محاولة الدولتين لإيجاد مصادر

تمويل غير تقليدية لمؤسساتها التعليمية، مما ينعكس على جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب، إذ يعبر مفهوم الجودة عن "مفهوم إدراكي مجرد يعبر عن أعلى مستوى يمكن الوصول إليه<sup>(198)</sup>، وبالتالي، فإنه لتحقيق الجودة المنشودة في الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب، يجب أن تتضافر الجهود، وتتعدد المصادر التمويلية التي يمكن الاعتماد عليها لتمويل التعليم، لتوفير الأجهزة والخدمات وكافة المتطلبات التي يتطلبها الطالب، ويتوقع ولي الأمر حصول أبنائه عليها، لتساعده على تلبية احتياجات سوق العمل العالمي.

#### ب. أوجه الاختلاف وتفسيرها:

تختلف دولتا المقارنة في نمط الإدارة السائد في كل منهما؛ حيث تجمع الصين بين النمطين المركزي واللامركزي، بينما تتبع السويد النمط اللامركزي في إدارة المدارس الثانوية لديها، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهومي المركزية واللامركزية؛ حيث تشير المركزية إلى "تركز سلطة اتخاذ القرارات الرئيسة والهامة في يد رئيس المنظمة أو في يد قلة من أعضاء القيادة العليا، بينما تعنى اللامركزية التوسع في تفويض تلك السلطات إلى الوحدات الوظيفية الإدارية للتنظيم، أو إلى الوحدات التابعة، بحيث يصبح لكل منها سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالها كافة، أي في إطار مسؤوليات تلك الوحدة دون الرجوع إلى الجهات العليا".<sup>(199)</sup>

ولعل محاولة الصين في الجمع بين النمطين المركزي، واللامركزي في إدارة مدارسها، يعني محاولتها للاستفادة من إيجابيات كل نمط، والتغلب على سلبيات كلاهما، فالمساحة الشاسعة للصين، تجعل لاتباع النمط المركزي قدرًا من الصعوبة عند التطبيق، كما أن المشاركة في صنع القرار، تجعل للمعلمين، والطلاب، وأعضاء المجتمع المحلي، وأولياء الأمور دورًا لا يمكن إغفاله في إصلاح التعليم لديها، أما السويد فقد اتبعت ذلك النمط للاستفادة القصوى من آراء المعلمين وأولياء الأمور، والطلاب أيضًا فيما يقدم من معارف تتلاءم واحتياجات الطلاب.

ويمكن استخلاص بعض الاعتبارات فيما يخص إدارة وتمويل التعليم الثانوي العام، وذلك فيما يلي:

- إعطاء المدرسة الثانوية العامة مزيداً من الاستقلال في إدارة شئونها، وتمويل ذاتها.
- إعطاء المعلم الحرية الكافية لإدارة صفه.
- تشجيع قطاعات المجتمع المختلفة وحثها على المساهمة في تمويل المدرسة، وتوفير احتياجاتها.

### 3. نظام الدراسة:

#### أ. أوجه التشابه وتفسيرها:

بالنظر إلى نظام الدراسة يتضح هناك تشابهاً بين الصين والسويد في اعتماد كلاهما على نظام الساعات المعتمدة في تقديم الدراسة، ويمكن تفسير ذلك التشابه في ضوء مفهوم **الساعات المعتمدة**، التي تعرف بأنها "نظام الدراسة المصمم لإحداث قدر من التوازن بين اهتمامات الطلاب من ناحية، واحتياجات المجتمع من ناحية أخرى، فهو مقدار العمل الذي على الطالب القيام به خلال مجموعة من الساعات الدراسية التي تحددها المؤسسة، وينظمها الطالب لنفسه خلال فترة معينة من الزمن وفقاً لقدراته وظروفه، الأمر الذي يعطي للطلاب مزيداً من الحرية والمتعة عند الحصول على فرص التعلم، ويحقق للمجتمع متطلباته واحتياجاته في تحقيق الجودة والاعتماد كأحدى متطلبات المجتمع العالمي".<sup>(200)</sup>

فثمة اتفاق في الآونة الأخيرة على أن الساعات المعتمدة هي إحدى المتطلبات الأساسية لتحقيق الجودة والحصول على الاعتماد، ومن هنا تبنت معظم الدول -المتقدمة منها والنامية- نظام الساعات المعتمدة في نظامها الدراسي، سعياً وراء اعتماد مؤسساتها التعليمية، وإيماناً منها بضرورة إتاحة مزيد من الحرية للطلاب لتقرير ما عليهم دراسته، ولتولي مسؤولية اختياراتهم، وتحقيق مزيد من المتعة في الدراسة.

كما أن هناك اتفاق بين دولتي المقارنة في تسميات المقررات الدراسية المقررة على الطلاب، إذ يدرس طلاب دولتي المقارنة كلاً من: اللغة القومية، واللغة الأجنبية الأولى (الإنجليزية)، ولغة أجنبية ثانية يختارها الطلاب من ضمن عدة لغات متاحة، والعلوم (الفيزياء، والكيمياء)، والرياضيات، والتربية الرياضية، والدراسات الاجتماعية (التاريخ، والجغرافيا)، والكمبيوتر، كما انصب الاهتمام أيضاً على الجمع بين المعرفة النظرية والممارسة التطبيقية لتلك المعرفة، الأمر الذي يوضح أن هناك مجموعة من العلوم المحورية التي على الطلاب كافة الحصول عليها، والتمكن منها مهما اختلفت أجناسهم، إذ أنها متطلبات للمجتمع العالمي، وإحدى مواصفات الخريج في ظل مجتمع المعرفة، ويمكن تفسير ذلك التشابه في ضوء مفهوم المعرفة المحورية التي تشير إلى المعرفة التي يمكن تطبيقها في الواقع بشكل إجرائي، والتي تسهم في العمليات الأساسية للمنظمات أو المجتمعات، وتسهم في تحقيق المخرجات المنشودة". (201)

ولكي يكون الخريج قادراً على تحقيق المخرجات المنشودة للمجتمع أو للمنظمة عليه أن يكون متمكناً من المهارات والمعارف الأساسية التي تساعده على تحقيق ذلك، الأمر الذي جعل كلاً من الصين والسويد تقدمان لطلابهما ذات المقررات الدراسية التي تساعدهم على تحقيق المخرجات التي ينشدها المجتمع المحلي والعالمي في ذات الوقت.

كما انتقلت دولتا المقارنة على الاهتمام بالممارسة الفعلية للديمقراطية والتعبير عن الرأي، واحترام الآخرين، وتهيئة الطلاب لعالم العمل، وتنمية جميع جوانب شخصية الطلاب، وذلك في الأهداف العامة للمقررات الدراسية المقدمة للطلاب، على اعتبار أن تلك المقررات هي الترجمة الفعلية للفلسفة والأهداف التي يسعى النظام التعليمي لتحقيقها، والتي سعت إلى تكوين مواطن قادر على التعايش مع مجتمع الغد، وتحقيق متطلبات العالم في عصر العولمة، ويمكن تفسير وجه التشابه في ضوء مفهوم العولمة، الذي يشير إلى "مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي تذوب فيها الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والسلوكية للدولة القومية في الإطار العالمي من خلال الثورة التكنولوجية

والمعلوماتية الهائلة التي خلقت اتجاهًا عامًا بانفتاح الدول على بعضها البعض لتكون ما يسمى "عالم بلا حدود" يسيطر فيه الطرف الأقوى على الطرف الأضعف". (202)

كما تتشابه دولتي المقارنة في الاهتمام بالجمع بين النظرية والتطبيق عند تقديم المعرفة للطلاب بمدارس كل من السويد والصين، وذلك اهتمامًا منهما بربط التعليم بالعمل، والنظرية بالتطبيق، بالإضافة إلى الاهتمام بربط ما يتم دراسته داخل المدرسة بما يتم في العالم الخارجي؛ الأمر الذي يسهم في إكساب الطلاب المهارات العملية التي يتطلبها سوق العمل، ويمكن تفسير وجه الشبه في ضوء مفهوم **الممارسة الموجهة**، التي تعني "ممارسة المتدرب للمهارة مع تلقيه مساعدة من المدرب، بحيث تقل هذه المساعدة تدريجيًا وصولًا إلى استغناء المتدرب أو الطالب عن تلقي تلك المساعدة". (203)

بالنظر إلى ما سبق، يتضح أن ربط النظرية بالتطبيق الذي يتم بدولتي المقارنة، يتم بناء على فكرة مساعدة الطالب على التمكن من المهارات الأساسية التي تؤهله للالتحاق بالوظائف الملائمة له في المستقبل، وذلك بمساعدة المعلم تدريجيًا له حتى يتأكد من تمكن الطالب من المهارات الأساسية اللازمة له للالتحاق بعالم العمل.

#### ب. أوجه الاختلاف وتفسيرها:

بدا أن هناك اختلافًا في المقررات الدراسية التي تقدمها الصين والسويد لطلابهما؛ حيث اهتمت الصين بتقديم اللغة اليابانية لطلابها كإحدى اللغات الأجنبية الثانية، وقد يرجع السبب في هذا الاختيار إلى التقارب في سمات الشخصية القومية للمجتمع الصيني والياباني إلى حد كبير؛ فلشخصية الصينية مجموعة من السمات والعادات والتقاليد التي تهتم بترسيخها والحفاظ عليها بوصفها إحدى مكونات التراث الثقافي لديها، الأمر الذي يتشابه إلى حد كبير مع سمات المجتمع الياباني، الأمر الذي يدفعنا إلى تفسير هذا الاختلاف في ضوء مفهوم **الشخصية القومية**، الذي يشير إلى "محصلة التفاعل المستمر بين طبيعة الإنسان ومجمل الظروف والعوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن هنا فإن شخصية الجماعة عبارة عن مجمل الخصائص المستمرة

نسبياً التي تكفل فهمًا تفسيريًا للنشاطات الظاهرة لأعضاء جماعة معينة في فترة تاريخية محددة". (204)

ومن ناحية أخرى تهتم السويد بتقديم مقرر اللغة السويدية كلغة أجنبية ثانية للطلاب الناطقين بغيرها، إيمانًا منها بضرورة تحقيق قدر من الانسجام والتقارب الثقافي بين الأجناس المتباينة التي تقطن المجتمع السويدي، إذ أنها إحدى الدول التي تشجع الهجرة إليها كما سبقت الإشارة، الأمر الذي لم تهتم به الصين، نظرًا لتجانس المجتمع الصيني إلى حد كبير، حيث قلة عدد المهاجرين إليه مقارنةً بالمجتمع السويدي، ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء مفهوم التقارب الثقافي، الذي يعني "عملية تغيير في مجتمع ما يحدث خلالها نمو وتطور للسمات غير المتجانسة في الثقافات الخاصة لشعوب منعزلة عن بعضها جغرافيًا، بحيث تتجه هذه السمات نحو تحقيق درجة عالية نسبيًا من التشابه والتماثل". (205)

مما سبق، يتضح أن طبيعة المجتمع السويدي، التي فرضتها كثرة الهجرة إليه، جعلت منه تربة خصبة لتحقيق التقارب الثقافي بين الفئات المتباينة التي تقطنه، الأمر الذي اعتبرته السويد وسيلة للثراء الإنساني والتكامل بين الثقافات، مما شجعها على تدعيم تقبل الاختلافات واحترام الثقافات الأخرى والانسجام معها.

إلا أن الاختلاف الأساسي بين دولتي المقارنة يظهر جليًا في تبني السويد لنمط المدرسة الثانوية الشاملة، بينما تتبنى الصين نمط المدرسة الثانوية التقليدية المستقلة؛ إذ أن بالصين المدرسة الأكاديمية، والمهنية، وغيرها. بينما في السويد توجد الأنماط كافة في مدرسة واحدة، وتتعدد المسارات داخلها ما بين الدراسات المهنية والأكاديمية... إلخ، ويرجع السبب في ذلك لإيمان السويد بضرورة إلغاء التمايزات الموجودة بالمجتمع، فكفى السويد كمجتمع ما بها من تمايزات ثقافية نتيجة لاختلاف الأجناس القاطنة بها، الأمر الذي دفعها لمحاولة التخلص من أي نوع آخر من التمايزات الذي قد يتواجد بالمجتمع، ومن ثم كانت المدرسة الشاملة الحل الأمثل للتخلص من التمايز الذي قد يفرزه التعليم، الأمر الذي لا تعاني منه الصين، بل إن للتعليم المهني لديها مكانة مرموقة

ليست لدى بعض الدول الأوروبية، الأمر الذي يجعل لمفهوم تكافؤ الفرص دوراً في تفسير هذا الاختلاف، الذي يشير إلى "حق كل فرد في النمو في المجالات المتعددة، وذلك حسب ما تسمح به قدراته وإمكاناته واستعداداته مع توفير مستقبل آمن له". (206)

ويعتبر نموذج المدرسة الشاملة بيئة خصبة لتحقيق تكافؤ الفرص للطلاب، كما يحقق قدرًا من العدالة والمساواة بين الطلاب، الأمر الذي يشعر الطلاب بأنهم متخرجين من ذات المؤسسة، فلا يوجد مجال لتفضيل أحدهم على الآخر نظرًا لتخرجه من مؤسسة تعليمية تختلف عن مؤسسة أخرى، الأمر الذي يشعرهم بقيمة ذاتهم، وتقدير أعمالهم.

بينما تختلف الصين عن السويد في تركيز السويد على إسناد وظائف حقيقية للطلاب بالشركات والمصانع وفقًا لمهاراتهم وقدراتهم المختلفة، بل وإعطائهم أجورًا رمزية مقابل ما يقومون به من أعمال، على اعتبار أن تلك المهمة جزء من دراستهم، وتدريبًا عمليًا لهم على ما تم دراسته بشكل نظري، في حين أن الصين تتبع نظامًا مختلفًا لإرشاد طلابها حول السبيل المناسب للالتحاق بالمهنة الملائمة، إذ تستخدم مجموعة من المسوح والاستبيانات للتعرف على حقيقة احتياجات الطلاب وقدراتهم، والاستعانة بالأفلام التعليمية عن الوظائف المتاحة، بل والاستعانة بالجامعات لعمل منتديات جامعية عن التخصصات التي تستطيع تلك الجامعات إمداد الطلاب بها.

وسواء كان الأمر تدريبًا عمليًا في مواقع العمل، أم أفلامًا تعليمية وغيرها كما يتم في الصين، فالأمر يهدف إلى تحقيق المشاركة الإيجابية للطلاب بالمجتمع، وبالتالي يمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم المشاركة الإيجابية، الذي يشير إلى "التعاون بين فئات مختلفة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة؛ مما يعزز الاحترام المتبادل، والإبداع، والابتكار". (207)

إذ أن التعاون بين الشركات والمصانع والمدرسة الشاملة - كما يتم في السويد من ناحية، والتعاون بين المدرسة الثانوية والجامعات من ناحية أخرى كما يتم في الصين - يوضح الاهتمام المتزايد بضرورة إكساب الطلاب المهارات

التي تمكنهم من النجاح والإبداع عند تولي الوظائف التي تتلاءم وقدراتهم، واحتياجات المجتمع المحلي والعالمي.

ومن أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها فيما يخص نظام الدراسة بالتعليم

الثانوي العام، ما يلي:

- ضرورة دمج المعرفة النظرية بالمعرفة العملية.
- تمكين الطلاب من المهارات الأساسية التي يحتاج إليها سوق العمل.
- إعطاء الطلاب الفرصة للاختيار من بين عدة مقررات والتخصصات لتتلاءم وقدرات كل طالب ورغباته.
- مراعاة التداخل بين المقررات العلمية والأدبية، حتى لا يكون هناك انفصال صارخ بين أبناء التخصصين.
- مراعاة التكامل بين المدرسة الثانوية والجامعة، من خلال وجود مقرر يبدأ الطالب دراسته بالمدرسة، ويكمله بالجامعة.

#### 5. تقويم طلاب التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي:

##### أ. أوجه التشابه وتفسيرها:

تتشابه دولتا المقارنة في اهتمامهما بتقويم طلاب المرحلة الثانوية من خلال الامتحانات، بهدف تحقيق وظائف هامة، هي: مساعدة الطلاب على اختيار المقررات التي تساعدهم على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وتوفير شهادة وتقرير لما حققه الطالب من إنجاز أكاديمي، وأخيراً المحاسبية وما يرتبط بها من تقييم فعالية التعليم وأداء المدارس الثانوية، وتحفيز الطلاب والمعلمين على الأداء بشكل أفضل.

ويمكن تفسير هذا التشابه في ضوء مفهوم **التقويم التربوي**، الذي يشير إلى العملية المنظمة التي يمكن من خلالها تحديد ما إذا كان برنامج معين قد حقق المخرجات المتوقعة منه أم لا، كما يستطيع أن يحدد جوانب القوة والضعف في ذلك البرنامج، ويقوم في ذات الوقت بتدعيم جوانب القوة، ومعالجة جوانب الضعف. (208)

بالنظر إلى ما سبق، يتضح إيمان دولتا المقارنة بأهمية التقويم ودوره في التأكد من تحقيق الأهداف التعليمية المرجوة، وتشخيص جوانب الضعف



وعلاجها، والتخلص منها بما يحقق الأهداف، ويضمن جودة الممارسات التعليمية المقدمة للطلاب.

كما تتشابه دولتا المقارنة في سياسات قبول الطلاب المتخرجين من المدرسة الثانوية بمؤسسات التعليم العالي؛ حيث تقوم تلك السياسات على ما يلي:

- الامتحان النهائي الذي يجتازه الطالب في نهاية العام الدراسي بالمدرسة الثانوية.
- الاختبارات القبلية التي يخضع لها الطلاب قبل قبولهم بإحدى الكليات، للتأكد من تمكنهم من المهارات الأساسية التي يتطلبها الالتحاق بتلك الكلية.

ويمكن تفسير هذا التشابه في ضوء مفهوم العمالة الماهرة، الذي يشير إلى القوى البشرية القادرة على أداء العمل بفاعلية وكفاءة لتحقيق الأهداف بشكل سريع، وكذلك القدرة على التكيف مع متطلبات السوق العالمية سريعة التغير، ومن ثم يكون لديهم القدرة على الإنتاج.<sup>(209)</sup>

وللحصول على خريجين لديهم المهارة التي تمكنهم من تحقيق الإنتاجية، أمنت دولتا المقارنة بضرورة التدقيق في إرشاد الطلاب، واختيارهم للالتحاق بالجامعات، بناء على ما لديهم من مهارات تمكنهم من تحقيق النجاح في دراستهم الجامعية، ومن ثم تحقيق النجاح في العمل بعد إنهاء دراستهم بالجامعة، ومن ثم لم تترك دولتا المقارنة أمر التحاق الطلاب بالجامعة عشوائياً، إنما أخضعت الأمر لاختبارات يتم عن طريقها التأكد من المهارات التي يمتلكها هؤلاء الطلاب، الأمر الذي يحقق التنمية المنشودة، ويقلل من نسب البطالة، التي تهدد تقدم المجتمعات.

#### ب. أوجه الاختلاف وتفسيرها:

تختلف الصين عن السويد في تركيز الأولى على عمل بعض البرامج التأهيلية للطلاب المتقدمين للالتحاق ببعض الكليات المتخصصة، لإكسابهم المهارات الأساسية التي تمكنهم من إكمال الدراسة بتلك الكليات، ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء مفهوم التربية المهنية، الذي يشير إلى العملية التي

تختص بتنمية القدرات والمهارات والاتجاهات وعادات العمل وتقديره، وتشمل المعارف والخبرات التي يحتاجها الفرد للالتحاق بالعمل والتقدم فيه، في الوقت الذي يسهم فيه في تنمية المواطن الصالح، عن طريق تنمية كفاءته وصلاحيته. (210)

بناء على ما سبق، يتضح أن الصين تؤمن بأهمية إكساب الطالب المهارات الأساسية التي تؤهله للالتحاق بالكلية التي تتلاءم وقدراته، مما يقلل من فرص تحويل المسار الوظيفي، أو فشل الطالب في تحقيق النجاح بالكلية التي يلتحق بها، مما يترتب عليه تقليل فرص النجاح في مستقبله الوظيفي بعد إنهاء دراسته، خاصة بالنسبة للكليات المتخصصة التي تحتاج مهارات خاصة، بينما تقوم السويد بذلك الدور بالمدرسة الشاملة، لما لها من نظام متميز يؤهل الطلاب للتمكن من مهارات سوق العمل أثناء وجودهم بها.

ومن أهم الاعتبارات الواجب توافرها في مجال تقويم الطلاب، وسياسات القبول بالتعليم العالي ما يلي:

- ضرورة تحقيق الربط بين الأهداف التدريسية، وأساليب التقويم.
- ضرورة الربط بين أساليب التقويم المستخدمة، والخلفية المعرفية للطلاب وقدراتهم العقلية.
- مصارحة الطالب بتقرير مقصل عن أدائه والدرجات التي حصل عليها.
- الاستمرارية في تقويم الطالب على مدار العام، وذلك لمراقبة أدائه والعمل على تحسينه.
- مراعاة التنوع في أساليب التقويم المستخدمة.
- تأهيل الطلاب للالتحاق باختبارات القبول الخاصة بالجامعات، من خلال تدريبهم على اجتيازها، والوفاء بمتطلبات تلك الجامعات.

#### 6. تدريب معلم المرحلة الثانوية العليا:

##### أ. أوجه التشابه وتفسيرها:

تتفق كل من الصين والسويد على مجموعة من أهداف برامج التدريب المقدمة لمعلمي المدارس الثانوية، ويمكن تلخيص نقاط الاتفاق بينهما فيما يلي:

- تدعيم الخلفية المعرفية للمعلمين، وتمكينهم من امتلاك المهارات اللازمة لتقدمهم في تخصصهم الأكاديمي.
- تشجيع المعلمين على التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة.
- إمداد المتدربين بمعرفة واسعة ومتكاملة عن استراتيجيات التدريس، مما يجعل التدريس يتسم بالقدرة على جذب الطلاب.
- تنمية المهارات القيادية لدى المعلم، وقدرته على إدارة الوقت بشكل فعال.
- تدريب المعلمين على إرشاد الطلاب مهنيًا لتخطيط مساهمهم الوظيفي بشكل صحيح بالاتساق مع قدراتهم واحتياجات المجتمع المحلي والعالمية.

ويمكن تفسير هذا التشابه في ضوء مفهوم التنمية المهنية، التي تشير إلى العملية التي تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية، هي: التدريب المهني: الذي يشتمل على دورات قصيرة وفيديو كونفرانس وورش عمل تركز بشكل مباشر على الممارسة والمهارات. والتعليم المهني: الذي يشتمل على دورات طويلة تركز على المعرفة النظرية القائمة على الدراسة. والدعم المهني: الذي يشتمل على إجراءات وتدريبات لتدعيم الوظيفة.<sup>(211)</sup>

بناء على هذا المفهوم، يتضح أن كلاً من الصين والسويد تهتمان بتطبيق العناصر الثلاث التي يعبر عنها مفهوم التنمية المهنية للمعلمين لديها، خاصة في المرحلة الثانوية العليا، وذلك ليكون المعلم مواكبًا للتطورات والتجديدات كافة التي تطرأ على مهنة التدريس من ناحية، وعلى تخصصه الأكاديمي من ناحية أخرى، وبالتالي يكون قادرًا على نقل تلك التجديدات إلى طلابه، وهم على أعتاب الالتحاق بعالم العمل، وتحقيق دورهم في تحقيق تنمية المجتمع.

كما تتشابه الصين والسويد في تنوع الأساليب المقدمة للمعلمين لرفع كفاءتهم في أداء مهامهم؛ فهناك برامج التعلم الذاتي، وبرامج التدريب عن بعد من خلال الإنترنت، والفيديو كونفرانس للتغلب على انشغال المعلمين بأداء أعبائهم التدريسية، وهناك برامج التدريب المباشر من خلال المحاضرات والسينمات، وورش العمل، كما لا يمكن إغفال دور تبادل الخبرة بين المعلمين

وأهميتها داخل مواقع العمل، وذلك بناء على دراسة حاجة المجتمع الصيني من ناحية، والحاجات التدريبية التي يحددها المعلمون أنفسهم من ناحية أخرى. ويمكن تفسير هذا التشابه في ضوء مفهوم التدريب أثناء الخدمة، الذي يعبر عن "الفرص التعليمية المتاحة للمعلمين لتنمية مهاراتهم الأكاديمية والثقافية والمهنية، وتحسين أدائهم وسلوكهم، وتنمية اتجاهاتهم الإيجابية نحو المهنة، على أساس من التخطيط والتنظيم، وبما يتلاءم مع التغيرات المواقبة".<sup>(212)</sup>

ولعل الاهتمام بتقديم برامج تدريبية متنوعة للمعلمين، تعطيم الإحساس بالتنوع، وتثري من معارفهم، وتساعدهم على تكوين اتجاهات إيجابية نحو المهنة ونحو الطلاب، الأمر الذي يساعدهم على تحقيق الأهداف بشكل أفضل، ويجعل تأثيرهم على الطلاب أكثر إيجابية، كما يجعلهم على دراية بظروف المجتمع المحلي والعالمي، والوقوف على آخر المستجدات في مجال تخصصهم، فالأمر لا يقتصر على إعدادهم إعداداً متميزاً فحسب، إنما يكون الاهتمام هنا بضرورة استمرار تنميتهم للتعامل مع المستجدات، ونقل هذه المستجدات إلى الطلاب، وخاصة في ظل عالم المعرفة، الذي تتضاعف فيه المعرفة خلال فترات متقاربة، وبالتالي يكون التدريب أثناء الخدمة متطلباً أساسياً في ظل عالم المعرفة على الدول كافة أن تتبناه وتطبقه لمعلميها كافة.

ومن الاعتبارات الواجب مراعاتها فيما يخص تدريب معلمي المرحلة الثانوية ما يلي:

- مراعاة الاحتياجات التدريبية للمعلمين عند تصميم البرامج التدريبية.
- الاهتمام بالجانب العملي التطبيقي وورش العمل بالبرامج التدريبية بجانب الاهتمام بالجانب النظري.
- الاهتمام بالممارسة الفعلية للمهارات التي تم التدرب عليها أثناء البرنامج التدريبي، وذلك داخل الفصول الدراسية.
- الحرص على نقل أثر التدريب لمزيد من المعلمين الذين لم يحصلوا على البرنامج التدريبي، وذلك لتعميم الاستفادة على عدد أكبر من المعلمين.

وبناء على ما سبق، يتضح من المقارنة التفسيرية لنظام التعليم الثانوي المطور في كل من الصين والسويد، وجود عدة اعتبارات تفيد في تطبيق المحاور المختارة لهذا النظام في البيئات الثقافية المختلفة، وفي ذات الوقت فإن هذه الاعتبارات يمكن الاستفادة منها في وضع الحلول العلمية لمواجهة المشكلات الحالية للتعليم الثانوي في مصر، وبناء على ذلك فإنه تم التأكد من صحة الفرض الحقيقي والمتمثل في " قد يؤدي الأخذ بنظام التعليم الثانوي المطور في ج.م.ع. استناداً للدراسة المقارنة في دولتي الصين والسويد، إلى وضع الحلول العلمية لتغلب على المشكلات الحالية للتعليم الثانوي في ج.م.ع."

### القسم الثامن: إجراءات مقترحة لتطوير التعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات الصين والسويد:

في ضوء ما تم تناوله في الأقسام السابقة للبحث سيتناول هذا القسم مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير التعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرتي كل من الصين والسويد، وذلك وفقاً للمحاور التالية:

#### أولاً: الإعتبارات الحاكمة للإجراءات المقترحة:

- 1- اعتبار التعليم الثانوي العام هو بوابة عبور الطالب للمستقبل المهني أو التعليمي الذي سيساعده على تولي مسؤولياته بالمجتمع والمساهمة في تنميته.
- 2- التأكيد على ضرورة توفير قدر من اللامركزية في إدارة وتمويل المدارس الثانوية العامة، من خلال التوجه نحو السوق.
- 3- الجمع بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي في دراسة المقررات بالمرحلة الثانوية العامة.
- 4- تبني نظام الساعات المعتمدة في الدراسة بما يتيح للطالب حرية الاختيار.

- 5- الإهتمام بتمكين الطلاب من استخدام سبل التكنولوجيا الحديثة والمتنوعة.
- 6- التأكيد على التكامل في المقررات التي يتم دراستها في هذه المرحلة وماسبقها وما يليها من مراحل.
- 7- التنوع في أساليب التقويم المستخدمة بما يتلائم مع المتطلبات المبتغاه من المخرج التعليمي لهذه المرحلة.
- 8- وجود نظام قومي للتقويم يتلائم وخلفية الطلاب المعرفية والثقافية.
- 9- التوجه نحو تنوع البرامج التدريبية التي يحصل عليها المعلم لتمكينه للقيام بمهامه المتنوعة، على أن:
  - تتسم هذه البرامج بالمرونة التي تسمح بإضافة أو إزالة أية برامج يحتاج المعلم أو لا يحتاج إليها.
  - يتاح بعض هذه البرامج التدريبية عبر الانترنت للتغلب على ظروف المعلمين، وضيق الوقت.
  - يتم تهيئة الفرصة لكافة معلمي هذه المرحلة للحصول على البرامج التدريبية المتاحة لتعميم الاستفادة.
- 10- التوجه نحو الإهتمام بتدعيم جانب التعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة للمعلمين، الأمر الذي يساعدهم على تحقيق النمو المهني المستمر.

ثانياً: مقترحات تطوير التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء خبرتي  
الصين والسويد:

سيتم تناول هذه المقترحات في إطار محاور البحث، وذلك على النحو التالي:

1- فلسفة التعليم الثانوي وأهدافه:

☞ إعادة صياغة فلسفة التعليم الثانوي العام وأهدافه، ووضع الآليات التي تضمن التعليم والبحث المستمرين من ناحية، وتدعم الممارسات العملية من ناحية أخرى.

☞ توفير الآليات التي تضمن تحقيق التكامل في الإعداد الثقافي، والعلمي، والمهاري والتكنولوجي للطلاب في مرحلة التعليم الثانوي وما قبلها وما بعدها، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- توفير مقررات تبدأ بالمرحلة الثانوية وتستكمل بالجامعة بغرض تأهيل الطالب لدراساتها.

- التدريب العملي داخل مواقع العمل الفعلية أثناء الدراسة، بما يضمن تحقيق التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي (المهاري).

## 2- إدارة التعليم الثانوي العام وتمويله:

☞ تطوير إدارة المدرسة، وإتاحة الفرصة والآليات اللازمة لتحقيق مزيد من اللامركزية والإدارة الذاتية للمدرسة، بما يتيح لها الفرصة الملائمة لتحقيق الكفاءة اللازمة لإدارة مواردها البشرية والمادية، بالشكل الذي يحقق لها النجاح المنشود من ناحية، ويمكنها من منافسة المدارس الثانوية الأخرى، عن طريق استقطاب أكبر قدر ممكن من الطلاب، والتغلب على التسرب والانقطاع المفاجئ عن الدراسة من ناحية أخرى.

☞ الاعتماد على مصادر تمويل متعددة غير تقليدية بما يحقق الجودة في الخدمات التعليمية المقدمة، ويلبي احتياجات سوق العمل.

☞ تفعيل أساليب المحاسبية الذاتية للمدرسة، وذلك من خلال مايلي:

- إجراء استقصاءات ومسوحات مستمرة للمدرسة عن جودة الخدمة المقدمة بها، والتأكد من مدى رضا العملاء عن إنتاجيتها.

☞ توفير الآليات التي تضمن مشاركة فعالة لأولياء الأمور والمعلمين والطلاب وأعضاء المجتمع المحلي، وكذلك رجال الأعمال في تحقيق جودة التعليم، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات، هي:

- الاهتمام بعمل رحلات منتظمة إلى مواقع العمل كالمصانع والشركات وغيرها، مما يمكن الطالب من التعرف على الفرص الوظيفية المتاحة، والكفاءات المطلوبة لشغلها.
- الاستعانة برجال الأعمال، وأصحاب الشركات والمصانع في تحديد المهارات التي يتطلبها العمل لديهم، بل وتحديد المناهج والمقررات والأنشطة التي على الطلاب دراستها وممارستها من أجل التمكن من الكفاءات التي يتطلبها سوق العمل.
- تشجيع رجال الأعمال على الاندماج مع المدارس الثانوية، واختيار الكفاءات والطلاب الملائمين للعمل لديهم، وإبرام عقود رسمية معهم تنص على تدريب الطلاب داخل مواقع العمل الحقيقية، مما يشعر الطالب بالمسؤولية، ويشعره بالألفة مع موقع العمل، ويقلل من نسب البطالة بالمجتمع، ويدعم مشاركتهم الإيجابية في تحقيق أهدافهم.

☞ إعطاء المدارس الثانوية العامة مزيداً من الحرية والسلطة في إدارة شؤونها المالية والإدارية، والتخطيط لما تقدمه من برامج وخدمات وفق احتياجات بيئتها المحيطة.

### 3- نظام الدراسة:

☞ تطبيق نظام الساعات المعتمدة بما يوفر مزيداً من الحرية للطلاب في اختيار ما يدرسونه، ويجعلهم يتحملون مسؤولية اختيارهم باعتبارها إحدى المتطلبات الأساسية لتحقيق الجودة.

☞ ربط الجانب النظري بالجانب العملي، ومن ثم تنمية الشعور لدى الطلاب بالارتباط بين ما يتم في الواقع، وبين ما يتم دراسته بالمدرسة، وبالتالي تنمية المهارات الحياتية لديهم، وتمكينهم من



المهارات الأساسية التي تؤهلهم للالتحاق بالوظائف الأساسية الملائمة لهم في المستقبل.

➤ التركيز على المهارات العملية التي يقوم بها الطلاب في المقررات كافة، لما لها من دور في إكساب الطلاب المهارات اللازمة، وإكسابهم القدرة على تقبل المعلومات المقدمة بالمقرر الدراسي، ومن ثم ضرورة التركيز على الرحلات الميدانية، والأعمال اليدوية كتنشيط مصاحب للمقررات الدراسية كافة.

➤ الاهتمام ببعض المناهج الدراسية التي تنتمي للواقع المعاش، وترتبط بالمهارات التي يتطلبها سوق العمل. أو ما يعرف بالمنهج الوظيفي Functional Curriculum بمكوناته الأساسية، المتمثلة في التطبيقات العملية للمقررات الأساسية التي يدرسها الطلاب، والتعليم المهني ممثلًا في التدريب العملي للطلاب داخل مواقع العمل الحقيقية، وإكساب الطلاب مهارات اتخاذ القرار، والتواصل مع الآخرين، والاعتماد على النفس، والآخرين لتحقيق الأهداف المنشودة.

➤ توفير الآليات اللازمة للتعرف على الاحتياجات الحقيقية للطلاب وقدراتهم، مثل المسوح والاستبيانات، بما يساعدهم على اختيار المسار المناسب لهذه القدرات.

➤ ضرورة الاهتمام بتصميم نظام للإرشاد المهني داخل المدارس الثانوية، والاستعانة بمتخصصين من أجل مساعدة الطلاب على اكتشاف أنفسهم، وحاجاتهم وقدراتهم، وبالتالي تمكينهم من اختيار مسار الدراسة، أو الوظيفة التي تتلاءم وتلك القدرات والاحتياجات، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات المتمثلة في:

- عقد المدرسة لورش عمل تساعد الطلاب على التخطيط لمسارهم الوظيفي الذي يتناسب مع قدراتهم وميولهم.

- توفير أفلام تعليمية عن الوظائف المتاحة بالمجتمع والمتطلبات اللازمة لشغلها.

- الاستعانة بالجامعات في توفير منتديات جامعية عن التخصصات التي تستطيع هذه الجامعات إمداد الطلاب بها، والمهارات المطلوبة للإلتحاق بها، وكذلك الفرص الوظيفية المتاحة للخريجين بعد إستكمال دراستهم.

☞ تعدد وتنوع الشعب الموجودة بالمدرسة الثانوية العامة بمعنى ألا يقتصر الأمر على الشعبة العلمية، والشعبة الأدبية فقط، خاصةً مع اعتبارها مرحلة منتهية يمكن الاكتفاء بها، وذلك كما هو الحال بالمدرسة السويدية الشاملة، التي تضم مسارات متعددة، يمكن اعتبارها نواة لتعدد الشعب الموجودة بنظام الثانوية العامة.

☞ الاهتمام بتطبيق مزيد من اللامركزية بالمناهج الدراسية، التي عليها أن تختلف وفقاً للمتطلبات الأساسية للبيئة المحيطة.

☞ توجيه الانتباه بشكل أكبر إلى اختبار الاستخدام الفعال للمعلومات داخل إطار المنهج القائم على التفكير.

#### 4- تقويم طلاب التعليم الثانوي العام ، وسياسات القبول بالتعليم العالي:

- توفير أساليب متنوعة لتقويم الطلاب، بحيث تكون مرتبطة بالأهداف، واضحة ومحددة ومعلنة للطلاب وأولياء أمورهم، وتتسم بالاستمرارية، وذلك مثل ملف الإنجاز، الذي يتضمن درجات من المدرسة عن الأداء العام للطلاب والخدمات والأنشطة التي شارك فيها، وموقفه تجاه عملية التعلم، وكذلك الاختبارات التحريرية والشفهية، والتقييم الذاتي، وتقييم الأقران.

- تقليل تركيز الامتحانات على التحقق من القدرة على التذكر واسترجاع المعلومات، وذلك من خلال معالجة المعلومة وتطويرها وتحليلها واستكمالها داخل أسئلة الامتحان.

- بناء المقاييس التي تقيس هذه القدرات التحليلية للطالب، مع توفير قواعد ثابتة وواضحة وتشريعات تساعد على توجيه العمل في حالات الممارسات الخاطئة.

- توافر عمليات متابعة مستمرة للتأكد من تحقيق المعايير بمرور الوقت، وذلك بما يضمن تحسين فعالية استخدام الموارد المتاحة.
- تغطية الامتحانات مجموعة المعارف ذات التوجه النظري والعملي أو المهني.
- تخصيص فترات زمنية محددة في الجدول الدراسي للإرشاد للمسار الوظيفي والتعلم.
- تفعيل الاختبارات القبليّة لالتحاق الطلاب بالجامعات للتأكد من امتلاكهم المهارات التي تمكنهم من الدراسة فيها، ويقلل من معدلات الرسوب بها.
- جعل الربط بين درجات الطالب في الإمتحانات النهائية ودرجاته في اختبارات القبول مطلب أساسي لدخول الجامعة.
- تقديم الجامعات برامج تأهيلية/ تجهيزية للطلاب المتقدمين للالتحاق ببعض الكليات المتخصصة لإكسابهم المهارات الأساسية التي تمكنهم من إكمال الدراسة بها.
- توفير الجامعات الآليات اللازمة لاستكمال متطلبات القبول بها، ومنها التطوير المهني Career Development، والذي تلزم الجامعة في إطاره الطالب بزيارتها، والتعرف على أجزائها، والتخصصات التي تحتويها، بغرض التألف معها.
- تطوير برمجيات خاصة -بالتعاون مع سلطات سوق العمل- للطلاب للبحث عن الخيارات الوظيفية والدراسات المستقبلية.

##### 5- تدريب معلمي التعليم الثانوي العام:

- الاهتمام بتطوير برامج إعداد المعلمين بشكل متميز، وتمييزهم بشكل مستمر للتعامل والتكيف مع المستجدات ونقلها للطلاب.
- الاهتمام بتوفير فرص التنمية المهنية المستدامة للمعلمين، وربط تلك الفرص باحتياجاتهم، التي يمكن التعرف عليها من خلال استطلاع آرائهم من خلال المقابلات الفعلية معهم، أو من خلال الاستبيانات التي توزع عليهم في أوقات متفرقة أثناء العام الدراسي، وكذلك أثناء الإجازات.

- توفير برامج تدريبية تمكن المعلم من المهارات الأساسية التي تساعد الطلاب على تحديد المسار الوظيفي الملائم.
- توفير الأساليب المتنوعة المقدمة لرفع كفاءة المعلمين في أداء مهامهم، مثل: برامج التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة، والمحاضرات، وورش العمل، والسيناريات، وتبادل الخبرات بين المعلمين داخل مواقع العمل.
- الاستعانة بالجامعات كإحدى الفرص الملائمة لتنمية المعلمين مهنيًا من خلال برامج الدراسات العليا المقدمة بها، التي عليها أن تعلن عنها للمعلمين من خلال مواقعها الإلكترونية، وكذلك إيجاد آلية للإعلان عنها وتسويقها داخل المدارس الثانوية، لتوعية المعلمين بجدواها وأهمية الالتحاق بها.

- (1) The World Bank, **Expanding Opportunities and Building Competencies for Young People: A New Agenda For Secondary Education**, (Washington: The World Bank, 2005) P.11.
- (2) Jonas Medin, **Career and Vocational Guidance at Beijing Normal University**, (Hong Kong: Pedagogiska Institution, 2011) P.11.
- (3) Ministry of Education and Science in Sweden, and National Agency for Education, **Curriculum for the Non Compulsory School System**, (Stockholm: Grapheme Vastrá Aros, 2001) P.3.
- (4) وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 88 لعام 2013، بشأن نظام الثانوية العامة المقترح، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، 2013).
- (5) عاشور أحمد عمري، دور التعليم الثانوي في تكوين رأس المال المعرفي "دراسة استشرافية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة"، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لقسم أصول التربية-كلية التربية جامعة عين شمس، 2014م، ص 206.
- (6) عيد أبو المعاطي الدسوقي وناصر السيد عبد الحميد، عزوف طلاب المرحلة الثانوية عن الالتحاق بالشعب العلمية في القرن الحادي والعشرين، (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2009م)، ص ص 95-96.
- (7) هالة أمين مغاوري، آليات تحقيق الشفافية في إدارة مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر دراسة تحليلية، مجلة التربية، ع31، السنة الرابعة عشر، فبراير 2011م، ص 128.
- (8) وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر، نحو نقلة نوعية في التعليم 2012/2007، 2007م، ص 286.
- (9) دعاء محمود عبد الفتاح جوهر، القدرة المؤسسية والتسويق الاستراتيجي للمدرسة الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية-دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لقسم التربية المقارنة والادارة التعليمية، كلية التربية -جامعة عين شمس، 2013م، ص ص 267، 270.
- (10) المرجع السابق، ص 275.

- (11) محمد سكران، رؤية حول هيكلية منظومة التعليم الثانوي من بحوث المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي، المنعقد بالقاهرة، مايو 2008م، ص 86.
- (12) محمد أمين المفتي، أنماط الامتحانات وبدائلها، من بحوث المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي، المنعقد بالقاهرة، مايو 2008م، الجزء الثاني، سياسات التقويم، ص ص 70-71.
- (13) آمال سيد مسعود، واقع نظام التعليم الثانوي العام وموقعه من التهيئة لعالم العمل، بحث في سعيد جميل سليمان، "تهيئة طلاب الثانوي العام لعالم العمل: دراسة استكشافية في ضوء بعض الخبرات الدولية"، (القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 2005)، ص 72.
- (14) هالة أمين مغاوري، مرجع سابق، ص 128.
- (15) دعاء محمود عبد الفتاح جوهر، مرجع سابق، ص 272.
- (16) يرجى الرجوع إلى ما يلي:
- عبد الله بيومي، رؤية حول تطوير مرحلة التعليم الثانوي، من بحوث المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي، المنعقد بالقاهرة، مايو 2008م، ص 96.
- رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في دورته الـ 31، القاهرة، 2004-2005م، ص 28.
- (17) وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم السياسة المستقبلية، (القاهرة: قطاع الكتب، 2006م)، ص 19.
- (18) شاعر محمد فتحي وآخرون، التربية المقارنة: الأصول المنهجية والتعليم في أوروبا وشرق آسيا والخليج العربي ومصر (القاهرة: بيت الحكمة للإعلان والنشر، 2000) ص ص 68 - 69.

- (19) عيد أبو المعاطي، ناصر السيد، عزوف طلاب المرحلة الثانوية عن الالتحاق بالشعب العلمية في القرن الحادي والعشرين، (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2009م)، ص ص 24-26.
- (20) Mary Jackson, **Universalisation of Secondary Education, Report of the Sub-Committee of CABE**, 2005, P.3.
- (21) Chijioke J. Evoh, “Policy Networks and the Transformation of Secondary Education through ICTs in Africa: The Prospects and Challenges of the NEPAD e-Schools Initiative”, **International Journal of Education and Development using Information and Communication Technology**, 2007, Vol. 3, Issue 1, P.65.
- (22) UNESCO, **Secondary Education**, (Paris: UNESCO, 2012) P.115.
- (23) Joel E. Cohen, “Goals of Universal Basic and Secondary Education”, **Prospects**, Vol. XXXVI, No.3, September 2006, P.6.
- (24) Ministry of Education, **Report of the Secondary Education Review and Implementation**, (Singapore: Ministry of Education, 2010) P.P.11-14.
- (25) Luis Crouch and Others, “Governance, Management and Financing of Education for All: Basic Frameworks and Case Studies”, **Background paper prepared for the Education for All Global Monitoring Report 2009**, Paris, UNESCO, 2009, P.23.
- (26) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, **Investing Better in Order to Invest More: Finance and Management of Education in Latin America and the Caribbean**, (Chili: UNESCO, 2005) P.P. 45-52.
- (27) Organization for Economic Cooperation and Development, “Formative Assessment: Improving Learning in Secondary Classrooms”, **In Policy Brief Review**, Vol.4, No.1, OECD, November 2005, P.P. 63-64.
- (28) People for Education Independent Organisation, **High School Courses and Choices**, (Ontario: People for Education Independent Organisation, 2009) P.P.1-2.

- (29) Emily C. Bouck, “Functional Curriculum Models for Secondary Students”, **Education and Training in Developmental Disabilities**, Vol.4, No.44, P.436.
- (30) Marisa Saunders and Others, **Multiple Pathways: 21st Century High Schools that Prepare All Students for College, Career and Civic Participation**, (Arizona State: Education and the Public Interest Centre & Education, 2008) P.5.
- (31) J.D. Hoyer, **the Alternative Pathway Project: A Framework for Dropout Reduction and Recovery**, (UN: Keep the Change, Inc., 2005) P.11.
- (32) Joint Advisory Committee, **Principles for Fair Student Assessment Practices for Education**, (Alberta: Centre for Research in Applied Measurement and Evaluation, 2009) P.P.82-85.
- (33) Tolga ERDOGAN, “Secondary School Students’ Opinions on Portfolio Assessment”, **International Journal on New Trends in Education and Their Implications**, Volume 2, Issue 3, Article 9, July, August, September 2011.
- (34) Christiana Amachi, “An Assessment to Secondary School Students’: Performance in Public Examinations”, **PH.D Thesis**, Presented to Department of Arts and Social Science Education, Faculty of Education, University of Jos, Nigeria, 2008, P.441.
- (35) Monday T. Joshua, “Secondary School: Assessment and Evaluation”, **Resource Paper Presented at the National Workshop on Developing Secondary School Education**, Nigeria, African Center for Contemporary Studies, 9-11 August 2004, P.14.
- (36) Alexandra Duda and Others, **Study on Teacher Education for Primary and Secondary Education in Six Countries of the Eastern Partnership: Armenia, Azerbaijan, Belarus, Georgia, Moldova and Ukraine: Final Report**, (Sweden: European Commission, 2011) P.28.
- (37) Peter M. Markulis and Daniel R. Strang, “Oral Exams as a Teaching & Learning Experience”, **Developments in Business Simulation and Experiential Learning**, Volume 35, P.118.



- (38) Brian Noonan & C. Randy Duncan, "Peer and self Assessment in High School" **Practical Assessment, Research, and Evaluation Review**, Vol.10, No 17, November 2005, P.P.3-4.
- (39) Central Board of Secondary Education, **Examination Reforms Continuous and Comprehensive Evaluation**, (Paris: UNESCO, 2009) P.14.
- (40) **Ibid**, P. 17.
- (41) University of Leeds, **Undergraduate Admissions Policy**, (England: University of Leeds, 2012) P.6.
- (42) Michael Bangser, **Preparing High School Students for Successful Transition to Postsecondary Education and Employment**, (Washington: US Department of Education, 2008) P.6.
- (43) **Ibid**, P.5.
- (44) Michael Bangser, **Evaluating the Impact of Interventions That Promote Successful Transitions From High School**, (Washington: US Department of Education, 2008) P.3.
- (45) Aundra Kelley, **Admissions Standards for the Massachusetts State University System and the University of Massachusetts: Guide for High School**, (Massachusetts: Massachusetts Department of Higher Education, 2013) P.9.
- (46) Keith M. Lewin, "Strategies for Sustainable Financing of Secondary Education", **Working Paper of World Bank No. 136**, Washington, The World Bank, 2008, P.137.
- (47) **Ibid**, P.150.
- (48) Barrent Bery and Others, **Preparing to Lead an Effective Classroom: The Role of Teacher Training and Professional Development Programs**, (Washington: Center for Teaching Quality, 2010) P.4.
- (49) Hannele Niemi and Ritva Jakku-Sihvonen, "Teacher Education Curriculum of Secondary School Teachers", **Finnish Educational System Review**, Finland University of Helsinki. Department of Education. Helsinki, Vol.5, No.2, 2008, P.167.
- (50) Vaglid Lillehammer, **Teacher Training: Secondary School**, Available: <http://www.fronter-virtualschool.com> (Accessed: 31-7-2013)
- (51) Antonio Estepa, "The training of Secondary school Teachers in Europe", **Teaching Statistics in School Mathematics: Challenges for Teachers and Teacher Education**,

Proceeding for the ICMI Study at the Round Table Conference 18 July 2008, P.P.4-5.

(52) مي شهاب وآخرون، التعليم الثانوي في مصر "رؤية مستقبلية"، (القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 1998)، ص 18.

(53) وزارة التربية والتعليم، قانون رقم 139 لسنة 1981 بإصدار قانون التعليم المعدل بالقانون رقم 233 لسنة 1988 (القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم، 1988)، مادة 22، ص 11.

(54) مي شهاب وآخرون، تقرير عن تطور التعليم في جمهورية مصر العربية 2000-2004، مرجع سابق، ص 57.

(55) جمهورية مصر العربية، مشروع دستور جمهورية مصر العربية، (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2014م)، ص 10.

(56) وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر 2014-2030م- التعليم المشروع القومي لمصر: معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل"، ص 95.

(57) مي شهاب وآخرون، التعليم الثانوي في مصر "رؤية مستقبلية"، مرجع سابق، ص 18.

(58) وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر 2014-2030م- التعليم المشروع القومي لمصر: معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل، مرجع سابق، ص 10.

(59) جورجيت دميان جوج، "تطبيق المحاسبية التعليمية مدخل لتحقيق الجودة في التعليم قبل الجامعي"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد الخامس والسبعون، الجزء الثالث، يناير 2011م، ص 365.

(60) محمد سكران، رؤية حول هيكلية منظومة التعليم الثانوي، من بحوث المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي، المنعقد بالقاهرة، مايو 2008م، ص 86.

(61) على أحمد محمد سلمان، دراسة مقارنة لنظام التعليم الثانوي العام في كل من ألمانيا وأستراليا وماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة

- إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية بسوهاج، 2013م، ص143.
- (62) وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (88) بشأن نظام الدراسة والامتحان لطلاب الصف الثالث الثانوي العام، 2012م، ص ص 5-6.
- (63) وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر 2014-2030م- التعليم المشروع القومي لمصر: معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل"، مرجع سابق، ص ص 110-111.
- (64) المرجع السابق، ص 96.
- (65) محمود أبو النور عبد الرسول، مرجع سابق، ص 271.
- (66) ناصر محمد عامر، تفعيل اللامركزية بالمدارس المصرية في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية، مرجع سابق، ص ص 112-113.
- (67) أحمد محمد الشناوي وهالة فوزى محمد عيد، مرجع سابق، ص ص 275-276.
- (68) عبد الله محمد بيومي وآخرون، متطلبات تحقيق الاستقلال الذاتي للمدرسة الثانوية في ضوء لامركزية التعليم- دراسة ميدانية، (القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 2009م)، ص151.
- (69) وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر 2014-2030م- التعليم المشروع القومي لمصر: معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل"، مرجع سابق، ص73.
- (70) جمهورية مصر العربية، مشروع دستور جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص 11.
- (71) وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر 2014-2030م- التعليم المشروع القومي لمصر: معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل"، مرجع سابق، ص115.
- (72) أيمن عثمان حامد عثمان، دور اللامركزية في تطوير التعليم العام بمصر في ضوء الخبرات الدولية دراسة تحليلية نقدية، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم أصول التربية معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2012، ص148.
- (73) محمد السيد حسونة وآخرون، مرجع سابق، ص 187.
- (74) عاشور أحمد عمري، مرجع سابق، ص 204.

- (75) وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي للوزارة، (القاهرة: الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي، 2013/2014م)، ص 5.
- (76) أحمد محمد الشناوي وهالة فوزي محمد عيد، مرجع سابق، ص 269، 277.
- (77) محمد السيد حسونة وآخرون، مرجع سابق، ص 191.
- (78) وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 88 لعام 2013، بشأن نظام الثانوية العامة المقترح، مرجع سابق. ص 6-8.
- (79) يرجى الرجوع إلى:
- وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 323 لعام 2013، نظام الدراسة والامتحان لطلاب الصف الثالث الثانوي، بتاريخ 2013/9/3م. (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، 2013).
- وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 88 لعام 2013، بشأن نظام الثانوية العامة المقترح، مرجع سابق.
- (80) هالة أمين مغاوري، آليات تحقيق الشفافية في إدارة مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر (دراسة تحليلية)، مجلة التربية، ع 31، السنة الرابعة عشر، فبراير 2011م، ص 128.
- (81) محمود عبد السميع، محمود عباس، الاحتياجات المعنية لمعلمي المرحلة الثانوية العامة في ضوء التحديات الداخلية والخارجية، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، العدد 21، ج 2، سبتمبر 2011م، ص 181.
- (82) عايدة عباس أبو غريب، مرجع سابق، ص 92-93.
- (83) أحمد عبد النبي عبد العال، عبد العاطي حلقان، دراسة مقارنة للإدارة الذاتية للمدرسة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في مصر، مجلة التربية، ع 33، السنة الرابعة عشر، أغسطس 2011م، ص 116.
- (84) صلاح الدين محمد توفيق ونادية حسن السيد، "التجديد التربوي لمرحلة التعليم قبل الجامعي في ضوء نظرية الذكاءات المتعددة"، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد 67، أبريل 2010م، ص 147.
- (85) عاشور أحمد عمري، مرجع سابق، ص 204.

- (86) وزارة التربية والتعليم، التقرير الوطني حول تطور التعليم في مصر 2004-2008م، مرجع سابق، ص 98.
- (87) جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وثيقة المستويات المعيارية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعي - مرحلة التعليم الثانوي العام، الإصدار الثالث 2011م، ص 22.
- (88) أحمد إسماعيل حجي، مرجع سابق، ص 65.
- (89) وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030م، مرجع سابق، ص 96
- (90) وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 88 لعام 2013، بشأن نظام الثانوية العامة المقترح، مرجع سابق.
- (91) محمد أمين المفتي، أنماط الامتحانات وبدائلها، من بحوث المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي، المنعقد بالقاهرة، مايو 2008م، الجزء الثاني، سياسات التقويم، ص ص 70-71.
- (92) جمهورية مصر العربية، مشروع دستور جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص 11.
- (93) وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030م، مرجع سابق، ص 77.
- (94) المرجع السابق، ص ص 58-59.
- (95) وزارة التربية والتعليم، الأكاديمية المهنية للمعلمين، إنجازات الإدارة العامة لاعتماد جودة منظومة التدريب بالأكاديمية المهنية للمعلمين في التدريب، متاحة على الموقع التالي:
- <http://academy.moe.gov.eg>
- (96) وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030م، مرجع سابق، ص 67 .
- (97) محمود عبد السميع، محمود عباس، الاحتياجات المهنية لمعلمي المرحلة الثانوية العامة في ضوء التحديات الداخلية والخارجية، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، ع 21، ج. 2، سبتمبر 2011م، ص ص 192-194.

(98) أمل سعيد حباكة، دراسة مقارنة لأدوار المعلم في تنمية التفكير الإبداعي بالتعليم قبل الجامعي في ضوء بعض الخبرات الأجنبية وإمكانية الاستفادة منها في مصر، مجلة التربية، ع 34، السنة الرابعة عشر، نوفمبر 2011م، ص 20.

(99) يرجى الرجوع إلى ما يلي:

- فتحى درويش محمد عشيبه وعلي عبد الرؤوف نصار، دور المدرسة الثانوية العامة في إعداد الطلاب لمجتمع المعلوماتية، في "دراسات في تطوير التعليم الثانوي العام على ضوء تحديات العصر"، (الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2009م)، ص 165.

- جمال أحمد السبسي، "بعض أدوار معلمي التعليم الثانوي العام في ضوء تحديات العولمة وواقع أدايتهم لها من وجهة نظرهم، ونظر المسئولين بمحافظة المنوفية"، مجلة كلية التربية بالزقازيق، 2009م، ص 362.

(100) محمود عبد السميع، محمود عباس، مرجع سابق، ص 195.

(101) أحمد عبد العزيز أحمد، مرجع سابق، ص 73.

(102) عبد الله محمد بيومي وآخرون، مرجع سابق، ص 149.

(103) وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030م، مرجع سابق، ص 60.

(104) جاك ديلور، التعلم ذلك الكنز المكنون: تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، (الأردن: اللجنة الوطنية لليونسكو، 1996) ص 80.

(105) رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ثورات الربيع العربي، (القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء، 2013) ص ص 28-30.

(106) خير الدين حسيب، "العرب إلى أين: المصارحة والمصالحة"، مجلة المستقبل العربي، السنة 37، العدد 433، مارس 2015، ص 12.

(107) رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة العامة للاستعلامات، الاقتصاد المصري بين ثورتي 25 يناير، و30 يونية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2014) ص 32.

(108) المرجع السابق، ص 33.

- (109) Andrew Weir and Others, **Education in China**, (Hong Kong: International Cooperative institution, 2010) P.P. 6-7.
- (110) UNESCO, **World Data on Education: China**, 7<sup>th</sup> Edition, (Paris: UNESCO, 2011) P.2.
- (111) Linda Maynard Powell, **Contemporary Education in China: An Inside View**, (China: Yale-New Haven Teachers Institute, 2013) P.8.
- (112) UNESCO, World Data on Education Doneness Mondials de l Education Datos, 7<sup>th</sup> edition, June 2011, p.5.
- (113) **Ibid**, P. 4.
- (114) Zhou Nanzhao&zhu Muju, Educational Reform and Curriculum Change in China: a Comparative Case Study, **A Paper Prepared for International Bureau for Education**, April, 2007, P.19.
- (115) Munc.Tsang, Education and National Development in China since 1949: “Oscillating Policies and Enduring Dilemmas”, **China Review**, 2002, p.12.
- (116) **Ibid**, P.13.
- (117) Gregory C.Chow, Demand for Education in China, **CEPS Working Paper**, No.106, Princeton University, April 2005, p.22.
- (118) UNESCO, World Data on Education: China, **Op.Cit**, P.22.
- (119) Zohreh Abedi Kargiban and Others, “ICT Curriculum in Secondary School: A Comparison of Information and Communication Technology in the Curriculum among England, America, Canada, China, India, and Malaysia”, **International Journal of Computer Application**, Issue 2, Vol.1, 2012, P.89.
- (120) World Bank, World Data on Education: China, 6<sup>th</sup> Edition, (Switzerland: World Bank, 2007) P. 19.
- (121) Zhou Nanzhao and Others, **Educational Reform and Curriculum Change in China: A Comparative Case Study**, (Paris: International Bureau of Education, 2007) P.23.
- (122) Josie Misko and Others, **Linkages between Secondary and Post-Secondary Education and training in China and**

- Australia**, (Australia: National Centre for Vocational Education Research, 2002) P.65.
- (123) Ministry of Education: Peoples' Republic of China, **the Chinese Career Key Updates**, Workshops for the Chinese Teachers, spring 2004, P.2.
- (124) Hong Kong Association of Careers Masters and Guidance Masters, **Teachers' Handbook on Finding Your Colors of Life**, (Hong Kong: Curriculum Development Institute Education Bureau, 2008) P. 62.
- (125) Luo Jianyan, **Study on Career Guidance to College Students Based on Career Development Stages Theory**, PhD Presented to Zhijiang College, Zhejiang University of Technology, Hangzhou .China, 2008, P.4.
- (126) Vincy Ging Sun, and Mantak Yen, Career Guidance and Counselling for University Students in China, **International Journal for the Advancement of Counsellors**, Vol.2, No.2, September 2012, P.101.
- (127) Esther Sui-Chu Ho, "Student Learning Assessment", **Asia-pacific Education System Review**, No. 5, 2012, UNESCO Bangkok, p.p7-8.
- (128) **Ibid**, P.11.
- (129) UNESCO, **World Data on Education Doneness Mondials de l Education Datos**, 7<sup>th</sup> Edition, June 2011, p.5.
- (130) Peter Hill, **Asia-Pacific Secondary Education System Review**, Series No.1, Examination Systems (UNESCO: Bangkok, 2010), p.38.
- (131) Esther Sui-Chu Ho, Student Learning Assessment, **Op.Cit**, P.15.
- (132) UNESCO, World Data on Education Doneness Mondials de l Education Datos, **Op.Cit**, P.12.
- (133) **Ibid**, P.23.
- (134) Robin Matrossm "University Admission World Wide", **A Working Paper Series N.15, Presented to the World Bank**, 2008, p.12.
- (135) UNESCO, World Data on Education Doneness Mondials de l Education Datos, **Op.Cit**, P.5.
- (136) Hongmei Yi and Others, "How Are Secondary Schools in China Measuring up to Government Benchmarks?", **In China & World Economy**, Vol.21, No.3, 2013, P.118.
- (137) Lee Seunghwan, **In-Service Teacher Training in China**, (Paris: UNESCO, 2009) P.P.13-14



- (138) Huaying Bao, Development of Teacher Training in China, (Paris: UNESCO, 2011) P.P.10.
- (139) Yidan Wang, **The China Experience: Providing Teacher Training through Educational Television**, (China: Asian Development Bank Institute, 2000) P.10.
- (140) Frank Bünning and Others, **Initiatives to Foster Chinese Teacher Training**, (Paris: UNESCO, 2009) P.9.
- (141) Lynn W. Paine and Yanping Fang, “Reform as Hybrid Model of Teaching and Teacher Development in China”, **International Journal of Educational Research**, Vol.45, 2006, P.286-287.
- (142) Bih-Shiaw Jaw and Others, “Cross-Cultural Determinants of Chinese Employees’ Work Values”, *Asia Pacific Management Review*, Vol.11. No.2, 2006, P.76.
- (143) Abdesalam Abobaker, “The Influence of Chinese Core Cultural Values on the Communication Behavior of Overseas Chinese Students”, **ARECLES Review**, Vol.5, 2008, P.109.
- (144) Ying Fan, **A Classification of the Chinese Culture**, (UK: Lincoln School of Management, 2000) P.P.7-8.
- (145) Soh-Leong Lim and Others, “The Trajectory of Counseling in China: Past, Present, and Future Trends”, **Journal of Counseling & Development**, Vol. 88, winter 2010, P.5.
- (146) Gregory C. Chow, **Economic Reform and Growth in China**, (USA: Economic Reform and Growth in China, 2004) P.P 128-129.
- (147) Ministry of Education, **Outline of China’s National Plan for Medium and Long-term Education Reform and Development**, (Beijing: Ministry of Education, 2010) P.P. 6-10.
- (148) UNESCO, **World Data on Education: Sweden**, (Paris: International Bureau of Education, 2011) P.P.11-12.
- (149) UNESCO, **Overview of the Swedish Upper Secondary School**, (Paris: UNESCO, 2012) P.2.
- (150) Ministry of Education and Science in Sweden, and National Agency for Education, **Curriculum for the Non Compulsory School System**, (Stockholm: Graphium Vastrá Aros, 2001) P.3.
- (151) Tiina Ekman, “School Effects on Political Attitudes among Upper Secondary School Students in Sweden”, A paper

- presented at the Seminar “**Young People and Active European Citizenship**” in European Youth Centre, Budapest, Hungary 23rd – 25th November, 2006, P.3.
- (152) Joanna Le Métais, **International Developments in Upper Secondary Education: Context, Provision and Issues**, Second Edition, (Dublin: National Council for Curriculum and Assessment, 2012) P.P. 8- 9.
- (153) Fredrik Bergstron, **School Choice Works: The Case of Sweden**, A publication of the Milton & Rose D-Friedman Foundation, 2012, Vol.1, Issue.1, P.1.
- (154) **Ibid**, P.1
- (155) **Summary Profile- Education in Sweden**, Available: [http://www.inca.org.uk/contact\\_us.html](http://www.inca.org.uk/contact_us.html) (Accessed: 15-4-2013)
- (156) Ministry of Education & Research, **Fact Sheet on Funding of Swedish School System**, Article No.U08.003, March 2008, p. 2.
- (157) **Ibid**, P.2.
- (158) OECD, **Public and Private Schools: How Management and Funding Related To Their Socio-Economic Profile**, (OECD Publication, 2012), P.p.20-24.
- (159) Caroline Hall, **Does Making Upper Secondary School more Comprehensive affect Dropout Rates, Educational Attainment, and Earnings?: Evidence from a Swedish Pilot Scheme**, (Stockholm: Institute for Labor Market Policy Evaluation, 2009) P.6.
- (160) Karin Halldén, **The Swedish Educational System and Classifying Education**, (Stockholm: The National Swedish Agency for Education, 2004) P.257.
- (161) UNESCO, Overview of the Swedish Upper Secondary School, **Op.Cit**, P.4.
- (162) Carl le Grand and Others, **Education and Inequality in Sweden: A Literature Review**, (Sweden: Institute for Labor Market Policy Evaluation, 2008) P.325.
- (163) UNESCO, World Data on Education: Sweden, **Op.Cit**, P. 27.
- (164) Olof Bäckman and Others, **Dropping out in Scandinavia Social Exclusion and Labour Market Attachment among Upper Secondary School Dropouts in Denmark, Finland, Norway and Sweden**, (Helsinki: Institutet för Framtidsstudier, 2011) P.10.

- (165) the European Union, **Sweden: Country Report**, (Norway: European Centre for the Development of Vocational Training, 2012, P.15.
- (166) The Ministry of Education and Science, **Thematic Review of the Transition from Initial Education to Working Life**, (Sweden: Ministry of Education and Science, 2008) P.P.17-18
- (167) National Agency for Education, **Curriculum for the Non-Compulsory School System: Sweden**, (Stockholm: National Agency for Education, 2012) P.P.5-7.
- (168) Peter Hill, **Asia-pacific Secondary Education System Review Series: Examination Systems**, Bangkok, No.1, UNESCO, 2012, p.4.
- (169) Ides Nicaise & Others, **Equity in Education Thematic Review: Sweden Country Note, Review Visit**, Feb 2005, P.12.
- (170) Robin Matrossm University Admission World Wide, **Op.Cit**, P.19.
- (171) Hogskoleverket, **National Agency for Higher Education Web-site**, Available: <http://www.hsv.se/English/students/entrance.hotmail>, (Accesses: 28-1-2014).
- (172) Andrea Amft, **Higher Education in Sweden: 2013 Status Report**, (Stockholm: Universitetskanslersambetet 2013), p.20.
- (173) Robin Matrossm University Admission World Wide, **Op.Cit**, P.15.
- (174) Ulf Lundström, **Development of the Teacher Profession in the Decentralized Swedish Upper Secondary school: Historical and Theoretical Background, and a Critical Discussion**, (Umea University: Dept. of Child and Youth Education, Special Education and Counseling, 2010) P.6.
- (175) Maria Hendriks and Others, **Teachers Professional Development: Europe in an International Comparison**, (Luxemburg: Office for Official Publications of the European Union, 2010) P.P. 13-15.
- (176) Birgitta Kimber and Others, "Teacher Change and Development during Training in Social and Emotional Learning Programs in Sweden", **In the International Journal of Emotional Education**, Vol5, No1, April 2013, P.20.

- (177) Ann Britt Enochsson, **ICT Initial Teacher Training in Sweden: Country Report**, (Sweden: Organization for Economic Cooperation and Development, 2012) P.P. 13-14.
- (178) Marie-Hélène Ahnborg, **the Standing International Conference of Inspectorates**, SICI Workshop 23-25 November in Stockholm, 2012, P.P.11-15.
- (179) Per Wickenberg and Others, **Taking Child Right Seriously: Reflections on an International Training Program**, (Lund: Ilgot Liljedahl, 2010) P.9.
- (180) Swedish Government, **Country Background Report Sweden: Leadership in Education**, (Stockholm: Swedish Foreign Affairs, 2011) P.P3-5.
- (181) Birgitta Kimber and Others, **Op.Cit**, P.23.
- (182) Ann Britt Enochsson, **Op.Cit**, P.P.5-6.
- (183) Hedvig Bernitz, **Country Report: Sweden**, (Stockholm: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2012) P.17.
- (184) Johan Hallnäs and Others, **the Swedish Innovation Strategy**, (Sweden: The Swedish Ministry of Enterprise, 2012) P.7.
- (185) Ingela Björck and Others, **Sweden: a Pocket Guide**, (Stockholm: The Swedish Integration Board, 2010) P.P. 9-10.
- (186) the Swedish Integration Board, **Living and Working in Sweden**, (Stockholm: The Swedish Integration Board, 2010) P.15.
- (187) Ides Nicaise and Others, **Equity in Education: Thematic Review a Country Note**, (Sweden: OCED, 2005) P.14.
- (188) Maria Olson, "Equivalence and the Challenge of Freedom of Choice Consequences of a Changed Policy on a Democratic Citizenship In Sweden", In Lazaro Morino and Others, **Enacting Equity in Education: Towards a Comparison of Equitable Practices in Different European Local Contexts**, (Helsinki: Research Centre for Social Studies Education, 2006) P.161.
- (189) LesLee Clauson, **Secondary Education in Scandinavia: Denmark, Norway, Sweden**, AACRAO Annual Meeting, (Philadelphia: International Education Services, 2012) P.P.38-39.
- (190) Alan B. Krueger, and Mikael Lindahl, **An Evaluation of Selected Reforms to Education and Labor Market Policy in Sweden**, (Sweden: Swedish Fiscal Policy Council, 2009) P. 25.

- (191) حسن شحاتة، زينب النجار، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003) ص 110.
- (192) Javier Pérez de Cuéllar and Others, **Our Creative Diversity**, (Paris: UNESCO, 1996) P.211.
- (193) Sushma Gulati and Others, **Education for Values in Schools: A Framework**, (New Delhi: National Council of Educational Research and Training, 2008) P. 18.
- (194) أنور عبد الملك، الوطنية هي الحل، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009) ص 380.
- (195) Jed Willard, "Global Competency", **Language Crops Periodical**, Vol.2, No.1, Philadelphia, August 2011, P.15.
- (196) Ingela Björck and Others, **Sweden: a Pocket Guide**, (Stockholm: The Swedish Integration Board, 2010) P.P. 9-10.
- (197) عبد الناصر محمد رشاد عبد الناصر، "أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها: دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج"، رسالة دكتوراه، غير منشورة مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2004، ص ص 481، 482.
- (198) حسن شحاتة، زينب النجار، مرجع سابق، ص 128
- (199) مجدي عبد الوهاب قاسم، فاطمة الزهراء سالم، مستقبل جودة التعليم: التدويل وريادة المشروعات والطريق إلى الجودة العالمية، (القاهرة: دار العالم العربي، 2012) ص 38.
- (200) Commission of College and Universities, **Policy of Credit Hours**, (Washington: National Office for Arts Accreditation, 2012) P.1.
- (201) S. Debowski, **Developing A Core knowledge Framework**, (Australia: John Wiley & Sons Australia Ltd, 2006) P.171.
- (202) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995)، ص 102.
- (203) Carter V.Good, (Editor) , **Dictionary of Education** , 3<sup>rd</sup> Edition (New York: Mac Grew-Hill Book Company , 1973), P.100.

- (204) عبد الناصر محمد رشاد عبد الناصر، التعليم والتنمية الشاملة: دراسة في النموذج الكوري، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2002) ص 38.
- (205) S. Debowski, **Op.Cit.**, P. 172.
- (206) Carter V.Good, (Editor), **Op.Cit.**, P.99.
- (207) لطفي بركات أحمد، المعجم التربوي في الأصول الفكرية والثقافية للتربية، ط1، (الرياض: دار الوطن، 1984) ص 51.
- (208) حسن شحاتة، زينب النجار، مرجع سابق، ص 298.
- (209) Ramezan Jahanian, "Educational Evaluation: Functions and Applications in Educational Contexts", **International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences**, Vol.1, No2, April 2012, P.253.
- (210) ترزولت عمروني حورية وآخرون، "التربية المهنية كاستراتيجية للتقليل من المعاناة في العمل"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 3، رقم 2، ص 537.
- (211) عزة جلال مصطفى، آليات التنمية المهنية لمديري مدارس التعليم قبل الجامعي، ط1، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2008) ص 50.
- (212) H.M Treasury, **Developing Workforce Skills: Piloting New Approach**, (London: The Public Enquiry Unit, 2011) P.2

















